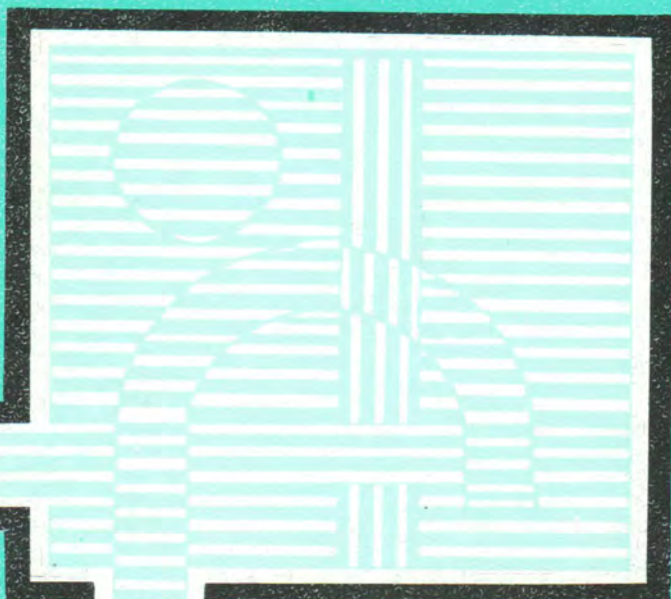


دراسات أدبية ولسانية



مجلة فصلية متخصصة

ربيع 1986

السنة الأولى

لعدد : 3



دراسات أدبية ولسانية

مجلة فصلية متخصصة

العدد : 3

السنة الأولى

—

—

ربيع 1986

• المدير المسؤول : محمد العمري

• هيئة التحرير : حيد لحمداني مبارك حنون

محمد السولي محمد أوراغ

• عنوان المجلة : ص.ب. 2309 البريد المركزي فاس.

• ترسل الاشتراكات باسم محمد العمري إلى الحساب رقم 153102666301 بالبنك المغربي للتجارة والصناعة فاس الأطلس، أو عن طريق حوالة بريدية.

الاشتراك في أربعة أعداد :

- | | | |
|---|---|-------------|
| <input type="checkbox"/> الطلبة 50 درهما | } | المغرب |
| <input type="checkbox"/> الاشتراك العادي 60 درهما | | |
| <input type="checkbox"/> اشتراك المساندة ابتداء من 100 درهم | | |
| <input type="checkbox"/> اشتراك المؤسسات 80 درهما | | |
| <input type="checkbox"/> الاشتراك العادي ما يعادل 60 درهما. تضاف إليها تكلفة البريد الجوي | } | خارج المغرب |
| أو العادي حسب رغبة المشترك. | | |
| <input type="checkbox"/> اشتراك المؤسسات ما يعادل 80 درهما. تضاف إليها تكلفة البريد. | | |

- الإيداع القانوني رقم 1985/47
- تعبر المقالات المنشورة عن آراء أصحابها.
- التصريح رقم 85/1
- لا ترد المقالات التي لم تنشر إلى أصحابها.

المحتويات

تقديم 3

• الدراسات

- التحليل السيميوتيقي للنصوص
- 2. الانجاز — د. محمد السرغيني 5
- فضاء الحكيم بين النظرية والتطبيق
- رواية قبور في الماء نموذجاً — د. حميد الحمداني 16
- البناء المقلوب في اللغة العربية (تتمة) — د. محمد الحناش 34
- اللسانيات العربية المعاصرة ما بين البحث العلمي وتهاافت
- التهافت — د. محمد المدلاوي 57
- ملاحظات حول صحيفة بشر بن العتمر — د. محمد أوراغ 102
- الشكلائية «نقد أزمة» أم «أزمة نقد» — د. محمد وكيلى 113

• ندوة العدد :

- الحدود بين المدارس اللسانية في علاقتها بالأدب، وقضية السياق والمعنى — جماعة من الأساتذة 124

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يصدر العدد الثالث من مجلة «دراسات أدبية ولسانية» في مناخ ثقافي، يشهد انتعاشاً في مجال التأليف والترجمة والنشر، طال كل مناحي الحياة الفكرية، وخاصة مجال الأدب واللسانيات والسميائيات.

ومساهمة منا في هذا النهوض الثقافي نقدم في هذا العدد مجموعة من الدراسات في المجالات المذكورة.

فالدكتور محمد السريغيني يقدم ترجمة الفصل الثاني من كتاب «التحليل السميوطيقي...» لجماعة أنثروقيرون، وهو خاص «ببيئة العمق» بعد أن وقف القراء في العدد الثاني على «بنية السطح». وتحاول هذه الجماعة تقديم النظرية الكريغاسية مطبقة على نص بعينه تطبيقاً يعتمد التبسيط مما يجعل الاستفادة متاحة للجميع.

وفي مجال السرديات أيضاً يسعى الأستاذ حميد لحمداني إلى تحديد مفهوم الفضاء على المستوى النظري ثم يتناوله بالتطبيق على رواية لمحمد زفزاف ويعالج الأستاذ محمد أوراغ نصاً نقدياً قديماً على ضوء اقتراح نظري حديث فيستخرج أفكاره ويدرسها على مستويات عدة.

ويظهر أننا في هذه اللحظة من تاريخنا الفكري أحوج إلى معاودة النظر في النصوص النقدية والبلاغية القديمة استناداً إلى الامكانات العلمية التي يوفرها العصر.

أما في مجال اللسانيات فإن الحوار بين المدارس اللسانية يتعزز شيئاً فشيئاً ؛ هناك مقالتان : الأولى للأستاذ محمد الحناش وهي امتداد لمقاليته السابقتين اللتين حاول فيهما بسط أسس النحو التألفي وانتقاد النحو التوليدي. والمقالة ذات طابع تطبيقي تتوخى المساهمة في وضع نحو جديد للغة العربية يراه الأستاذ الحناش أكثر ملاءمة للغة العربية. والمقالة الثانية للأستاذ محمد المدلاوي يتناول فيها بالنقد آراء الأستاذ محمد الحناش في النحو التوليدي المنشورة في العدد الأول من هذه المجلة. ويتميز هذا الحوار بالعمق العلمي كما يتميز بالحرارة في العرض والتعليق. ونحن إذ نبذل أقصى الجهد لتلافي كل ما قد يشوش على الفكر العلمي الرصين نأمل أن يتسع صدرا الباحثين ليعتبرانا طرفاً مغنياً في هذا الحوار الذي نأمل أن يستمر ويتسع هادئاً وبناءً.

ونخصص ندوة هذا العدد لموضوع : «الحدود بين المدارس اللسانية في علاقتها بالأدب، وقضية السياق والمعنى». وذلك لما للمقام من أهمية في الفكر المعاصر، فالاعتناء به يساهم حالياً في إغناء الدرس الأدبي واللساني وإخصابه وفتح إمكانات جديدة لتحليل الخطاب.

وخارج المحاور السابقة يتأمل الأستاذ محمد الوكيل عطاء الشكلائية في مجال الدراسات الأدبية محاولاً إثارة بعض ملامح التحليل الشكلي.

وأخيراً يحدونا أمل كبير في أن يتسع مجال التحليل والبحث على صفحات المجلة لينال أهم المناهج والمدارس الأدبية واللسانية والسيمائية الحديثة والقديمة، في أسسها النظرية من جهة، وفي تطبيقها على مختلف النصوص الأدبية من جهة أخرى.

ونحن من جهتنا لن ندخر جهداً في اخراج ثمرات عمل الباحثين في أحسن حلة وفي أقصى ما يمكن من الدقة. على أننا نغتنم هذه الفرصة للاعتذار لزملائنا ولقراء «دراسات أدبية ولسانية» عن بعض الأخطاء القليلة التي أفلتت من بين أصابعنا. وسنعمل دائماً على تدارك الأمر بنشر التصويبات، التي نتوصل بها، في الأعداد اللاحقة. ومع المواظبة يستقيم السير.

التحليل السيميوتيقي للنصوص

تأليف : جماعة أنثروفرن
تعريب : د. محمد السرغيني

2. الانجاز أنواع تحويل الحالات وتبادل المواضيع

1.2. تذكير

تحدثنا فيما سبق عن الانجاز باعتباره عملية تستهدف تحويل الحالات أي نقلها من حالة اتصال الى حالة انفصال. (والعكس صحيح أيضا) وقلنا ان هناك نوعين من أنواع التحويل ونوعين آخرين من أنواع الانجاز يتلاءمان مع نوعين من أنواع الملفوظات السردية.

— الملفوظ السردّي المتصل :	ف (فا) = (فا ٧ مو) ← (فا ٨ مو)
— الملفوظ السردّي المنفصل :	ف (فا) = (فا ٨ مو) ← (فا ٧ مو)

ولذا فمهمة هذا الفصل أن يوضح الكيفية التي تتألف عليها في الحكى هذان النوعان من أنواع الملفوظ أما الفصل الذي يتلوه فوظيفته أن يصف وضع الفاعل الاجرائي في حالة الانجاز.

اغتصب بعض الشخوص في قصة «دودي» ذهب الرجل، فانتقلوا بذاك من حالة منفصلة الى حالة متصلة. ومن أجل ذلك أصبحوا فاعل حالة (وأحيانا هم فاعل اجراء) في ملفوظات سردية متصلة. وعلى العكس من ذلك، فان الرجل انتقل من حالة متصلة الى حالة منفصلة حين حرم من ذهبه. فهو على هذا فاعل حالة (وأحيانا هو فاعل اجراء) في ملفوظات سردية منفصلة.

يدلنا هذا المثال على أنه من مصلحة التحليل أن يعتني بالتمفصل القائم بين ملفوظات سردية متصلة وبين أخرى منفصلة. هذا التمفصل هو الذي يسهل ادراك العلاقات القائمة بين الشخوص بصفة جيدة.

2.2. ازدواجية ملفوظات الحالة

وحين نأخذ من المثال السابق الرجل والشخوص الذين آغصبوا ذهبه، (أقارب، صديق، امرأة) فاننا نتمكن من تحديد الموضوع في علاقته بمختلف أنواع الفاعل. (انظر : 1.3.1) ذلك أن ما هو بالنسبة الى بعضهم علاقة اتصال هو بالنسبة الى البعض الآخر علاقة انفصال. وفي كل وضع من هذين، يكون ملفوظ الحالة معقدا مادام الموضوع الواحد ذا علاقة بفاعلين اثنين. على أننا اذا رمزنا الى الذهب بالحرف (ذ) وإلى الرجل بالحرفين (فا 1) وإلى الشخوص بالحرفين (فا 2) فان حالة الحكمي الأولية تكتب كما يلي :

$$\text{الحالة 1} \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{فا 1 ذ} \\ \text{فا 2 ذ} \end{array} \right\} \text{ أو تكتب أيضا هكذا : (فا 1 ذ ٨ ذ ٧ فا 2)}$$

أما الحالة الأخيرة في الحكمي حين ينتقل الذهب من بين يدي الرجل ليستقر في جيب الشخوص الآخرين فانها تكتب كما يلي :

$$\text{الحالة 2} \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{فا 1 ٧ ذ} \\ \text{فا 2 ٨ ذ} \end{array} \right\} \text{ أو تكتب أيضا هكذا : (فا 1 ٧ ذ ٨ فا 2)}$$

وفي حالة ما اذا حقق كثير من الشخوص في الحكمي نفس العملية التي مورست على «الرجل»، (الحرمان من الذهب) فانه يمكننا أن نعتبر هذه الشخوص كما لو أنها تلعب نفس الدور الذي لعبه (فا 2). ودون أن تتساءل الآن عمن يلعب دور الفاعل الاجرائي (فا 3) في عملية التحويل، يكون وصفنا لتحويل الحالة الأولى

الى الحالة الثانية هكذا :

$$\boxed{\text{ف (فا 3) = (فا 1 \wedge \text{ذ} \vee \text{فا 2}) \leftarrow (\text{فا 1} \vee \text{ذ} \wedge \text{فا 2})}$$

بهذا اذن نزواج في هذا العرض بين ملفوظات الحالة، آخذين بعين الاعتبار ما يربط موضوعا واحدا الى فاعلين وما فقده الأول وحصل عليه الثاني. (سنتعرض بالذكر الى ما يستثنى من هذا المبدأ في : 2.2.4.2. تحت عنوان : «ابلاغ الفاعلية الحالية») الا أنه يلاحظ أن تحويل الحالات هو في نفس الوقت نقل للموضوع القيمة، أي أنه ابلاغ لموضوع بين مفاعلين.

يُقَيِّم الموضوع القيمة انطلاقا من علاقته بالموضوعين. وموازيا لذلك، يلاحظ في النصوص أن العلاقة تتواسط دائما (وَيُذَكَّلُ عليها) بمواضيع تنتقل من أحد الموضوعين الى الآخر.

3.2. ازدواجية البرامج السردية :

الطابع السجالي في الحكى

لقد بينا في الفصل السابق أن كل تحويل سردي يمكن أن يتوفر في محيطه نفسه على برنامج سردي (4.1).

ذلك أن النص نتخذ منه مثالا قد تحقق له برنامج سردي في خصوص مسألة فقدان الذهب.

أما الآن فعلينا أن نخطو خطوة أخرى. ذلك أننا اذا اعتبرنا ازدواجية ملفوظات الحالة، فاننا نلاحظ أن كل برنامج سردي يتطلب وجود برنامج تلازمي. وعليه، فكل تحويل اتصالي يطرأ على فاعل ما، يتطابق مع تحويل انفصالي يطرأ على فاعل آخر، مما يدل على أن هناك برنامجين ممكنين. وهكذا يُمكن أن يحكى نفس الحكى أو أن يسمع، وخلال ذلك يتشكل أحد البرنامجين، اما الأول واما الثاني. ومعنى هذا أن قصة فقدان الذهب تحكى على لسان الرجل كما تحكى قصة اغتصاب الشخص الآخر له على لسانهم. والقصة بين مصدرى الحكى هذين تعكس منظورا أو وجهة نظر حسب البرنامج الذي اختير للحكى.

واذا كان كل واحد من الفاعلين الممثل بهما يتحقق في الاتصال بموضوعه،

فان تحققه ذاك يطابق عدم تحقق الآخر (المفترض). هذه الخاصية تنبها الى ما في كل تحويل سردي وما في كل حكي من طابع سجالي.

وخين قرر الرجل بعد قضائه ليلة داعرة، «بأن أوان التوبة قد آن»، فإنه بذلك حقق برنامجاً، هو الكف عن انفاق المال، في حين أن جميع الفاعلين الذين أسهموا في اغتصاب ذهبه، أصبحوا حاجزاً يحول دون تحقيق هذا البرنامج.

وعبر كل واحد من برنامجي السرد هذين، يمكن العثور على فاعل اجراء قادر : ذلك أن في كل تحويل سرديّ مواجهة بين الفاعلين الاجرائيين وبين التحويل المتحقق المتلائم مع هيمنة فاعل اجراء على فاعل اجراء آخر.

ومن الماثور في الحكايات أن البطل يجد نفسه مرغماً على مواجهة التّين من أجل أن يتوصل الى اطلاق سراح الأميرة من بين زعائفه.

ويعتبر كل واحد من الفاعلين الاجرائيين خصماً للآخر، ولهذا أطلق عليه مصطلح «المقابل»، أو عبارة «الفاعل النقيض».

وبالنسبة الى التحليل، فإنه كلما تطور (ب.س) الا وازداد ارتباطه ببرنامج سردي معاكس أو برنامج نقيض. ومعنى ذلك أن علاقة ما تجمع أحدهما الى الآخر الى درجة أن يصبحا متلازمين. وعن طريق تلازمهما تتحدد بصفة سيميتريّة تلك الأدوار التي يلعبها الفاعلان في كل منهما.

$$\begin{array}{ccc} \text{ب.س} & & \text{ب.س} \\ \left\{ \begin{array}{l} \text{فا 2} \\ \text{فا 8} \end{array} \right. \text{ذ} & \Leftrightarrow & \left\{ \begin{array}{l} \text{فا 1} \\ \text{فا 7} \end{array} \right. \text{ذ} \\ \text{فاعل نقيض} & & \text{فاعل اجراء} \\ \text{فاعل اجراء} & & \text{فاعل نقيض} \end{array}$$

وبمجرد ما يقع التعرف على انجاز ما، (التملك أو الحرمان) تصبح محاولة العثور في النص على الانجاز المعاكس الذي هو جواب الأول (الحرمان أو التملك) ممكنة، ولذلك ترتب الشخوص عند تدخلها في الحدث حسب البرنامجين. وهو ما يساعد على بناء نظام التقابل (ب.س — ب.س نقيض — فاعل — فاعل نقيض...). أي الاختلاف المسؤول عن انتاج المعني.

على أن هناك مبدئين على أساسهما يتم ترتيب العناصر داخل التحليل السردى لا بد من استحضارهما في الذهن عند القيام به في النص :

— مبدأ التقابل : ذلك أن كل عنصر يستلزم وجود عنصر آخر بشكل سيميتري كما سبق أن رأيناه، وهو ما يسمى مبدأ النظام الجدولى.

— مبدأ التعاقب : ذلك أننا رأينا في 4.1. أن كل عنصر في ب.س يستدعى منطقيا وجود عناصر سابقة عليه وأخرى تالية له، وهو ما يسمى مبدأ النظام النسقي.

4.2. أنماط ابلاغ الموضوع

1.4.2. ابلاغ موضوع بين فاعلين

ان التلازم القائم بين ب.س — ب.س نقيض هو في الحقيقة معطى أساسي في التحليل السردى. فقد رأينا أن هذا التلازم يمكن أن يقاوم بعض شروط نعمل الآن على بسط الحديث عنها، عندما ينظر عن كتب الى الدور الذي يلعبه الفاعل الاجرائي في عملية التحويل المعقد الذي سبقت الإشارة اليه في 2.2. وهكذا فان الملفوظ السردى هذا المعقد، يكتب بهذه الطريقة :

$$ف (فا 3) = (فا 1 \wedge مو 1 \vee فا 2) \leftarrow (فا 1 \wedge مو 2 \vee فا 3)$$

أما الآن فتنبغي ملاحظة ما طرأ على هذا التحويل من تغيير حين نحدد (أولا نحدد) فا 3 بالقياس الى فا 1 أو بالقياس الى فا 2، وحين نأخذ أساسا بالانجاز الاتصالي (التملك) أو الانجاز الانفصالي (الحرمان). (انظر : 2.2.1).

1.1.4.2. الانجاز الاتصالي

$$أ. فا 3 = فا 2.$$

ان نفس المحدث حدثا ما يلعب دور الفاعل الاجرائي ودور فاعل الحالة المنفصلة في اطار الحالة الأولية، ودور فاعل الحالة المتصلة في اطار الحالة النهائية. وهذا يدل على أن هذا المحدث حدثا ما ينسب الى نفسه الموضوع — القيمة. وهو اذ ينسبه اليها يقوم بعملية مدروسة يطلق عليها مصطلح الاختيار.

على أن التمييز بين شخوص الحكى وبين الذي تلعبه من أدوار أساسي في كل تحليل سيميوتيقي للنصوص : ذلك أن الشخصية الواحدة تستطيع أن تلعب في الحكى عدة أدوار، وأن الدور الواحد فيه تستطيع عدة شخوص مختلفة أن تلعبه. ففي قصة «دودي» الممثل بها نجد عدة شخوص هي بمثابة فاعل اجرائي بالقياس الى برنامج «تبديد» (الذهب).

ويظهر هذا النوع من العمليات في مشهد يبدو فيه الصديق السارق على ساحة الحدث. انه فاعل اجراء وفاعل جالة في عملية التحويل التي أفضت به الى الاستحواذ على الذهب. ومن هنا تكون الصيغة العامة هي أن الرجل ذا الدماغ الذهبية هو فا 1، في حين أن الصديق السارق هو فا 2، أو فا 3.

ب. فا 3 \neq فا 2.

وهناك أيضا الفاعل الاجرائي الذي يمثله محدث حدث ما، لكنه غير فاعل الحالة المتصلة في اطار الحالة النهائية. ومعنى ذلك أن ينقل تملك الموضوع الى فاعل آخر بطريقة تحويل انتقالي، وهو ما يسمى بالتنسيب.

عندما يشتري الرجل ذو الدماغ الذهبية لزوجته «مشتري غالي الثمن»، نعثر في هذا النمط من العمليات على أن الرجل (فا 3) هو فاعل اجراء في اطار تحويل ينقل موضوعا (ذ) الى المرأة (فا 2).

2.1.4.2. الانجاز الانفصالي

أ. فا 3 = فا 1.

ويمكن أن يكون محدث التحويل محدثا آخر غير الفاعل المتصل في الحالة الأولية، وغير الفاعل المنفصل في الحالة النهائية، فهو من تلقاء نفسه ينفصل عن الموضوع. وتلك عملية مدروسة تسمى تنازلا.

في المشهد التي تتجمع فيه القرابة، «ينتزع الطفل من الجمجمة قطعة من الذهب المكثف... ويرميها بكبرياء عند قدمي أمه». الطفل هذا فاعل اجراء (فا 3) وفاعل حالة منفصلة، (فا 1) بينما الأم هي فاعل حالة متصلة (فا 2) لا غير.

ب. فا 3 \neq فا 1.

والفاعل الاجرائي في اطار التحويل يمكن أن يكون محدثا آخر غير الفاعل

المتصل في الحالة الأولى، وهذا الأخير يفصله عن الموضوع فاعل آخر. وتلك عملية انتقالية تسمى نزع الملكية.

ان مشهد السرقة يجسد هذا التحويل. ذلك أن الرجل ذا الدماغ الذهبية (فا 1) فاعل حالة منفصلة، بينما يكون الصديق السارق فاعل اجراء. (فا 3)

3.1.4.2. تجربة وعطاء.

وانطلاقا من الصيغة العامة المشار اليها أعلاه، تمكنا من وصف جميع أشكال الابلاغ التي يقدمها لنا الموضوع الواحد الذي يتنازعه فاعلان. على أننا فيما يلي (2.4.2.) سنتعرض بالذكر إلى الابلاغ الصادر عن موضوعين يتنازعهما فاعلان اثنان. والحقيقة أن أشكال الابلاغ المختلفة هذه، ليست سوى تنويعات ناتجة عن الأنموذج العام الذي أرسينا قواعده.

وتعتبر هذه الطريقة بالنسبة إلى التحليل السيميوتيقي طريقة عمل خاصة. فهي تهدف إلى بناء الأنموذج على أسس عناصر معروفة محددة، ثم تنمي بعد ذلك البحث في فصائله معتبرة إياها أركاناً يقف عليها. وهذا ما يساعد (في نص واحد أو أكثر) على التمييز بين الثوابت وبين المتغيرات، وعلى توقع حدوث التظاهرات المختلفة في نظام دال بعينه، وعلى السير بالوصف في مستوى محدد (مستوى افادته).

وإذا كنا قد ميزنا بين الانجازات الاتصالي والانفصالي من أجل التمكن من عرضهما عرضاً متسلسلاً، وكنا نعرف (2.2. و 3.2) أنهما متلازمان، فإننا الآن نشير إلى أن أشكال التحويل الموصوفة أعلاه ينبغي أن تصنف اثنين اثنين حسب تلازم الاحتياز والحرمان. ولهذا فالتجربة تعني مصاحبة الاغتصاب بنزع الملكية، (كما هو الشأن في مشهد الصديق السارق) بينما يعني العطاء مصاحبة التنازل بالتنسيب. (كما هو الشأن في مشهد القرابة) على أن الحكيم في اطار التجربة يكتسي طابعاً سجالياً، ولذا يصبح التحويل فيها مرادفاً للمقاومة.

فلنلخص كل هذا في اللوحة التالية :

الاحتياز	الحرمان	
الاغتصاب	نزع الملكية	تجربة
التنسيب	التنازل	عطاء

2.4.2. التبادل

لقد كان بسيطاً ذلك النموذج الابلاغي الذي تعرضنا اليه عند حديثنا عن الموضوع الواحد المتنقل بين فاعلين. أما الآن فنشير الى نوع آخر من الابلاغ أكثر تعقيداً، وذلك حين يتعلق الأمر بموضوعين موزعين في الابلاغ بين فاعلين اثنين، وهو ما يسمى تبادلاً.

ولكي نتوصل الى تحليل هذا النوع من الابلاغ، علينا أن نعود الى تحديد ملفوظات الحالة. (انظر : 2.3.1) ذلك أننا في نطاق حديثنا عن الموضوع الوحيد، بينا أن ملفوظ الحالة عبارة عن علاقة تربط الفاعل بالموضوع هكذا : (فا ٨ مو) أو (فا ٧ مو). أما إذا كان هناك موضوعان فان الفاعل ينبغي أن يكون ذا علاقة بهذين الموضوعين : فا 1 وفا 2. وعليه، فملفوظ الحالة يكتب كما يلي : (مو 1 ٨ فا 1 ٧ مو 2) أو (مو 1 ٧ فا 1 ٨ مو 2) وفي هذه الحالة، تصبح صيغة التحويل السردى كما يلي :

$$ف (فا) = (مو 1 ٨ فا 1 ٧ مو 2) \leftarrow (مو 1 ٧ فا 1 ٨ مو 2)$$

وهكذا فان فا 1 الذي يجد نفسه متصلاً ب مو 1 ومنفصلاً عن مو 2 يصبح منفصلاً عن مو 1 ومتصلاً ب مو 2.

ان الفقرة الأخيرة في النص الممثل به تصف عملية من هذا النوع : «هناك في عالم التافهين... من يقدم رفيع الذهب الشفاف بمادته وجوهره ثمناً للتوافه من أمور الحياة». ذلك أن «التافهين» (فا 1) وهم على علاقة بالموضوعين : «رفيع الذهب الشفاف، بمادته وجوهره» يمثلون (مو 1)، في حين أن «التوافه من أمور الحياة» تمثل (مو 2). ولذا فان اتصال فا 1 ب مو 2 هو لازم الانفصال الحاصل في مو 1.

وعند التحليل يلاحظ أن الموضوع لم يحدد الا في علاقته بفاعل، اذ لا يوجد هنا لحد الآن الا موضوعان ممكنان : الموضوع المتصل والموضوع المنفصل، وهذا مهما كان نوع الموضوع في النص. على أننا حين نتعرض فيما يأتي الى المكونات الخطائية، سنعرف أن هذه الأشكال لابد من أخذها بعين الاعتبار، وأننا في اطار المكونات السردية، لا نسجل الا الأوضاع لا غير.

وحين يتم الابلاغ بين فاعلين، فان كل واحد منهما هو على علاقة مزدوجة ب مو 1 و مو 2. وهكذا فان الحالات المحولة في كل من فا 1 وفا 2، يمكن أن تكتب كما يلي :

$$\left. \begin{array}{l} \text{الحالة 1} \\ \text{الحالة 2} \end{array} \right\} \begin{array}{l} (\text{مو 1} \wedge \text{فا 1} \vee \text{فا 2} \wedge \text{مو 2}) \\ (\text{مو 1} \wedge \text{فا 2} \vee \text{فا 1} \wedge \text{مو 2}) \end{array}$$

ومعنى ذلك أن عملية التبادل بمنزلة انجاز مزدوج في حالة العطاء كما سبق أن وضحناه. (انظر : 3.1.4.2) وانطلاقا من هذا النموذج، يمكن أن نستنتج أشكالا للتبادل عديدة، وذلك بتغييرنا وضع فاعل الاجراء ووضع فاعلي الحالة كما فعلنا مع الابلاغ البسيط. وعليه، ففي التبادل كما عرضناه نجد أن فا 1 وفا 2 هما فاعلا حالة وفاعلا اجراء في عملية التحويل.

ويلاحظ أيضا أن جميع العناصر تتحدد، وأن ما يحددها هو ما لأحدها من علاقة بالآخر، كما يلاحظ أنه لا قيمة للواحد منها في نفسه. وهذا ما بسطنا الحديث فيه في الاضاءات المستهل بها هذا الكتاب. اذ أن المواضيع يحددها الفاعلون الذين تدور في فلكهم، أما الفاعلون فتحددهم المواضيع التي بواسطتها يلتحمون بالعلاقة معها.

وكما يجب التمييز بين الشخصية والدور، يجب التمييز كذلك بين الموضوع التشخيصي والموضوع القيمة. لأن المواضيع التشخيصية هي في الحقيقة شخوص مثل «الذهب» في النص الممثل به، وأن المواضيع القيمة هي تلك القيم التي يضيفها مختلف الفاعلين على المواضيع التشخيصية. وليس من المؤكد أن جميع شخوص هذا النص تجعل «للذهب» نفس القيمة. وهذا شبيه بالسيارة يمكن تقييمها من وجوه السرعة أو الرفاهية أو الامتياز أو القدرة على المغامرة... ان التحليل السيميوتيقي يستهدف التمييز بين المستوى التشخيصي أي مستوى الأدوار

والتشخيص وبين مستوى القيم التي يحملها هذا التشخيص.
1.2.4.2. العقد التوثيقي

ان عملية التبادل التي تتم بين فاعلين تفترض وجود اتفاق حول قيمة المواضيع المتبادلة. هذا النوع من الاتفاق الحاصل بين طرفي التبادل يسمى عقدا توثيقيا. على أن التحويل السردى في هذه الحالة يفترض وجود عملية أخرى تدخل في نطاق المعرفة، وتسمى عملية مرجعية تقترح قيمة و/أو يتم التعرف بها على المواضيع. وهنا لا بد من الإشارة الى أن هذا العقد التوثيقي لا ينعكس دائما وأبدا على جميع النصوص.

يرتكز هذا العقد على قيمة المواضيع المتبادلة. غير أن هناك — كما سنرى فيما بعد — حالة أخرى من أحوال هذا العقد، وتتأكد حين نجد الأطراف تتبادل المواضيع في نطاق المعرفة : وفي هذا المجال، لا بد من أن يتم الاتفاق على حقيقة المعلومات المتبادلة.

ففي مشهد دفن المرأة حين يقول النص : «ماذا افادت الآن من ذهابها؟» نستطيع ان نتعرف على هذه العملية المفسرة (بالكسر) وقد حققها الرجل ذو الدماغ الذهبية حين أفصح عن قيمة المواضيع غير أنه يلاحظ أن هذه ضاعت. وفي مواطن حكمي أخرى تتحقق هذه العملية عبر أشكال «الافقاع» أو أشكال «المساومة». (انظر : 3.3.5)

2.2.4.2. ابلاغ الفاعلية الحالية

ونحب الإشارة الى أن لمبدأ التبادل استثناء : فهناك مواضيع كتلك التي تنسب الى فاعل غير متلازم مع التنازل. وعلى ذلك، فالتحويل في هذه الحالة عوض أن يكتب هكذا :

(فا 2 ٨ مو ٧ فا 1) — (فا 2 ٧ مو ٨ فا 1)

يكتب كما يلي : (فا 2 ٨ مو ٧ فا 1) — (فا 2 ٨ مو ٨ فا 1)

اذ في نهاية التحويل يكون الموضوع معروفا لدى الجميع. وهذا طابع نوع خاص من المواضيع حين يعرف أنها تعلم اذا نسبت الى غير فاعلها.

5.2. الناتج :

بدا الانجاز في هذا الفصل وكأنه عبارة عن تحويل حالات يتماشى والتحديد الذي حددت به السردية. وكنا قد أسلفنا القول فيه حين حددنا التحويل من وجهة نظر فاعلي الحالة في علاقتهما بالموضوع القيمة. وعلى أساس من العلاقتين الاوليتين — الاتصال والانفصال — حاولنا أن نكتشف ما في التآلف من امكانيات. وسواء أكان ذلك في النظام الجدولي أم في النظام السياقي. (انظر : 3.2) كما حاولنا أن نتعرف في الحكي على ما تحقق فيه من هذا التآلف. أما ما عرض إليه هذا الفصل فهو لا يعدو تعداد أنواع التآلف الأساسية وأنواع التحويل البسيطة. غير أننا انطلاقاً من هذا الأساس أمكننا العثور على نماذج أخرى من أنواع التحويل أكثر تعقيداً ونحن قيد العمل في النصوص.

واذا نحن أقدمنا على تحليل ب.س، فانه لا يكفيننا أن نشير الى العملية الأساسية أو الى الحدث البادئ وكأنه فاعل اجراء. بل يجب أن نسجل جميع العناصر المكونة للانجاز : الحالة الأولية، الحالة النهائية، فاعلو الحالة، فاعل الاجراء، أنواع التحويل. وهكذا ففي نص «دودي» اذا اكتفينا بالحديث عن برنامج «الرجل ذي الدماغ الذهبية»، فان عملنا لن يكون وصفاً ألبته، لأن هذا الرجل المحدث يلعب أدواراً في مختلف البرامج أثناء تعاقب الأحداث في الحكي، مروراً بـ ب.س المتعلق «بالتبذير» يحققه حين يقبل على «عيش الحياة»، ثم مجيئاً الى ب.س المفترض المتعلق بالاقلاع عن «التبذير»، ثم انتهاء الى ب.س الذي تحقق فيه القيام بعملية «التبذير».

والحق أننا وصفنا الانجاز ملحين على الحالات التي يعمل فيها التحويل، أي أننا تعرضنا اليه من وجهة نظر فاعل الاجراء وما يقيمه من مختلف العلاقات مع الموضوع. ولكن بما أن هذا الانجاز بوصفه تحويلاً فهو عملية من اختصاص الفعل، فيجب اذن أن ينظر اليه من وجهة نظر الفاعل الاجرائي ذاك الذي يؤثر ويفعل. (1.3.1) وهنا يتعلق الأمر بوصف العلاقة التي يقيمها فاعل الاجراء مع فعله نفسه مما هو ذو ارتباط بقدرة فاعل الاجراء هذا، ومما هو خاص بصياغات الفعل، وهذا ما سنشرحه في الفصل التالي.

فضاء الحكي بين النظرية والتطبيق

رواية قبور في الماء نموذجاً

ذ. حميد حمداني

خطوات :

تعرض هذه الدراسة في جانبها النظري لاشكال الفضاء ومفاهيمه المختلفة استناداً الى الدراسات البنائية المعاصرة. لذلك تميز بين :

— الفضاء كمعادل لمفهوم المكان

— فضاء النص

— الفضاء الدلالي

— الفضاء كمنظور أو كرؤية

تلغي الدراسة من اهتمامها — في تحليل رواية قبور في الماء — :

— الفضاء الدلالي والفضاء كمنظور، لاعتبارهما مبحثين متميزين عن مفهوم الفضاء الفعلي.

— كما انها تعتبر دراسة فضاء النص مشروعة، ولكنها تؤجل البحث فيها لتحصر اهتمامها فقط في دراسة الفضاء كمعادل لمفهوم المكان، وهو مما يدعى عادة بالفضاء الجغرافي.

تنتقل الدراسة الى الجانب التطبيقي فتباشر تحليل الفضاء في رواية قبور في الماء فتعرض للنقطتين التاليتين :

1) البناء الهندسي للفضاء في الرواية، وتكتشف في هذا البناء نفسه ازدواجية

الفضاء (علاقة الدائرة الفضائية الصغرى بالدائرة الفضائية الكبرى).

(2) دلالة الفضاء في الرواية وتشمل الكلام عن :

أ — محدودية الفضاء، وضحالة الوعي.

ب — التقابل الفضائي وتعارض الفقر والغنى.

ج — اسطورية الفضاء الخارجي والعنصر الملحمي.

* * *

لا وجود لنظرية في الفضاء، هناك فقط اجتهادات متفرقة كما يؤكد «هنري متران» (H. Mitterand) (1) وليس هناك من المصطلحات النقدية في دراسة الرواية ما توزعت دلالاته اكثر من مفهوم الفضاء، لذلك أريد أن اتحدث أولاً عن الموقع الذي تتموضع فيه دراستي عن الفضاء في رواية قبور في الماء لمحمد زفزاف.

هناك عدد من المفاهيم، كلها تستخدم مفهوم الفضاء لتحديد هويتها على أننا يمكن أن نحصرها في أربعة أنواع أساسية :

(1) الفضاء كمعادل للمكان :

ويسمى عادة الفضاء الجغرافي (L'espace géographique) : ((فالروائي يقدم دائماً حداً أدنى من الاشارات «الجغرافية» التي تكون فقط مجرد نقطة انطلاق من اجل تحريك خيال القارئ، أو من اجل تحقيق استكشافات منهجية للأماكن)). (2)

والفضاء باعتباره مكاناً هو الذي يتولد من مضمون القصة الروائية لا مما تحتله الكتابة على الورق، إنه إذن فضاء متخيل يكون بوسع القارئ أن يوهم نفسه انه قادر على أن يتجول فيه أو أن يسكنه اذا أراد. (3)

هناك من يعتقد أن الفضاء الجغرافي في الرواية يمكن أن يدرس في استقلال كامل عن المضمون، تماماً مثلما يفعل الاختصاصيون في دراسة الفضاء الحضري،

(1) Mitterand : Le discours du roman, Puf, 1980, p: 193.

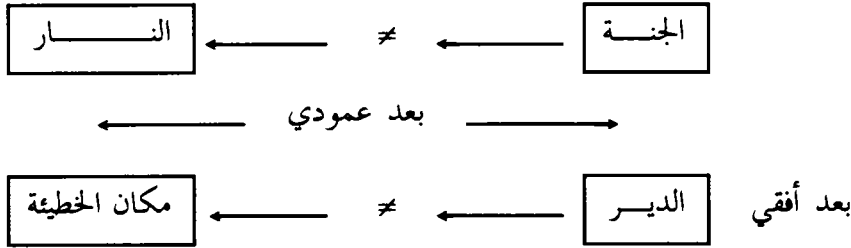
(2) R. Bourneuf et R. Ouelet, L'univers du roman Puf. 1981 p: 99.

(3) Gerard Genette. Figures II p: 46 - 47.

فهؤلاء لا يهمهم من سيسكن هذه البنايات، ومن سيسير في هذه الطرق ولا ما سيحدث فيها، ولكن يهمهم فقط أن يدرسوا بنية الفضاء الخالص. (4)

وإذ نتحدث «جوليا كريستيفا» عن الفضاء الجغرافي أيضا، فهي على العكس من ذلك لا تفصله مطلقا عن دلالاته الحضارية، إنها تربطه بما تسميه إيدولوجيم العصر (Idiologème) والادولوجيم : هو الطابع الثقافي العام الغالب في عصر من العصور. إن الفضاء اذن عند «كريستيفا» ينبغي ان يدرس في تناصيته، اي في علاقته مع النصوص المتعددة لعصر ما أو حقبة تاريخية محددة. (5)

ان الفضاء في العصور الوسطى — وفق كريستيفا — يتحدد مثلا وفق تعارضين أحدهما أفقي والآخر عمودي.



وحركة الأبطال كانت دائما في تنقل بين هاذين المكانين الارضيين : الدير، مكان الخطيئة، أو في تنقل عمودي إما إلى الجنة أو إلى النار.

وتلاحظ كريستيفا أنه في عصر «أنطوان دولاسال» (1385 — 1460) تغير مفهوم الفضاء بتغير أدولوجيم العصر فلم نجد نجد في الرواية ذلك البعد العمودي، كما أن التعارض الموجود بين الدير، ومكان الخطيئة لم يعد صارما، فالخطيئة يمكن أن تجري في الدير أيضا، وبدل أن يرحل الأبطال إلى الجنة أو النار فهم يجدون النار والجنة معاً في الكتاب المقدس، لهذا تقلصت حركتهم في المكان(6).

(2) فضاء النص :

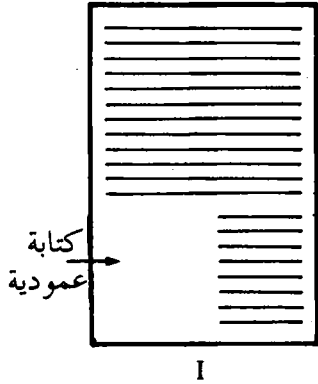
ويقصد به الطريقة التي تشغل بها الكتابة، باعتبار أحرفا طباعية، مساحة

(4) Le discours du roman p: 192 - 193.

(5) J. Kristeva : Le texte du roman : Mouton 1976 p: 182.

(6) Ibid : p : 183.

الورق، ويدخل في هذا المجال تشكيل غلاف الرواية ووضع العبارات الافتتاحية (Les incipits) وتغيرات الكتابة المطبعية Variations Typographiques والفهارس. (7) ولقد درس هذا الجانب «ميشال بيتور» بشكل موسع تحدث فيه عن:



كتاب أفقية

— الكتابة الأفقية أو العمودية (I)

— الهوامش

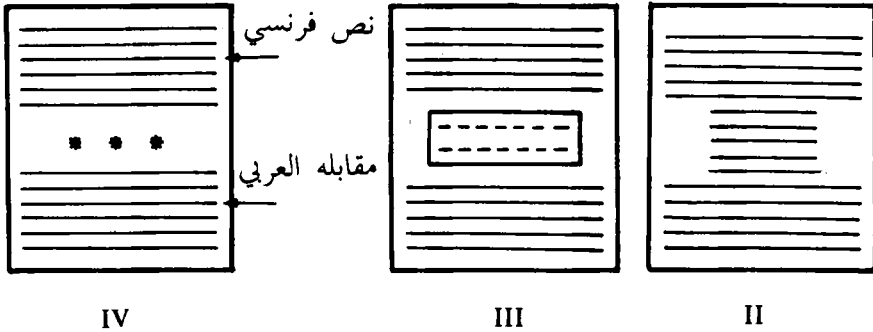
— الرسوم والاشكال

— الصفحة ضمن الصفحة والتأطير (III - II)

— ألواح الكتابة

— الفهارس (8)

الصفحة ضمن الصفحة التأطير



IV

III

II

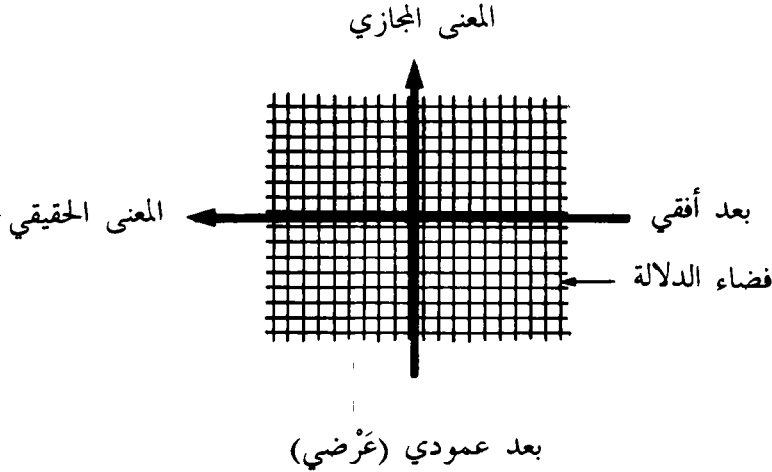
إن فضاء النص له أهمية بالغة من حيث انه يوجه القارئ إلى فهم محدد للنص، وقد تعمل المطالع أو رسومات الغلاف على تشويش النص أو تحريفه، إننا نتصور كيف ستكون مواجهتنا لرواية لم يضع صاحبها إلا اسمه على غلاف أبيض إنها حتما ستختلف عن مواجهتنا لرواية مصدرة بعنوان فخم ورسم براق.

(7) Henri Mitterand p : 192.

(8) بحوث في الرواية الجديدة. ترجمة فريد أنطونيوس منشورات عويدات. انظر صفحات : 115 —

(3) الفضاء الدلالي :

بالإضافة إلى أن جرار جنيت Gerard Genette تحدث عن الفضاء الجغرافي فانه انتقل بعد ذلك للحديث عن فضاء دلالي لا علاقة له بالمكان، انه فضاء متصل فقط بالامتداد الدلالي للغة الأدبية بشكل عام، فالتعبير الأدبي لا ينقطع — في نظره — عن ان يتضاعف، اذ يمكن لكلمة واحدة ان تحمل عددا من المعاني، تقول البلاغة عن احدهما بانه حقيقي وعن الثاني بانه مجازي. هناك إذن فضاء دلالي يتولد بين المدلول الظاهر، والمدلول الحقيقي ومن شأن هذا الفضاء أن يلغي الامتداد الخطي الوحيد للخطاب ليخلق فيه امتدادا عموديا أو عَرَضيا»



ويرى جرار جنيت بأن هذا الفضاء ليس شيئا آخر غير ما ندعوه عادة صورة figure يقول :

((ان الصورة، هي في نفس الوقت الشكل الذي يتخذه الفضاء، وهي الشيء الذي تهب اللغة نفسها له، بل انها رمز فضائية اللغة الأدبية في علاقتها مع المعنى)).(10).

(9) Gérard Genette Figures 2... p. 47.

(10) J.K. Le texte du roman : Approche sémiotique du structure discursive transformationnelle. Mouton 1976. P.186.

4) الفضاء كمنظور أو كروية :

عندما تحدثت «كريستيفا» عما تسميه الفضاء النصي للرواية L'espace textuel du roman لم تعطه نفس دلالة فضاء النص الذي تحدثنا عنه سابقاً، بل نراها تتحدث عن ما يشبه زاوية النظر التي يقدم بها الكاتب أو الراوي عالمه الروائي فتقول :

((هذا الفضاء محول الى كل، إنه واحد، وواحد فقط، مراقب بواسطة وجهة النظر الوحيدة للكاتب التي تهيمن على مجموع الخطاب بحيث يكون المؤلف بكامله متجمعا في نقطة واحدة، وكل الخطوط تتجمع في العمق حيث يقبع الكاتب. وهذه الخطوط هي الابطال الفاعلون Les actants الذين تنسجُ الملفوظات بواسطتهم المشهد الروائي)).(11).

إن الفضاء هنا يستحيل إلى ما يشبه الخطة العامة للروائي في إدارة الحوار وإقامة الحدث الروائي بواسطة الأبطال، هذه الخطة التي تتمثل في المجال العام للرواية بما فيها من علاقات مشدودة الى محركات خفية يديرها الراوي وفق خطة مرسومة. ولذلك يبدو أن ما تحدث عنه «كريستيفا» هنا هو مبحث متصل بوجهة النظر أو بمنظور الراوي، وهو مبحث له علاقة بموضوع السرد الروائي. وقد كتب في هذا الموضوع بشكل مقتضب الشكلافي «توماتشيفسكي» وخاصة عندما تحدث عن السرد الموضوعي والسرد الذاتي(12)، كما فصل القول فيه الناقد الفرنسي : جان بويون J. Pouillon وأستفاد منه جملة من النقاد الفرنسيين نذكر منهم على الاخص «تودوروف».

هذا المدخل النظري يعتبر ضروريا إذن من أجل دراسة الفضاء في أي نمط من أنماط الحكيم؛ قصة قصيرة أو رواية. فما هو الفضاء الذي نبحث عنه أو نريد أن ندرسه في رواية قبور في الماء لزرفاف ؟

استبعد من مجال اهتمامي التمثيليين الآخرين من الفضاء وهما الفضاء الدلالي كما تحدث عنه «جرار جنيت»؛ لأنه مبحث بلاغي بالدرجة الاولى. (وقد اعترف

(12) نظرية المنهج الشكلي — نصوص الشكلافيين الروس ترجمة ابراهيم الخطيب مؤسسة الابحاث العربية ط : 1. 1983. ص. 198.

جيرار جنيت نفسه بذلك) كما أستبعد أيضا الفضاء كمنظور أو كروية للراوي لأنه كما تبين متصل بموضوع محدد هو السرد الحكائي.

وإذا كان فضاء النص يشير بشكل واضح الى مجال مكاني تتحرك فيه الاحرف الطباعية، ويتشكل فيه غلاف الرواية واوراقها، فأنني ارى بالفعل امكانية قيام دراسة نقدية معتمدة على فضاء النص هذا، غير أن فعالية هذه الدراسة لا يمكن أن تظهر الا في اطار دراسة مقارنة بين اشكال مختلفة من التنظيمات الطباعية وتلوينات الغلاف الخارجي، واختيار المطالع، والمستهلثات ونستطيع القول بانه يمكن ان نصل من خلال هذه الدراسة المقارنة إلى إدراك الفروق الثقافية والايديولوجية التي تقبع خلف فعل الكتابة عند الروائيين كما يمكن استئثار هذه الفروق لتحديد دورها في تعامل القارئ مع النص.

ورغم أهمية ذلك كله فإنني أترك البحث في هذا المجال لمن يريد ذلك أو إلى أن تنأى الفرصة لبحث فيه (13).

ويبقى أن الفضاء الذي أريد أن أركز عليه في دراستي لرواية قبور في الماء هو الفضاء الجغرافي المتولد عن القصة المتخيلة. فما هي مكونات هذا الفضاء، وكيف اقام الراوي بناءه العام :

لقد لاحظنا أن الحديث عن الفضاء الجغرافي يمكن أن يتخذ صورتين :
— الصورة الأولى مرتبطة بالبناء الهندسي الخالص للمكان دون دلالة.
— والصورة الثانية مرتبطة بالدلالة التي يولدها الفضاء في النص أو على الاصح تتولد لدى القارئ أثناء تعامله مع فضاء النص.

1) البناء الهندسي للفضاء الجغرافي في رواية قبور في الماء (14).

يعتبر الوصف الأداة الأساسية التي يستخدمها الراوي لتصوير الفضاء أي لتحديد الطبيعة الهندسية للمكان الذي تجري فيه الاحداث. لذلك يركز الوصف

(13) انظر دراسة حديثة حول فضاء النص بعنوان «لعبة الغلاف» بيضة الديك كنموذج قام بها عبده جبران. الملحق الثقافي بجريدة الاتحاد الاشتراكي. عدد 79. 26 ماي 1985. ص : 8.

(14) نعلم في هذه الدراسة ما كنا قد درسناه سابقا في كتابنا «الرواية المغربية ورؤية الواقع الاجتماعي» دار الثقافة 1985 ص 488 الى ص 491.

في رواية «قبور في الماء» على تحديد معالم قرية يدعوها الراوي «المهدية» (ليس من الضروري إن تكون هي المهدية الواقعية)

— هناك أولا صورة البحر الذي يحُدُّ القرية من أحد جهاتها.

— ثم هناك صورة القرية نفسها بمبانيها القصديرية والخشبية.

— وأخيرا هناك المقهى في أسفل القرية، وعلى بعد قليل منها.

هذه النقط الثلاث هي التي تشكل الهندسة العامة، والأولية لجغرافية الفضاء في رواية «قبور في الماء» إنها تمثل في الواقع مثلثا تحتل زواياه النقط الثلاث، غير انه موصول بواسطة ضلعين لهما هوية واضحة هما :

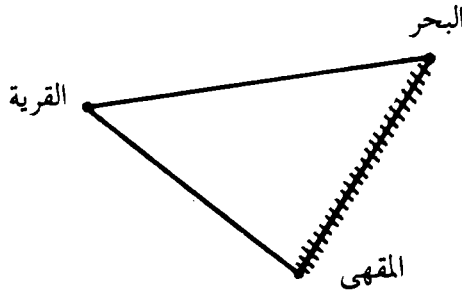
+ البحر ← القرية (15)

+ القرية ← المقهى

أما الضلع الثالث :

البحر ← المقهى

فلا هوية له لان اشتالية الوصف لم تلحقه على الإطلاق لذلك نتصور البناء الهندسي للفضاء الجغرافي الأول على الشكل التالي :



ويبدو أن فضاء الرواية منغلق على نفسه تماما وأن الحركة فيه محصورة في أربع اتجاهات :

(15) يصور الراوي هذه الحركة من خلال عودة غلال والعساوي من البحر الى القرية صفحات : بين 05 و 17 من رواية قبور في الماء الدار العربية للكتاب ليبيا تونس 1978.

البحر ← القرية (16)

القرية ← البحر

القرية ← المقهى

المقهى ← القرية

غير أن الراوي يزودنا عن طريق الحوار والسرد بعلامات أخرى تجعل الحقل الفضائي يتسع الى دائرة أوسع.

يقول العساوي لعلال منذ الصفحة الاولى في الرواية :

((ليس من عادة المراكب أن تغيب لمدة مثل هذه، وإذا غابت وقتا طويلا كهذا معناه أنها ضاعت)). (17)

فنفهم أن امتدادا فضائيا آخر يوجد انطلاقا من الشاطئ إلى عمق البحر. وهناك رحلة أخرى لبعض أهل القرية من المقهى نحو مقر القائد ((كان المعلم بيوض يفرغ زجاجة نبيذ في جوفه وعندما احمر وجهه وشعر بنشوة غير عادية غادر الباب الخلفي وخرج ليرى السيارة بعد ان سمع محركها، وهي تغادر الطريق نحو القيادة، وشعر برغبة في الضحك عندما رأى الخمسة مكومين في الشاحنة داخل شراويطهم، ثم عاد الى الداخل وقال للمعطي :

— لقد أخذوهم إلى القائد هل تعرف ماذا سيفعل بهم)). (18).

إذن هناك حركتان إضافيتان في الفضاء إحداهما انطلاقا من الشاطئ إلى عمق البحر، والثانية انطلاقا من المقهى إلى مقر القائد.

وهناك حركة ثالثة عكسية يستطيع القارئ أن يتبينها من الحوار التالي الذي دار بين العساوي وعلال وهما في منتصف عودتهما من البحر الى القرية :

((— هذه الاشجار أيضا اخفت كثيرا من الجرائم. منذ شهرين فقط عثروا على جثتين، واعتقدوا ان البحر لفظهما ولكنهما ماتا مخنوقين.

(16) يفهم تلقائيا ان هذه الحركة موجودة لان الصيادين يعودون منها، ولان علال والعساوي لم يذهبا الى البحر الا منها.

(17) «قبور في الماء» ص : 5.

(18) «قبور في الماء» ص : 80.

قال العساوي :

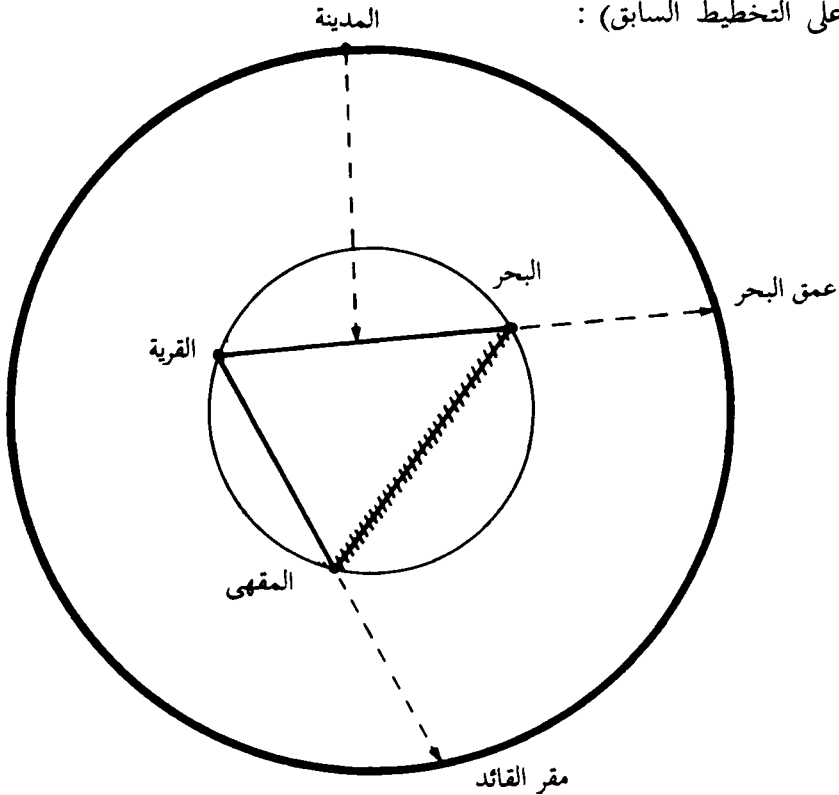
— إن هؤلاء الذين يجيئون من المدينة شرسون(19). وهذه هي الحركة الأساسية الوحيدة التي تنطلق من خارج القرية أي من المدينة الى القرية. وإذا كان البحر، والقرية، والمقهى تشكل في علاقتها الثلاثية دائرة فضائية ضيقة في الرواية فان الحركات الثلاث الأخرى :

— نحو عمق البحر

— نحو القاييد

— من المدينة الى الغابة (المجاورة للقرية)

تمثل دائرة فضائية أوسع تزيد من رحابة المكان في الرواية وتوسع أفقه. ونستطيع ان نمثل الهندسة الفضائية الكاملة في الرواية على الشكل التالي (اعتمادا على التخطيط السابق) :



وقبل أن نتقل للحديث عن دلالة الفضاء المزدوج في هذه الرواية نريد أن نلخص أولاً وتيرة تردد fréquence الحركة في الفضاء (20)، وبعد ذلك نتعرض لأوصاف الفضاء لانه من الطبيعي أن تكون هذه الأوصاف مكملة لهندسته الشمولية.

سنلاحظ ان الحركة قليلة، ومحدودة في الدائرة الكبرى للفضاء الروائي. هناك إخبار عن رحلة اساسية واحدة الى البحر وهي الرحلة التي ضاع فيها مركب الصيد وعلى متنه عشرة رجال(21). وإخبار عن رحلة واحدة نحو الغابة (اي من المدينة). كما ان هناك وصفا لرحلة واحدة نحو مقر القائد.

اما داخل الدائرة الصغرى للفضاء فالحركة متواترة وكثيفة بين القرية والمقهى، ولكنها قليلة بين البحر والقرية، هناك فقط حركة واحدة موصوفة كما بينا سابقا (وهي حركة علال، والعساوي من الشاطئ الى القرية).

إذن يمكن تلخيص تردد الحركة في الفضاء على الشكل التالي(*)

— حركة كثيفة	=	القرية	←	المقهى والعكس
— حركة قليلة	=	البحر	←	القرية والعكس
— حركة محدودة	=	المقهى	←	مقر القائد والعكس
		الشاطئ	←	عمق البحر(*)
		المدينة	←	الغابة والعكس

وسنرى دلالة هذا التردد فيما بعد.

أما عن اوصاف الفضاء فتأتي على الشكل التالي :

— البحر مستسلم على الشاطئ وغادر(22)

(20) نتحدث هنا عن الحركة المخبر عنها أو الموصوفة، ذلك ان الحركتان نحو البحر او من المدينة هما حركتان أخير عنهما الابطال. اما الحركة من المقهى الى القيادة فهي موصوفة..

(21) رواية قبور في الماء ص 7.

(*) نشير هنا الى اننا لم نتحدث الا عن الحركات الاساسية وأهملنا بعض الحركات التي يُخبر عنها ولكنها لا تمثل قيمة كبرى بالنسبة للدلالة الروائية.

(*) لم نبين العكس هنا لان البحارة العشرة ضاعوا ولم يعودوا.

(22 — 23) قبور في الماء انظر ص: 5 ثم ص 15.

— الغابة كثيفة، ومخيفة (23).

— الطريق بين البحر، والقرية، ثم القرية، والمقهى كلهاتشترك في الاوصاف التالية : الجذب، جفاف الارض، كثرة الأشواك، والحصى، وتنفرد القرية والمقهى بينائهما الخشبي والقصديري المتهاالك :

* ((كانت الارض جافة تحت قدميه.)) ص 26

* ((لإنها نباتات مرة تصيب بالوجع والاحترق في المعدة)) (*) ص 28

* ((كان يدوس بقدميه الحافيتين التراب الجاف في المنطقة، وكانت احجار تنثو تحتها)). ص : 31

* ((كانت هناك أكواخ صغيرة أخرى مبنوثة إلى جانبيه، وكان خلف بيتهم صومعة مصنوعة من الخشب ومغلقة بالعلب التي جلبت من مكان ما)) ص : 38

* ((كان بيت صغير من الخشب لا يخضع لأي نظام هندسي قابعا في مواجهة ساحة مترية فيها بلل وصلابة وأوساخ. كان هذا البيت هو دكان المهدي الوحيد.)) ص : 45

* ((ظهرت القهوة منعزلة، شبيهة بمعقل سياسي او معتقل حربي لم يعد صالحا للاستعمال. الباب الخشبي الكبير يبدو مهترئا، لا يستطيع ان يقف في وجه ضربة قدم ضعيفة)) ص : 98.

ان كثافة الوصف المكاني تتركز كما يتضح على الدائرة الصغرى بينما تبقى هوية الفضاء في الدائرة الكبرى اما مضببة — كما في وصف البحر — أو غائبة بشكل تام، كما هو الشأن بالنسبة لمقر القائد، كما أن البحر لا يوصف في عمقه، وكذلك الطريق من المدينة إلى الغابة.

(2) دلالة الفضاء في الرواية

أ — محدودية الفضاء، وضحالة الوعي :

إن محدودية الفضاء الجغرافي الموصوف ذلك الذي تحتله الدائرة الصغرى

(*) تعرضنا هنا للنباتات لأنها من مكونات الفضاء ومشكلاته.

(البحر — القرية — المقهى) ومحدودية الحركة فيه يلتقيان مع دلالة الانعزال التام، الذي يعيشه أهل القرية عن العالم الخارجي، وهو انعزال ينعكس على مستوى الوعي بالحيط الخارجي، إذ إن هذا الوعي يتميز بالضحالة والسطحية(*) إنه وعي مُضَيَّب في الغالب، وهذه الحقيقة تطال أغلب أهل القرية باستثناء شخصيات قليلة، كإبراهيم صاحب الدكان ثم المعلم بيوض صاحب المقهى، ذلك أن إبراهيم لم يكن من أفراد القرية بل كان وافدا عليها من بلاد سوس لذلك كانت له معرفة سابقة بالعالم الخارجي. أما صاحب المقهى فكان له اتصال خفي بالعيشي صاحب مراكب الصيد وبالقائد. (24)

إن شخصيات القرية نفسها تُعْتَرَفُ لإبراهيم بأنه كان يعرف بعض أسرار العالم الخارجي (والدائرة الكبرى هي التي تمثل العالم الخارجي بالنسبة لأهل القرية) : — ((فكر عزوز في الدرقاوي في نفس الوقت فكر في إبراهيم صاحب الدكان. إنه أيضا يحفظ القرآن، ومنظومة ابن عاشر، وأشياء أخرى. انه يتحدث عن الرؤساء والحكام في العالم كما يتحدث عن سكان المهديّة)) ص : 58

— ((قال المعلم (أي صاحب المقهى):
— لن يعوضهم عن شيء، أعرف القائد، وأعرف العياشي سَيِّمًا لأفواههم ببضعة قروش حتى لا يتكلموا)) ص : 81.

وباستثناء هاتين الشخصيتين : فإن جميع أهل القرية يطابق وعيم محدودية الفضاء الذي يتحركون فيه، إذ يشتركون في وعي منحط وسطحي، من أهم مظاهره، جهلهم بالهوية الكاملة لشخصية «العياشي» صاحب مراكب الصيد مع ان اهلهم يشتغلون معه، لأن العياشي لا ينتمي الى فضائهم الضيق وهو من سكان المدينة الاثرياء والمدينة تقع في الدائرة الفضائية الكبرى للرواية. إن أغلب الأخبار الواردة عن العياشي تأتي بصورة غير يقينية :

— ((قيل إنه سيجيء بعد ساعتين)) (ص : 17)

— ((قيل إن زوجته تكاد تجهض)) (ص : 18)

(*) ان وصف هذا الوعي، بأنه مُنَحْطٌ وسطحي، لا يستند الا الى انماط الوعي الاخرى الموجودة في القرية، وخاصة وعي إبراهيم ووعي المعلم بيوض.

— ((يمكن أن العياشي وصل الآن)) (ص : 22)
 — ((يقال إنه كان ماسح أحذية يوم دخول الأمريكيين)) ص : 33
 ان الاشخاص والاشياء التي تنتمي الى دائرة الفضاء الواسع تبقى معرفتها من طرف اهل القرية دون الوضوح اللازم.

— عرض البحر مجهول وغادر

— مقر القايد مجهول

— المدينة مجهولة، ومخيفة

لذلك يشكل الفضاء الخارجي المُمَثَّل بالدائرة الكبرى المنطقة المجهولة والغامضة ؛ فهي مصدر الموت في البحر، وهي مصدر الحرمان من الدية : (العياشي يختفي في المدينة، ويهرب من اداء الدية)، وهي مصدر القهر : (مقر القائد).

لذلك تتقابل الدائرتان المشكلتان لفضاء الرواية في شكل تعارض واضح بين محدودية الوعي (اغلب اهالي القرية) وتنام الوعي (عند الشخصيات المنتسبة الى هذا العالم الخارجي : العياشي — القائد)

فالدائرة الاولى اذن تمثل — الجهل

والدائرة الثانية اذن تمثل — المعرفة

ب — التقابل الفضائي، وتعارض الفقر والغنى

إن التقابل الفضائي بين الدائرة الصغرى، والدائرة الكبرى يوازيه تقابل آخر على مستوى الدلالة :

فلقد بينا كيف ركز الراوي على وصف المكان الداخلي بالجدب والجفاف كما وصف الاكواخ المتواضعة والنباتات الشوكية الجافة. ان مقابل هذه الصورة من الجذب في الفضاء الداخلي (الدائرة الصغرى) هو الفقر الشديد التي يعانيه اهل القرية، ومظاهر هذا الفقر كثيرة في الرواية (25) تُجسِّدُها علامات الجوع العري، القذارة والمرض :

(25) فصلنا الكلام عن هذه المظاهر في دراستنا لهذه الرواية ضمن كتابنا «الرواية المغربية ورؤية الواقع الاجتماعي» ص 494 — 496.

- ((أخذ علال يمكن النظر عند حدود قدميه اللتين كانت احدهما تخرج سمراء متشققة متسخة من فتحة السروال.)) ص : 12.
- ((وهزت الريح خرقها البالية ثم الصقتها بجسدها النحيل الذي أصبح كفزاعة الطيور)) (ص : 51)
- ((كانت هوام صغيرة تنتشر في رأسها الاشعت. حذق العساوي في جبين أمه فراى قملة سارحة بحرية)) ص : 38
- ((كم سيعطينا — أي العياشي — حتى لوعاد ؟ هل سيطعمني حتى اموت. انا عجوز ولم أعد أطيق العمل.. أصبحت جثة.)) (ص : 55)
- ((وقف المعطي وقد اشتد عليه السعال. كان صاحب المقهى يعرف أنه مريض ويشغله مع ذلك مقابل ثمن بسيط.)) (ص : 30)
- ان الفضاء الخارجي على عكس ذلك يمثل الغنى :
- فالبحر رغم خطورته وغدره هو مصدر رزق اهل القرية.
- والمدينة التي يسكنها العياشي رغم انها مصدر الجريمة فهي موطن الثراء، المساكن، والسيارات والاموال : ((قال الحسناوي بأسف شديد :
- ليتني كنت كالعياشي : املك المراكب الكثيرة وتكون لي سيارة... ويكون لي...
- لا تغتر بالمظاهر ان ما يربحه يدفعه ثمنا لاصلاح المراكب.
- ولكن مع ذلك فهو غني، اعتقد انه اغنى واحد في المدينة. انا شخصيا اتمنى ان اكون مثله)) (ص : 31)
- ثم ان القائد هو الذي يوصي لاهل القرية بالزردة بدّل الدية التي كانوا يطالبون بها، فالقائد ايضا مصدر من مصادر العيش لاهل القرية ولكن بطريقته الخاصة (ص 80 — 81)

ج — اسطورة الفضاء الخارجي والعنصر الملحمي في الرواية

ان الطابع الاسطوري للفضاء الخارجي (الدائرة الكبرى) في رواية قبور في الماء يأتي دائما من مقابلة هذا الفضاء مع الفضاء الداخلي (الدائرة الصغرى)، أي

فضاء اهل القرية المحدود. إن العلاقة بين الفضاءين شبيهة تماما بالعلاقة بين العالم الأرضي، والعالم السماوي في تصور الانسان القديم، وما يجعل الفضاء الخارجي — في الرواية — يكتسب هذا المدلول الاسطوري هو مجهوليته وعنفه بالاضافة إلى أنه يجسد في نفس الوقت عناصر الموت وعناصر الحياة :

الفضاء الخارجي	عناصر الموت	عناصر الحياة
البحر	الغدر — خطر الغرق	المصدر الأساسي لزرق اهل القرية
القيادة	السلطة — القهر	«الحماية» — الزردة
المدينة	الجريمة	المال والرفاه (العايشي)

إن فقر الفضاء الداخلي يجعل أهله في تطلع دائم الى رحمة الفضاء الخارجي، رغم ان هذا الاخير، هو مصدر الموت والجريمة. هنا يتولد الطابع الملحمي في هذه الرواية، ذلك أن أهالي القرية يواجهون شخصيات العالم الخارجي التي تمتلك كثيرا من الصفات التي تشبه صفات الالهة في تصور الانسان القديم، ومن أبرز هذه الصفات الغياب الدائم لهذه الشخصيات عن حقل الفضاء الداخلي. ان العياشي، والقائد ليس لهما حضور مباشر في الرواية وإنما يُكتفى دائما بالاعبار عنهما، كشخصيات تنتمي الى العالم الخارجي، هذا العالم الذي لم يوصف هو بدوره، وإنما أخبر عنه ايضا. وليس غريبا أن تظل الشخصيات المنتمية له بدون هوية واضحة.

إن فضاء الخارجي في رواية قبور في الماء، هو في الواقع فضاء أرضي ذو طبيعة سماوية. أما الفضاء الأرض الحقيقي فهو فضاء القرية والشاطئ والمقهى، حيث يتحرك أهل القرية، وحيث تبرز قساوة الحياة وجدها. ولذلك فإن الجو الأسطوري المتولد عن علاقة الفضاء الخارجي والداخلي ينشأ عنه وضع ملحمي يتجلى في معاناة اهل القرية، وصراعهم من اجل الحفاظ على البقاء بعد موت البحارة، وهذ الصراع طرفه الثاني غير معادل لطرفه الأول، لأن شخصيات الفضاء

الخارجي تمثل دورا شبيها بدور السلطة الإلهية.

وهناك عدد من الاشارات تؤكد هذه الحقيقة، فأهل القرية لا يصدقون مثلاً خبر احتمال نزول العياشي إلى قريتهم، ثُمَّ إِنَّ علامات حضوره إلى القرية تظل دائماً غير قابلة للإثبات أو النفي :

((قال الحسناوي :

— هل وجدت المعلم ؟

— نعم، ولقد جاء العياشي اخيراً

نظر الثلاثة في وجوه بعضهم باندهاش ...

— (.....)

قال الحسناوي :

— من قال لك هذا الكلام ؟

— المعلم يبوض. كان عنده العياشي بنفسه رأيت آثار عجلات السيارة في التراب أمام المقهى، أراني المعطى ذلك لأني لم أصدق)) (ص : 93 — 94).

ثم إن ذهاب أهل القرية إلى مقر القائد صاحبه شعور بالرهبة، والخوف، كما ان الرحلة(26) تحمل كثيراً من الايحاءات الدالة على المناخ الأسطوري كما نعرفه من تراث الماضي :

* — ركوب الشاحنة ← يعني سفر الانسان القديم او انتقاله من اجل لقاء الآلهة.

* — التوجه في طريق مجهول ← يقابله التوجه الى مقر مقدس ليس للعامة معرفة بمكانه.

* — الشيخ كوسيط للقاء ← يقابله الكاهن او العُراف الذي يتوسط بين البشر والاله.

ان المناخ الاسطوري الذي تَشَبَّهَتْ به الرواية في بعض مقاطعها، وخاصة مقطع اللقاء هذا، يؤكد لنا — كما بينا — أن الصراع بين أهل القرية وقوى الفضاء

الخارجي ذو طبيعة ملحمية يتقابل فيها العجز الذي يتميز به اهل القرية مع القدرة الخارقة لشخصيات الفضاء الخارجي، وبذلك نحصل على تقابل دلالي ثالث هو تقابل:

العجز \rightleftharpoons القدرة

لاحظنا اذن ان ازدواجية الفضاء في رواية قبور في الماء لم تكن اعتباطية ولكنها شديدة الارتباط بالدلالات المتولدة في مجموع العمل. واذا نحن حاولنا تلخيص مجموع الخطوات التي قطعناها في التحليل، وجدنا ان هذه الازدواجية الفضائية ليست الا تجسدا على مستوى البناء الشكلي لازدواجيات دلالية ثلاث كَشَفْنَا عنها فيما سبق وهي :

ازدواجية	الجهل	←	المعرفة
ازدواجية	الفقر	←	الغنى
ازدواجية	العجز	←	القدرة

خلاصة : نستخلص من كل ما سبق ان دراسة الفضاء في رواية قبور في الماء تقدم للقارئ جميع المفاتيح لتعرية الدلالات الكامنة وراء حركة وتفكير الشخصيات كما أنها تكشف الى حد كبير عن طبيعة «أدبية» هذه الرواية المرتكزة بشكل أساسي على تشكيل وضبط علاقات المجال الفضائي واستثماره الشديد في بناء دلالاتها.

تمت كتابة ومراجعة هذه الدراسة بفاس

يوم : 28 — 04 — 1985

صدر أخيرا

- مبادئ في علم الأدلة. رولان بارت. ترجمة. ذ. محمد البكري دار قرطبة. الدار البيضاء 1986.
- الماركسية وفلسفة اللغة. ميخائيل باختين. ترجمة. ذ. محمد البكري. دار توبقال. الدار البيضاء 1986.

البناء المقلوب في اللغة العربية

(تممة)

الحناش محمد

كلية الآداب — فاس

L.A.D.L. باريس VII

2.2 البناء المطاوع المقلوب

1.2.2 : رغم أن هذا التركيب يتميز بالنسبة لسابقه بكثرة استعماله في اللغة العربية، فإنه لم يحظ بأية دراسة مفصلة في كتب النحو العربي، ولا نجد له الا اشارات عابرة في كتب الصرف وبعض الكتب النحوية، فالاولى تتناول كصيغة صرفية قابلة لاستقبال حروف الزيادة المعروفة بحروف المطاوعة، والثانية تعرض له عندما تضطر لتفسير بعض التراكيب المتعدية، والجانبان معا لا يعكسان اي وضوح في الرؤية بالنسبة لهذا البناء المتميز بالاطرادية في الصنف الذي يقبله في اللغة العربية.

ونذكر هنا أن هذا يتناسب مع ما يتبناه المنهج التألفي من تحديد الظاهرة وحصرها في الصنف الملائم من المداخل المعجمية (انظر المدخل النظري : 1.2.2)، وبعبارة أخرى انها ليست ظاهرة قياسية في اللغة العربية. مثلا :

30. أ — أزعج الكلام عمرا

30. ب — [مطاوع] = انزعج عمر من الكلام.

31. أ — فهم زيد الدرس

لكن 31. ب — [مطاوع] = * انفهم الدرس من زيد.

هذه المقارنة تفيد بأن هذا البناء يطبق بشكل جزئي في اللغة العربية حتى داخل الصنف الواحد من المداخل المعجمية.

2.2.2. : تتحدد الظاهرة على الشكل التالي : انطلاقاً من البنية الاصلية التي حددنا اطارها التوزيعي أعلاه نجري عملية قلب العناصر : فاعل مفعول، وهذا يؤدي الى ظهور عمليات صغرى جزئية لكنها اجبارية تفرض نفسها في التركيب : اندماج حروف المطاوعة في الصيغة الاصلية انفعل، افتعل، فَعِلَ... الخ، اندماج حرف الجر الدال على السببية وذلك لخلق توازن دلالي بين البنية المشتقة والبنية الاصلية (المثال 2.ب). نطلق على هذا البناء المطاوع المقلوب، وهو يختلف عن نوع آخر من المطاوع غير المقلوب والذي يوازي البناء المجهول الذي ناقشناه اعلاه، ونطلق عليه البناء المطاوع المجهول. ولفهم الفرق سنشرع في تحليله قبل المرور الى المطاوع المقلوب.

3.2.2. : البناء المقلوب المطاوع والبناء المجهول المطاوع :

لننتقل من الامثلة التالية :

32. أ — كسر زيد الحبل (1)

33. أ — غسل زيد يده.

34. أ — أزعج هذا الخبر عمرا.

35. أ — أقلق هذا الامر عمرا.

مراعاة للمعطيات النظرية الواردة في المدخل النظري وخاصة منها تلك التي توطر العملية التوزيعية داخل البنيات اللسانية، يتضح أن الافعال (= الجمل البسيطة) المسطرة في هذا الجدول (paradigme) يجب ان تختلف في المستوى التحويلي، وذلك لانها اختلفت قبل هذا في المستوى التوزيعي : اختلاف في توزيع عنصر الفاعل والمفعول من جملة الى أخرى. وللتأكد من هذا نجرب كل مثال مع البناء المطاوع المقلوب، وسنرى أن النتائج ستختلف، بل وستعطينا انواعاً من التراكيب يحتاج كل واحد منها الى قاعدة :

(1) مثال مأخوذ من ابن عصفور المتعج : 1 ص. 272.

32. ب — تكسر الحبل
 لكن 32. ج — [مقلوب مطاوع] = * تكسر الحبل من زيد.
 33. ب — اغتسل زيد
 لكن 33. ج — [مقلوب مطاوع] = * اغتسل زيد يده.
 34. ب [مقلوب مطاوع] = انزعج زيد من هذا الخبر.
 35. ب [مقلوب مطاوع] = قلق زيد من هذا الامر.
 لكن 35. ج — * انقلق زيد من هذا الامر.

فاذا عدنا، الان لمناقشة المثالين الاولين لنشرح عدم قبولهما لابرار الفاعل
 البدلالي فيهما فاننا نلاحظ ما يلي :

«تكسر» فعل علاجي وهو بلغة اللسانيات التأليفية فعل حدثي (un verbe d'action) يرفض استقبال الفاعل قياسا على البناء للمجهول في اللغة العربية،
 ويفسر هذه المقارنة حذف الفاعل في كلتا البنيتين واقامة المفعول به مقامه مع
 تغيير في صيغة الفعل. ومن هذا الصنف افعال كثيرة في المعجم العربي.

أما في المثال الثاني (غسل) فانه ينتج بناء مختلفا عن الاول، الفاعل يبقى مكانه
 وأن الذي يحذف هو المفعول به الذي كان يوجد في علاقة ارجاعية
 (coréférence) مع الفاعل حيث إنه جزء من كل، فهو اذن ليس بناء مجهولا ولا
 مطاوعا مقلوبا، بل هو بناء من نوع خاص نطلق عليه (Réfléchi-possessif). (2)

ومع هذا الاختلاف الواضح بين البنيتين، فانهما يتفقان في اختزال احد العناصر
 الى ضمير بارز جاء على شكل احرف المطاوعة، وهذه الاخيرة ترفض اطلاقا ان
 تتواجد مع احد العناصر داخل البنية. هذا التخارج الاجباري المشروط بالصنف
 المعجمي يوضح بجلاء أن هذه الحروف ضمائر وتحمل شحنة اسمية يفسرها الرفض
 المطلق للبنيتين المقصودتين بهذا التحليل.

اذا صح هذا التحليل فاننا سنكون بذلك قد أضفنا مجموعة من الضمائر الى
 تلك التي اشار اليها النحاة، وقبل قليل اضفنا اليها واحدا جاء على شكل حركة
 واقعة في فاء الكلمة المشتقة (انظر 1.2). ويجب التذكير بأن هذه العمليات

التضميرية ليست اعتباطية وإنما تحددها شروط توزيعية مضبوطة أشرنا إليها في المدخل النظري حيث أوضحنا أن الحديث عن أية ظاهرة تحويلية لن يكون مفيداً إذا لم يكن مسبوقاً بتحليل توزيعي للعناصر داخل البنيات اللسانية.

مراعاة لهذا الشرط المنهجي فإننا سنجد أن عملية التخارج بين أحرف المطاوعة وأحد العناصر داخل البنية ليست قياسية في اللغة العربية وعندما يتوفر نوع آخر من التوزيع، فإن هذه العملية ستصبح لاغية وتصبح بذلك أحرف المطاوعة مجرد أدوات شكلية تفرضها المعادلات التركيبية المطبقة على البنيات اللسانية ذات التوزيع المحدد أعلاه (القاعدة 16).

إذا عدنا الآن إلى البنيتين المتبقيتين، من الجدول أعلاه، سنجد أن الفاعل يبقى ظاهراً فيهما، دون أن يشوش على مقبولية الجملة. هذا التواجد بين الفاعل وأحرف المطاوعة في نفس البنية يحدد قيمة هذه الأخيرة ويجعلها مجرد أدوات شكلية لا دلالة لها. وهذه إحدى الخصائص التي تخالف بين البناء المطاوع الناتج عن عملية التضمير، والبناء المطاوع المقلوب. وسيكون من العبث الخلط بينهما بجعلهما يدخلان في نفس الظاهرة. وقبل الانتقال إلى مناقشة جزئية أخرى نصوغ القواعد التالية لأصناف المطاوعة السالفة :

36 — (طه ف) س₁ = : مطاوع مجهول ناتج عن عملية تضمير.

37 — (ط₁ ف) س₀ = : Reflechi-possessif يؤدي إلى إضمار المفعول به الذي بينه وبين الفاعل علاقة الملكية.

38 — (ط₀ ف) س₁ حرف س₀ = : مطاوع مقلوب، وفيه تتحدد قيمة أحرف المطاوعة ϕ ، أي أنها أحرف غير دالة.

هذه اذن هي القواعد الثلاث التي تلخص لنا جميع العمليات في البناء للمطاوعة بجميع أنواعه في اللغة العربية، وهي معطيات مؤقتة قابلة للتعديل بعد اكتمال وصف المعجم العربي.

1.3.2.2 — وتستوقفنا هنا قضية هامة تتعلق بالمعطيات المورفولوجية التي تنتج عن تطبيق الظاهرة على صنف الأفعال المدروس هنا، فإذا قارنا بين الفعلين الآخرين : **أزجج** و**أقلق** نجد أن كل واحد منهما يقبل المطاوعة بشكل مغاير للآخر : إبراز حروف المطاوعة مع **انزعج**، وغيابها مع **قلق**، ومع ذلك لم ينشأ

عن الاختلاف المورفولوجي أي تغيير تركيب، فنحن نلاحظ تبادل العناصر مع بعضها في البنيتين معاً، وادماج حرف الجر كذلك فيهما معاً، مع أداء دلالة المطاوعة في قلق دون اللجوء إلى العناصر الشكلية المميزة لهذه الظاهرة.

نعتبر أن المطاوعة ظاهرة تركيبية / دلالية تتحقق بأشكال مورفولوجية متعددة : هناك مطاوعة بالحروف المعروفة، وأخرى بعنصر الصفر، وهذا الأخير هو الذي يحدد مطاوعة قلق وفرح، وغضب، وحزن... الخ. ولهذه الأفعال نفس القيمة الدلالية التي تبرز في : انزعج، اندهش، اندحر، انجرح... الخ وبهذا الاعتبار فإننا سوف نخرج صيغة فعل المميزة لمطاوعة بعض الأفعال من البناء اللازم في اللغة العربية ونضعها في قائمة الأفعال (= : الجمل البسيطة) المشتقة بتحويل القلب المطاوع في اللغة العربية.

هذا الطرح النظري / المنهجي هو الذي سمح يوضح البنيتين المختلفتين في طريقة اشتقاقهما في نفس الخصيصة التركيبية. وهذا يدل على أن الخصائص المورفولوجية نتيجة عملية لتطبيق الخصائص التركيبية.

4.2.2 — نعتبر أن الفعلين : أزعج وأقلق أصليان وينتميان إلى نفس الفصيصة، وأنهما يختلفان في اشتقاق المطاوع منهما. والذي منع قلق من أن تصبح انقلب هي القيود المورفو — فونولوجية التي تقن الاشتقاق الصرفي في اللغة العربية، كما نعتبر أن صيغة أفعّل في هذا الصنف من الأفعال ليست نتيجة تطبيق عملية إضافة حروف الزيادة المعبر عنها بأسباب التعدية. ولكي تتضح الرؤية نورد هنا بعض المقارنات بين الصيغ في اللغة العربية.

1 — ان صيغة قلق ليست أصلية كما اعتقد البعض (3)، وبالتالي فإنها ليست بنية لازمة، إذ لو كانت كذلك لما حدث قلب واستبدال بين عناصرها بالنسبة لآقلق (= : الصيغة الأصلية)، إذ ليست كل صيغة مشتقة من أفعّل تصبح مقلوبة العناصر :

39 — أقام زيد عمرا.

عندما نحذف سبب التعدية (= : أ) فإن ذلك يؤدي إلى فقدان أحد العناصر

(3) انظر رسالة محمد الشاذ : البنيات اللازمة من اللغة العربية الكلاسيكية L.A.D.L.

وخاصة الفاعل الذي يرتبط جدليا بالهمزة المسببة للتعدية بالنسبة للفعل قام :

40 . أ - أقام عمرو.

حيث لا يمكن اطلاق إثبات الفاعل النحوي بدون اظهار الهمزة وبالعكس :

40 . ب * قام زيد عمرا.

40 . ج - * أقام عمرو

وهذا يعني ان سبب التعدية في اللغة العربية ليس فقط هو الهمزة أو التضعيف وحدهما، بل هناك الفاعل السببي الذي يرتبط بهما، وعليه المول في اعطاء معنى السببية للبنية. ان تداخل الهمزة أو التضعيف مع الفاعل السببي هو الذي جعل الاسترادي يقر في شرح الشافية بأن الهمزة هنا تفهم على انها فعل الجعل. وهذا يدل على ان عملية تضمير تطراً على الفعل فيتخزل الى أحد هذه الاسباب : الهمزة أو التضعيف.

فاذا عدنا الان الى بنيتي أزعج وأقلق نجد أن الاول منهما لا يستعمل الا بصيغة أفعّل، وقد ورد في اللسان ما يلي : «... ولا يقولون أزعجته فزعج». (= : مادة ز ع ج) وهذا يدل على أن أزعج صيغة أصلية وليست مشتقة من صيغة ثلاثية بإضافة الهمزة. أما أقلق فقد وردت منها صيغة قلق وهذه نعتبرها صيغة مشتقة من الأصل (أقلق) التي نعتبرها مشتقة بسبب، قياساً على أزعج السابق.

ولكي يتضح ما نريده نقارن بين أقلق بفعل وأقام السابق، فرغم الاتفاق الظاهري بينهما في طريقة الاشتقاق العمودية (Intensionnelle) فإن المعطيات التركيبية المتوفرة لدينا الآن تقول بألا علاقة للتطور الاشتقاقي لهذه بتلك، والامر هنا على غاية كبيرة من الوضوح نلخصه فيما يلي :

2 — عندما حذفنا الهمزة من أقام أدى ذلك الى حذف الفاعل نهائيا حيث استحال ابرازه بأي شكل من الاشكال :

40. د — * قام عمرو من زيد

في حين أن العكس هو الذي يحصل عند تطبيق نفس العملية على أقلق :

41 — أ — أقلق الخبر عمرا

41 — ب [أ.ص] = : قلق عمرو من الخبر (4)

علما بأن الخبر هنا فاعل حقيقي وهو كما نرى لا علاقة له بالهمزة التي أمكن الاستغناء عنها دونه.

3 — عند حذف حرف التعدية من الأفعال التي تقبله (= : أقام)، فإن حركات الفعل غالباً ما تبقى هي نفسها، مثلاً :

أذهب [أ.ص] = : ذهب.

في حين أن حركات الفعل المقصود هنا تتغير وخاصة عين الكلمة التي تصبح مكسورة :

أفرح ← [أ.ص] = : فرح

أحزن ← [أ.ص] = : حزن

أقلق ← [أ.ص] = : قلق

الخ ...

4 — لا توجد بين جملة الفعل المتعدي بسبب والبنية بدون حرف السبب اية علاقة اشتقاقية / تحويلية، حيث أن حرف التعدية يؤدي الى سلب السببية عن البنية وهذا يؤدي الى تغيير دلالي كبير، والعكس هو ما حصل عند حذف الهمزة من أقلق، فلم نفرط في أية جزئية دلالية (المثال : 41. ب)، وهذا يؤكد وجود علاقة اشتقاقية (transformationnelle) بين هذه البنية والتي قبلها (41. أ) وذلك عن طريق تحويل البناء المقلوب المطاوع المتوصل اليه عبر عنصر الصفر الممثل لأحرف المطاوعة.

لكل هذه الاسباب نعتبر أن أفعل الذي يشتق منه فعل بناء اصلي وهذا يفترض تغيير الميزان الصرفي لهذا الصنف من الأفعال. ونقترح لذلك صيغة فعلل بدل أفعل. وبذلك ستميز الهمزة هنا عن همزة التعدية (= : فعل الجعل)، وهذا التعديل ناتج عن تطبيق المعطيات التركيبية أعلاه، اذ لا يعقل أن نثبت حرفاً اصلياً على طريقة الحروف الزائدة في الميزان الصرفي، كما لا يعقل أن نصنف صيغ فعل في باب الأفعال اللازمة في اللغة العربية مع التأكيد على اشتقاقيتها وتجانسها التركيبي

(4) العلاقة : [أ.ص] ص = صفر، نحذف به العنصر الذي يدخل معه في نفس القوس.

مع افعال أخرى لا يعرف لها اصل اشتقاقي بدون الهمزة (5).

5.2.2 * ان الاشكال الذي فرغنا من مناقشته لا يمكن ادراجه في اطار المناقشات الصرفية العادية التي تهدف عادة إلى ادخال تعديل على الصيغة الصرفية، بل اننا ننظر اليه من زاوية تركيبية بحتة، فالامر هنا يتعلق باثبات ظاهرة تركيبية تتحقق بوسائل صرفية متعددة ونعني بها ظاهرة البناء المطاوع المقلوب في اللغة العربية المطبقة هنا على صنف خاص من الافعال حددنا خصائصه اعلاه. وهذا يستجيب للمنطلقات النظرية التي حددنا أسسها في المقالة الاولى والقائلة بنسبية الظاهرة في الطبيعة. ونرى هنا ان هذا المبدأ يتحقق بنوع من الوضوح داخل الصنف الواحد من الافعال. نجد تطبيقات مختلفة لدرجة يستحيل معها العثور على فعلين متماثلين تمام التماثل، وهذا جعل هذه الافعال تقبل المطاوعة بأشكال مختلفة مع الاتفاق في البنية التركيبية الموحدة :

42. أ — [الاصل] = : ف سه س₁

42. ب — [المطاوع المقلوب] = : (ط.ف) س₁ حرف سه

6.2.2 : اما حروف الجر التي تحتل المكانة قبل الفاعل في البنية المشتقة فان توزيعها يخضع لاختيار الفعل المطاوع، وهذا ما يفسر تعددها واختلافها من بنية الى اخرى (انظر P.P.R.F) الا انها في مجموعها تدخل في حقل دلالي واحد يوطره مفهوم السببية، اي انها تلحق ذلك الذي كان سببا في وجود الاحساس في البنية ويمكن ان نعد منها : من، ب، ل، امام، ازاء، حيال، تجاه.. الخ. وكلها حروف تدمج في البنية المشتقة بواسطة التحويل الذي نحن بصددده. وهذا ينفي عنها طابع الاصلية (basique) كواسطة نلحق بها مفعولا ثانيا :

43 — ألقى زيد عمرا * (من + ل) س₂ (6)

من بين الحروف المتعددة يستوقفنا امام الذي لا نجد له في كتب النحو الا مصطلح ظرف مكان، في حين أننا ننظر اليه كحرف عادي. لندرس المثال التالي :

(5) للاطلاع على هذا النوع من التحليل بشكل موسع، انظر الخناش 85.

(6) علامة (+) تترجم ب (أو) وعند ظهورها في الجدول فان قيمتها ستكون في الايجاب هي مقابل (-) التي تدل على النفي.

44 — انبر زید امام هذا الامر

قد يكون هذا التعبير حديثاً، لكنه شائع ومستعمل وعربي سليم، وقد ظهرت فيه أمام كحرف، وهذا يعني انها فقدت قيمتها الظرفية وذلك لعجزها عن الاجابة عن سؤال ظرفي :

سؤال : اين اندهش زید ؟

جواب : امام هذا الامر

ويمكن ان نميز بينها وبين امام الظرفية بالتركيب التالي :

44 — أمام المنزل، اندهش زید امام هذا الامر

فان اولاهما ظرفية بحكم قدرتها على الاجابة عن السؤال بأين، أما الثانية فانها تبقى في حرفيتها دون تغيير. وقد نكون هنا امام ظاهرة اشار اليها ابن الناظم والسيوطي في الهمع حيث اعتبروا ان بعض حروف الجر تستعمل ظروف مكان على سبيل المجاز(7). فاذا صح هذا فان أمام الثانية في التركيب الاخير ستكون مكانية مجازاً، وهو أمر يصعب تفسيره من الناحية الشكلية حيث لا تتوفر الان على معايير شكلية (formelles) تميز هذا عن ذاك، وفي غياب هذه الاخيرة فان الحدس وحده سيبقى كأساس لهذه التفرقة مع العلم انه ليس قاعدة منهجية تعتمد في الدرس اللساني / التركيبي.

اما بقية الحروف المستعملة في هذا التركيب فانها كلها غير دالة الا على مفهوم السببية المشار اليه اعلاه، وهذا يؤكد وجود ظاهرة البناء المقلوب في اللغة العربية كغيرها من اللغات الطبيعية.

3 — البناء المقلوب المفعول :

1.3 : يختلف هذا البناء عن البناءين السابقين في الصيغة الصرفية وفي رتبة المفعول المقلوب وفي سلبية الزمن والجهة. وقد سبق الحديث عن هذه النقطة الاخيرة. ولكي يكون التحليل واضحاً سندرسه من خلال الامثلة التالية :

45. أ — جرح كلام زید عمراً

(7) ابن الناظم : اللفية (باب الحروف).

46. أ — أفرح هذا الامر عمرا

47. أ — أدهش هذا الامر عمرا

48. أ — أضعف هذا الامر عمرا

وهي كلها امثلة اصلية تدخل في الشكل الرئيسي المتميز بالخصائص التوزيعية التي تحدثنا عنها اعلاه.. رغم هذا الاتفاق الشكلي في الاصل فاننا سنجد أن تطبيق البناء المقلوب المفعول يؤدي الى خلق صيغ صرفية متعددة، لكن هذا الاختلاف لا يؤثر على الجانب التركيبي، فهي مع هذا الاختلاف تبقى بنيات مقلوبة عن طريق البناء للمفعول :

45. ب — عمرو مجروح بكلام زيد

46. ب — عمرو (فرح + فرحان) بهذا الامر

47. ب — عمرو مندهش أمام هذا الامر

48. ب — عمرو ضعيف أمام هذا الامر

وهي كلها بنيات مقلوبة وان اختلفت الصيغ الصرفية العاملة فيها ويمكن وضع شكل موحد يجمعها كلها :

49. أ — [الاصل] = : ف سُه سَ،

49. ب — [المقلوب المفعول] = : سَ، ف حرف سَوه

نعتبر ان كل الصيغ الصرفية الواردة في البنيات المشتقة تدخل فيما يمكن ان نطلق عليه بالبناء المفعول STRUCTURE participiale، ونفرق هنا ايضا بين البنيات المشتقة من البناء المجهول الذي حذف منه الفاعل وبين البنيات المشتقة من البنائين المقلوبين السابقين : الصوتي والمطاوع. وقد قدمنا البراهين الشكلية الكافية التي تفرق بين البنائين وهي نفسها التي يمكن استغلالها لشرح آلية الاشتقاق الجديد. فظهور الفاعل ملحقا بحرف الجر الدال على السببية يؤكد وجود ظاهرة جديدة تختلف عن البناء للمجهول.

ومن جهة أخرى فان ظهور مركب جري (Syntagme prépositionnel) في البنيات المشتقة لا يدل بحال على انها بنيات متحدرة من جمل ذات مفعولين. ذلك

لان الاسم المجرور في البنية هو نفسه الفاعل في البنية القديمة والتي نطلق عليها البنية الاصلية. تؤكد هذا كل المعطيات الدلالية والتركيبية على السواء :

45. ج — * جرح على عمرا بكلام زيد

46. ج — * أفرح على عمرا بهذا الامر

47. ج — * أدهش علي عمرا بهذا الامر

48. ج — * أضعف علي عمرا بهذا الامر

هذا وغيره يؤكد العلاقة الاشتقاقية بين (45 أ — 48 أ) والبنيات المشتقة منها (45. ب — 48. ب)، فهذه الاخيرة تحتفظ بجميع العناصر المكونة للاصل الامر الذي يلغي تفسير العلاقة بحذف الفاعل الحقيقي من البنيات المشتقة.

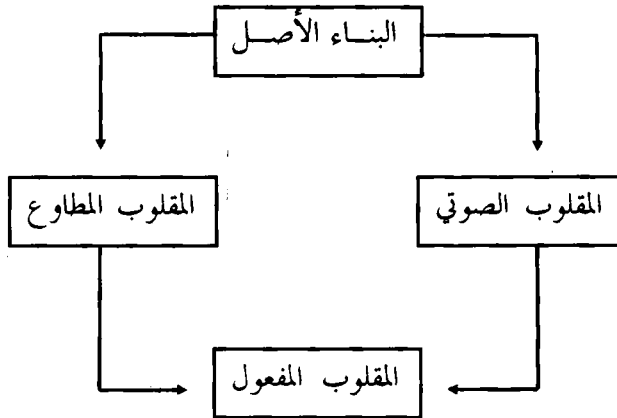
الخلاصة من هذا كله هي أن المستوى المورفولوجي يخضع للمستوى التركيبي وهذا يفسره حشر صيغ صرفية مختلفة في برنامج تركيبى واحد، وهو المعبر عنه بظاهرة القلب بالمفعول. اي بصيغة اسم المفعول، وهذه الاخيرة تقوم بدور العنصر العامل في البنية كلها وهي التي تمارس قيودها الاختيارية على جميع العناصر داخل التأليفية المشتقة وهي نفسها التي فرضت ترتيب العناصر على الشكل المسطر في الخطاطة (49.ب).

2.3 : وتستوقفنا هنا مجموعة من المعطيات التي ماءزالت في حاجة الى شرح حتى تكتمل رؤيتنا لهذا التركيب :

1.2.3 : أول معطي تركيبى يتعلق بالبحث عن الاصل الاشتقاقي لهذه البنية هل الاصل الاشتقاقي هو البنية العادية المبنية للمعلوم، ام هي بنية أخرى مشتقة ؟ اذا اعتبرنا أن الاصل الاشتقاقي / التركيبى هو الاصل الوارد في الشكل : ف س ه س، فاننا سنحتاج الى براهين كثيرة لتفسير غياب الزمن عن البناء المقلوب بالمفعول، خاصة اذا عرفنا أن البنية لا تفقد الزمن بمجرد تطبيق اشتقاق واحد عليها، وقد لا حظنا ذلك عند الانتقال من المعلوم الى البنائين المقلوبين : الصوتي والمطاويع، فكل واحد منهما ما زال يحتفظ بنفس التقسيم الزمني الموجود في الاصل. في حين أن ذلك منعدم في البناء الذي نناقشه. وهذا يدل على أنه نتيجة لتطبيق اشتقاقين مترابطين. وبذلك سيكون الاصل الاشتقاقي لهذا البناء تارة

هو البناء المقلوب الصوتي وأخرى المقلوب المطاوع، ولدينا معايير شكلية بواسطتها نتمكن من ربط كل بنية بأصلها التحويلي : عندما تكون الصيغة الصرفية على صيغة مفعول، مثل مجروح، مسرور... الخ فانها تدل على ان البناء مشتق من المقلوب الصوتي وأصلها الصرفي سيكون هو فُعل، وعندما تحتفظ صيغة المفعول بأحد العناصر الشكلية الدالة على المطاوعة : ان انت، ϕ ، فان هذا يدل على البناء مشتق من البناء المطاوع المقلوب. ولا يختلف البناء المقلوب المفعول عن البناءين السابقة من الناحية التركيبية الا في رتبة (سُ) الذي يصبح اجباريا على يمين الصيغة المشتقة العاملة في البنية المقلوبة. ولا يتنازل هذا العنصر عن مكانته الا في شروط حددها النحاة، كأن يعتمد اسم المفعول على نفي أو استفهام... الخ وهو حتى مع هذه الشروط يبقى بناءا مقلوبا مادام الفاعل لا يستغني عن وجود حرف الجر في البنية للتعبير عن مفهوم السببية.

ولتوضيح هذه الشبكة من العلاقات الاشتقاقية، فاننا نضع لها الرسم التالي :



الشكل 1

بناء على هذا فان كل بنية مقلوبة بالمفعول ترتبط بشكل مباشر اما بالبناء المقلوب الصوتي واما بالبناء المقلوب المطاوع، أما علاقتها بالبناء الاصلي الذي تشتق منه جميع الابنية المقلوبة فتبقى علاقة غير مباشرة ولكنها تبقى اجبارية نطلق عليها التدرج التحويلي Cycle transformationnel وقد شرحنا هذا المفهوم عندما بينا كيف ان البنية المشتقة قادرة على أن تصبح بنية اصلية بالنسبة لما يمكن أن يشتق

منها بوسائل تحويلية مختلفة.

2.2.3 : أما حروف الجر التي تُلحق الفاعل الدلالي بالبنية والتي يتم ادراجها في اطار ما يعرف بالاطناب، فينطبق عليها ما قلناه عن الحروف المتوزعة مع البناء المطاوع المقلوب. فهي اجمالاً تدخل مفهوم السببية للدلالة على أن ذلك الذي تدخله هو السبب في وجود الحالة النفسية المعبر عنها بالفعل والتي يكون ضحيتها أو المستفيد منها هو (س₁). وتفادياً للتكرار فاننا نحيل على التحليل السابق (6.2.2).

3.3 : تتميز هذه البنية عن سابقتها بإمكانية حذف المركب الحرفي (=) : حرف س₀) دون التفريط في الظاهرة، حيث تبقى الجملة بعد هذا مقتصرة على المبتدأ (= : س) وعلى الخبر (= : مفعول) فالاسم المبتدأ سيكون موضوعاً وما بعده هو المحمول، ونعتقد أن توفر العلاقة الاسنادية التامة بين المبتدأ والخبر كان هو السبب من وراء حذف المركب الحرفي مثلاً :

50. أ — زيد مندهش (E + من هذا الامر)

والبنيتان معا على نفس الدرجة من المقبولة، لكن الفرق بينهما واضح في المستويين التركيبي والدلالي :

أ — بدون المركب الحرفي ستكون البنية توصيفية (adjectivale) دون أن تضاف اليها خاصية القلب، وبذلك ستكون مشتقة من البناء للمجهول شكلاً لا مضموناً.

ب — أما البنية الثانية أي باضافة المركب الحرفي الفاعل، فانها بالاضافة الى كونها توصيفية ستكون بنية مقلوبة.

وهذا يدل على ان خصيصة التوصيف حاضرة في البنيتين معا مع اختلاف في المرجع التركيبي في مستواه الاشتقائي، ويدل على حضور هذه الخصيصة في البنيتين انهما تقبلان معا ادماج المغير (modifieur) الدال على الايغال في الحالة النفسية سواء داخل حقل مجازي ام شعوري معاني. مثلاً :

50. ب — زيد جد مندهش (E + من هذا الامر)

نفس الشيء بالنسبة للفعل جرح :

51. زيد جد مجروح (E + من هذا الامر)

ولعل هذه الخصيصة أكثر تعبيراً عن الاختلاف الحاصل بين هذا البناء والبناءين السابقين، وهما معا يرفضان هذا المغير :

52 — * جد اندهش زيد من هذا الامر

53 — * جد سر زيد من هذا الامر

ويجب ألا نخلط بين نوعين من جد في اللغة العربية، هناك جد الذي يدمج قبل الصيغة المشتقة وهذا ندعوه المغير (madifieur) وهناك جدا الذي يأتي بعد الصيغة وقبل الاسم الجامد والذي ندعوه : (Prédéterminant) ما قبل المعرفة. ان لم يكن هو نفسه اداة تعريف في بعض الحالات (8)، وهذا الاخير محتمل الظهور في بنيات لسانية متعددة دون ان يخضع لشروط توزيعية محددة كما هو الشأن بالنسبة لـ (جد) الذي تُفرض عليه قيود توزيعية خاصة.

4 — خلاصة ومواقف :

ان الاشكالية التي فرغنا من مناقشتها في هذا العرض الموجز ما زالت في حاجة إلى بحث لساني أكثر عمقاً، وقد اقتصرنا هنا على تقديم البراهين اللسانية الاولى دون الدخول في التفاصيل التي لا يتسع المقام لسردها. من ذلك مثلاً البرهنة على التغيرات التركيبية ذات المظهر المورفولوجي، وخاصة تفسير غياب حركة النصب من البناء المقلوب والذي نفسره في اطار معادلة لسانية متعددة القيم تدخل في الاعتبار عناصر غائية قادرة على ممارسة مهمة التأثير التركيبي داخل البناء المشتق. ومن ذلك ايضا تحديد خصائص اللغة التي نطبق عليها هذا المنهج : بعضهم يرفض تقسيم اللغة الى قديمة وحديثة أو معاصرة مع اعتقاده بوجود عربية كلاسيكية، وبعضهم يطلق اسم العربية المعاصرة (L'arabe moderne) دون ان يحدد خصائصها... الخ. نحن هنا نتبع طريقة خاصة في تحديد موضوع الدرس (انظر الحلقة الاولى). ونعتقد ان كل تحديد للعربية سوف يكون تجزئاً لها ويضعها في مكانة متقطعة المراحل، وهذا شيء نأباه منهجياً. نريد الاحتفاظ بمصطلح اللغة العربية دون نعتها بأحد المصطلحين الزمنيين : قديمة أو حديثة.

ومن النقط الشائكة الآن في ميدان البحث اللساني ما يتعلق بتحديد مصطلح نظرية والفرق بينه وبين مصطلح منهج. فهناك من لا يفرق بينهما في كلامه أو في ما كتبه، ومن هنا وجدنا من يكتب تحت موضوع: «النظرية التركيبية عند س» أو «النظرية كذا عند ص» وفي هذا سوء استعمال كبير وخلط كبير في المفاهيم اقل ما يدل عليه هو أن البحث اللساني العربي ما زال في حاجة الى ضبط لكي يصل الى مستوى العلم، هذا المصطلح الاخير الذي نعرفه (كما عرفه الكثيرون) بأنه مؤلف أو عمل جماعي (La science est une oeuvre collective).

وهذا ينفي عنه صفة الفردية. ولما كانت كل نظرية بالضرورة تأطيرا وتحليلا للظواهر الطبيعية: بشرية وغير بشرية فان هذا يفترض أن تكون كل نظرية مجالا لتطبيق مبادئ العلم بمعناه المحدد أعلاه.

هذه كلمة لا بد منها لتذكير أولئك الذين يستعملون المصطلحات بدون حساب وهم يظنون أنهم قد وصلوا الذروة في البحث اللساني العربي. وتزداد الازمة مع أولئك الذين يبحثون في المناهج القديمة في نفس الوقت الذي يطبقون مفاهيم كبيرة دون ان يعرفوا المقصود منها، كاستعمال مصطلح نظرية تركيبية عند احد النحاة القدماء وهو يقصد المنهج. هذا وغيره كثير في الدرس اللساني المعاصر (9) والذي وصلنا على ايدي بعض المستشرقين الذين يؤطرون بعض المغاربة أو بالاحرى يُعَلِّبُونَ بعض الاطر المغربية بما توفر لديهم من فهم يسير واطلاع حسير على ما كتبه القدماء ثم ليضيفوا عليه صفة المعاصرة يدرجونه تحت

(9) أخطر من هذا ما أعده أنور المرتجي عن تيسير النحو العربي مترجما إلى الفرنسية جهود بعض المشاركة: إبراهيم مصطفى، عبد الرحمان أيوب، أنيس فريحة... الخ. وهو العمل الذي نال به شهادة جامعية من باريس. لست أدري كيف يراد للنحو العربي أن يكون يسيرا أو بسيطا، مع العلم أنه وضع في مرحلة زمنية معينة شأنه شأن علوم الآلة العربية المتعددة، ومع العلم أن هذا النحو استفذ جميع الأدوات الاجرائية التي قدمها له إطاره النظري، دون أن يتوصل إلى اعتبار النحو كآلة باطنية كاملة في قدرة الأفراد، ودون أن يصوغ السؤال الجوهرى الذي تجيب عنه النظريات اللسانية المعاصرة: كيف نبرر لسانيا عدم مقبولية بعض الجمل في اللغة؟

إن غياب هذا السؤال من النحو العربي في جميع مراحلہ يدل على أنه كان نحو تصنيفيا (taxinomique) وهذه مرحلة قبل الوصف (la description) وهذه الاخيرة مقدمة أساسية لقيام مرحلة الشرح والتفسير (explication) التي صاغت السؤال أعلاه وما زالت تبحث له عن الاجابة الملائمة.

فماذا يريد هؤلاء أن ييسروا في النحو العربي؟

مصطلحات كبيرة دون التمكن من معناه.

مثل هذه الابحاث التبسيطية تتعامل مع التراث بنوع من الوصفوية الساذجة وبذلك تبقى دون مستوى البحث الفيلولوجي التاريخي. فهي أبحاث تلخص مجهود القدماء بشكل مبتسر ثم تترجم الى اللغات الاخرى قصد افادة الاخرين وتعليمهم مبادئ النحو العربي. وما دامت هذه الابحاث لا تدرس اللغة العربية بشكل مباشر فانها ستظل مستهلكة للمناهج القديمة بكل سلبياتها وإيجابياتها. ولا نعتقد أنه يباح لأصحاب هذه البحوث القيام بهذا «شرعا» خاصة وأنهم ينخرطون مباشرة في اطار الباحثين «المجدين».

ونحن هنا لا نتعامل على التراث النحوي العربي بقدر ما نتعامل على من يستغلون مجهود النحاة. لقد بذل القدماء مجهودا جبارا من اجل بناء آلية لوصف نظام اللغة العربية، وقد استنفذت مناهجهم طاقة الاطار النظري الذي أملى هذه الابحاث التي نقرأها اليوم، وما كان للنحاة أن يتجاوزوا اطارهم النظري فجاءت انحاؤهم ناقصة في بعض جوانبها بالقياس الى معطيات اللسانيات المعاصرة، من ذلك مثلا غياب السؤال التالي والاجابة عنه في نفس الوقت :

كيف تُميز بين الجمل المقبولة والجمل غير المقبولة في اللغة العربية ؟ لقد اعتمد النحاة على شيئين : الحدس والسماع، وهما معا غير كافيين لتوزيع المقبولة وغير المقبولة على الجملتين :

(1) — شرب الولد الماء

(2) — * شرب الحجر الماء

لا نجد في النحو العربي معايير شكلية / صورية قادرة على صياغة الاحكام النهائية على الجمل مثل (2)، وهي نفس الصعوبة التي تواجه النحو التوليدي في جميع نماذجه، وحتى اذا انتبه أحد النحاة الى احد البارامترات فانه غالبا ما يكون خاصا بالمثال المدروس اي غير قابل للتعميم.

هذا وغيره كثير في النحو العربي وهو مع ذلك لا يشكل اي عيب فيه. لكن على العكس من ذلك سيكون عيبا خطيرا في الابحاث التي تنجز في وقتنا الحاضر، علما بأن هذا الغياب يفسر بجهل اصحاب هذه البحوث بالنظريات اللسانية

المعاصرة التي لا يقوم بحث حديث في اللغة العربية بدونها او بدون معرفتها وتطبيقها على هذه اللغة.

أما الظاهرة التي ندرسها فلا تقوم على متن محدد في اللغة العربية اذ لو اتبعنا تلك الطريقة التقليدية المعتمدة على المتن فلن نصل الى اية نتيجة. وهذا ناتج عن موقف تنبأه وهو قائم على أن اللغة لا يمكن أن يشملها معجم مهما تعددت مجلداته، ذلك لان المعاجم اقتصرت على جمع ما تيسر استعماله وانجازه في العصور المعيشة، اما ما هو في قدرة الانسان العربي على انتاجه فذلك لا يحصى لأنه لا نهائي ومستمر مع وجود الانسان. من هنا تأتي طريقتنا في الاعتماد على المداخل المعجمية قبل الاستعمال كوسيلة مفتوحة أمام كل استعمال جديد مقبول من لدن شخصين على الاقل يعيشان في نفس الفترة الزمنية دون مراعاة لورود هذا الاستعمال أو ذاك في المعاجم، لان الاعتماد على انجاز القدماء وحده كمقياس للصواب أو الخطأ سيكون تهميشا حقيقيا لقدرة الانسان الذي يستعمل اللغة (= : القدرة).

وبعد، فهذه ملاحظات منهجية توضح المنهج المتبع في هذا العرض وقد حللنا ظاهرة لسانية عربية بمنهج النحو التأليفي دون ان ندعي اننا بنينا نظرية بقدر ما نزعم اننا نساهم في وضع نحو تأليفي للغة العربية، وهذا ما ندعو الى العمل به دون تعصب للقدماء وبدون تجاوز مطلق لما توصلوا اليه من نتائج في هذه الظاهرة.

تعليقات على الجداول (*)

يتكون كل جدول من خانات عمودية تثبت فيها الخصائص التركيبية والصرفية والدلالية للصنف المدروس من الافعال، كما يتكون من أسطر أفقية هي عبارة عن أحكام عن القواعد العمودية إما بالقبول : (+) أو بالرفض : (-).

في قمة كل جدول وضعت خانات أفقية تقسم بواسطتها القواعد العمودية إلى مجموعات من القواعد، والخانة الأفقية هي بمثابة قاعدة كبرى تتفرع عنها قواعد صغرى، وقد فصلنا بين المجموعات الصغرى بخط نازل إلى أسفل الجدول لتعيين

(٥) هذان الجدولان مقتطفان من مجموع الجداول التي يضمها عمل قيد الانجاز لصاحب هذا المقال. وهي موجودة بـ L.A.D.L جامعة باريس 7.

الحدود بين المجموعات الصغرى الداخلة تحت الخانة الكبرى الأفقية.
تعتبر كل قاعدة عمودية في الجدول مشتقة من البنية الأصلية التي توطر صنف
الأفعال المدروسة في هذا العرض والتي نعيد كتابتها هنا :
16 — ف س₀ (- مقيد) س₁ (+ انسان).

وبهذا يمكن القول بأن القواعد العمودية في الجدول ذات طبيعة ثنائية (binaire)
من حيث أنها كلها في علاقة اشتقاق مع البناء الأصلي أعلاه.
لقد كتبت القواعد كلها وكذا الأفعال بالحروف اللاتنية، وهذا ناتج عن
استخدامنا لجهاز كمبيوتر لم يزود بنظام الكتابة العربية. وفي انتظار نقلها إلى
الحروف العربية فإنني مضطر لتقديم بعض التوضيحات عن الكتابة التي تمت بها
برمجة هذه الجداول وذلك لتسهيل قراءة الأفعال أولاً ثم القواعد ثانياً :

أ — الأبجدية :

f : ف	K : ك	x : خ	' : ء
q : ق	l : ل	d : د	b : ب
s : س	m : م	? : ذ	t : ت
\$: ش	n : ن	R : ر	e : ث
& : هـ	Ç : ص	Z : ز	j : ج
W : و	O : ض	P : ط	h : ح
y : ى	c : ع	φ : ظ	
	g : غ		

ب — القواعد :

- N₃ : نائب الفاعل
N : الاسم
N₀ : الفاعل
N₁ : المفعول به الاول
N₂ : المفعول به الثاني

الفعل	: V
صيغة فُعِلَ	: V-u
صيغة مفعول	: V-mu
حرف الجر	: Prép
متوالية فارغة	: E
فعل مطاوع	: Ref.V
زائدة (= : سابقة)	: Prfx
زائدة (= : في الوسط)	: infx
مكان فارغ	: ϕ
جملة	: j

ج - الجدولان :

1) جدول المقلوب الصوتي والمطاوع :

وهو ما تلخصه الحروف الواردة في رأس الورقة الحاملة لهذا الجدول :
(PPRF = Passif phonique et passif réfléchi) وقد قسم الجدول إلى قسمين
كما يظهر من بداية قمة الجدول حيث خصص لكل نوع حيز خاص به. ومع
كل نوع تبرز الحروف الملحقة للفاعل السببي المعبر عنه بمصطلح : (agent)،
وهو مصطلح لم نتوصل لحد الساعة إلى إيجاد مقابل له باللغة العربية. وهذا ما
يفسر اغفالننا له في النص والاكتفاء بعبارة الفاعل السببي.

2) جدول البناء المقلوب المفعول :

وهو الاسم الذي تحمله الورقة : (PADJ = Passif adjectivale) وقد أوضحنا
هذا المفهوم في الفقرة الأخيرة من هذا العرض (انظر : 3.3). وقد بينا أن هذه
الخصيصة تقوم على وجود صفة إسم المفعول في هذا البناء، وهذا ما يميزها عن
النوعين السابقين ويعطيها صفة البناء المقلوب التوصيفي (adjectivale).

وقد صنف الجدول حسب المعطيات التركيبية / الاشتقاقية التي بني عليها هذا
البناء : العناصر الأساسية أولاً ثم العنصر الاختياري ثانياً وهو الفاعل السببي الملحق
بحرف الجر الذي يخضع توزيعه للحقل الدلالي لإسم المفعول.

	passif phonique	Passif	Réflexif	
	V "concret"	Morphologie	AGENTS	
VERBE ARABE	Vu Na Vu Na Prép No min No min paraf No (Min + E) Yanna j Bi No Bi(Nap N)o	Réf = : Pfx Rél = : infx Rég = : p	Réf V Na Réf V Na Prép No min No (Min + E) Yanna j Bi No Bi(Nap N)o Li No Yemānwa No Dida No Zaza No Tazala No Nuyala No Réf V Na Ladé Nhum min Yanna j	VERBE FRANÇAIS
kammala	-	-	-	abrutir
kaffaga	-	+	+	particulariser
kaffaa	+	+	+	dévaluer
kaffafa	+	+	+	diminuer
kassana	-	+	+	offusquer
kayyaba	-	+	+	désappointer
dacaba	-	+	+	chatouiller
dabana	-	+	+	flatter
dahara	+	-	-	repousser
darraca	-	+	+	blinder
dallaka	-	+	+	s'affoler
dammara	+	+	+	ravager
dannasa	-	+	+	salir
dacaka	+	+	+	froisser
daccama	+	+	+	consolider
dagdaga	-	+	+	chatouiller
dafana	-	+	+	enterrer
daffa'a	+	+	+	réchauffer
dauwaka	-	+	+	étourdir
Pammara	-	+	+	exciter
Pacara	-	+	+	terrifier
Pawwaba	+	+	+	dégeler
raqa	-	+	+	contenter
rattaba	+	+	+	classer
rajja	+	+	+	commotionner
razzana	-	+	+	assagir
rappaba	+	+	+	fléchir
rakkara	-	+	+	fixer
rakkana	-	+	+	stabiliser
rammama	+	+	+	retaper
rannaha	-	+	+	chavirer
rafaca	+	+	+	ennoblir
raqqâ	-	+	+	élever
rassaka	+	+	+	fixer
rawwaca	+	+	+	domestiquer
rawwaca	+	+	+	horrifier
zähama	+	+	+	concurrencer
zahzahe	+	+	+	ébranler
zaxrafa	+	+	+	embellir
zalzala	+	+	+	commotionner

VERBE ARABE	PASSIF		ADJECTIVAL														VERBE FRANÇAIS			
	V "Concret"	Morpho. Logie	A GENTS																	
			Rég V.m	V.m	Na kina (V.m + Maf/km) Prep No	Min No	(Min + E) 'anna j	Min Kawn j	Min V.n No Comp	Li No	Pa (Maap) No	Li No	'amhama No	Qidda No	mala No	min q'adi No		nizaba No	fojzla No	huvala No
hafara	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	tarauder
haqqara	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	déprécier
hassana	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	bonifier
hawwala	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	transformer
hayyara	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	angoisser
ja'zama	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	assombrir
xana	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	trahir
xadaca	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	enjôler
xabbala	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	affoler
xadaca	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	dupen
xaddara	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	anesthésier
xaddara	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	stupéfier
xarraba	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	détruire
karmasa	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	égratigner
xapafa	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	ravir
xalaba	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	passionner
xalliada	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	immortaliser
xalapa	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	confondre
xalxala	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	agiter
xalaca	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	détrôner
xammala	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	abrutir
xacçaça	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	particulariser
xaffaao	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	dévaluer
kaffafa	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	diminuer
xassana	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	offusquer
xayyaba	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	désappointer
dacaba	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	chatouiller
jaxxana	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	flatter
dahara	-	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	repousser
darraca	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	+	blinder

المصادر والمراجع

1 — العربية :

- الاسترباذي : شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق محمد محي الدين وآخرون
دار الكتب العامة — بيروت — لبنان.
- ابن الناظم : شرح الألفية.
- ابن عصفور : المتمع في التصريف. تحقيق د. قباوة. دار الآفاق الجديدة
بيروت
- ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الاغاريب. تحقيق مازن مبارك.
- ابن يعيش : شرح المفصل. عالم الكتب — بيروت.
- السيوطي : جمع الهوامع شرح جمع الجوامع. دار المعرفة. بيروت.
- الحناش محمد : البنيوية في اللسانيات : دار الرشد الحديثة — الدار البيضاء.
- الحناش محمد : النحو التأليفي. العدد الأول من مجلة دراسات أدبية ولسانية.
- الشكري محمد : بنية الفعل الوظيفية والاشتقاق في العربية : رسالة السلك
الثالث كلية الآداب الرباط. 1984.

2 — الأجنبية :

- BLACHERE, R. et M.G. DEMONBYNES : Grammaire de l'arabe classique
Paris. 1978.
- CHAD. M. Les constructions transitives de l'arabe classique. Thèse de 3^e cycle.
L.A.D.L. 1981. Paris VII.
- CHOMSKY. N : (1957) : Structures syntaxiques. Seuil. Paris.
(1965) : Aspects de La théorie syntaxique : Seuil. Paris.
- Clédat, L. «DE» et «PAR» Après les verbes passifs. Revue de philologie
française. Tome 14. pp. 218-233. 1900

El Hannach, M. *Syntaxe et métaphore*. Thèse de doctorat d'état. L.A.D.L. 1985. Paris VII.

Gross, M. *Méthodes en syntaxe*. Herman. Paris 1975.

Syntaxe du verbe. Larousse Paris. 1968

On the failure of generative grammar, Language, 55.4, pp. 859-885 (1979).

MILNER. J.C *Arguments linguistique*. Répères-mame, Paris 1973.

RECANATI, F. *Les énoncés performatifs*. Minuit. 1981. Paris.

ZRIBI-HERTZ, A : *économisons nous : A propos d'une classe de formes reflexives métonymiques en français*.

langue française N° 39. 1978.

صدر أخيرا

العدد الأول من :	العدد الثاني من :
بيت الحكمة	عيون المقالات
مجلة مغربية للترجمة	شهرية ثقافية فكرية جامعة
في العلوم الإنسانية	المدير المسؤول : محمد أليان
ص.ب. 7084	العنوان : ص.ب. 6714
الدار البيضاء (02)	سيدي عثمان : الدار البيضاء 04

العدد الأول من :
الخور الثقافي
جريدة النقد والإبداع
زنقة (شارع الداخلة) 50
رقم 773 قرية الجماعة
الدار البيضاء

اللسانيات العربية المعاصرة ما بين البحث العلمي وتهافت التهافت

محمد المدلاوي

فبراير 1986

توطئة :

تحدث روني ديكارت عن فئة ممن احترقوا في عصره لعبة القرطاس والقلم فقال :
«... ولا يمتلكني أدنى عجب أمام كل تلك المحاضرات التي يسندها هؤلاء إلى كل الفلاسفة القدماء الذين لا تتوفر لهم على نصوص [...]»، ومع ذلك فإن طريقة هؤلاء في الفلسفة جد ملائمة لكل من ليس له سوى لب جدّ سخيف، ذلك أن انبهام وغموض الحدود والمبادئ التي يتعاملون بها هي السر في أن باستطاعتهم أن يتكلموا في كل القضايا بجرأة من هو على دراية بأمورها وأن يدعموا كل ما يقولونه بشأنها في وجه أدق وامهر الناس آلة فلا يجد أحد وسيلة لافحامهم. إنهم يضاهاون عندي ذلك الضرب الذي يريد منازل أحد المبصرين بما هو لصالحه فيستدرجه إلى أعماق بعض السرايب المظلمة.» (ديكارت 1636، ص 89 — 90).

ولقد تحدث نيتشه عن رجال العلم عامة بصرامة وقساوة بلغتا من العنف ما يجعل المرء يشفق بنفسه وبالقارىء من ايراد النص (انظر نيتشه 173 — 174). وعلى كل حال فإن كلام نيتشه بقساوته وصراحته العنيفة مكمل لكلام ديكارت المتميز بهدوء وتؤدة الوصف. ومهما اختلفت موازين حساب الصراخة والصحة وقياس العنف والجرأة باختلاف القناعات ومراكز الجاذبية فيبدو أن من الحكمة استحضار هذا الكلام وتدبره كلما هم امرؤ منا بمباشرة شبة قلمه أو بتحريك لسانه بحديث. ليعجل به.

تقديم :

يرتبط هذا العمل من حيث دواعيه المباشرة بمقال نشر بمجلة «دراسات أدبية ولسانية» للاستاذ محمد الحناش تحت عنوان «النحو التألفي (مدخل نظري)».

ويتكون هذا العمل من الأقسام الآتية :

1. مسؤولية الرد : ويتم فيه توضيح طبيعة هذا العمل وحيثياته.
2. محاور الرد : (القضايا الجوهرية) : وفي هذا القسم يتم تناول كثير من القضايا اللسانية التي أثارها الاستاذ في مقالته.
- وقد تم توخي الاقتصاد في الصياغة الصورية وما تقتضيه من مصطلح تقني وتدوير رمزي في عرض القضايا أملا في توسيع دائرة جمهور المخاطبين.
3. مسائل شكلية : وفي هذا القسم تثار مسائل لا علاقة مباشرة لها بجوهر القضايا اللسانية ولكن لها مزية تتمثل في أنها تعكس أمام أعين القارئ غير المهتم باللسانيات تلك الروح التي عولجت بها القضايا الجوهرية ذات الطابع الشبه التقني.
- ولقد درج على ترقيم الأمثلة بين معقوفين [-] وترقيم الهوامش بين قوسين (...) ووضع الشاهد المحكي بين مزدوجتين «...» وما يتخلله من تفسير مضاف بين معقوفين «...[...].»

1. مسؤولية الرد

1.1 كان يمكن، بل كان ينبغي أن يكلف المرء نفسه عناء انجاز عمل مكتف بذاته بدل التصدي لأعمال الآخرين بالرد. إن إنجازات من ذلك القبيل تمثل الوجه الأسلم لكل يومية من يوميات البحث العلمي؛ ذلك أنه «لم يحدث يوما من الأيام أن تم التوصل إلى حقيقة مجهولة بالأمس انطلاقا مما ينشأ من خصومات مدرسية بما أنه في الوقت الذي يسعى فيه كل طرف إلى الغلبة، يتم التمرن على إرساء سراب الحقيقة أكثر مما يعمل على الموازنة بين الحجج والأدلة لدى كل طرف. فأولئك الذين كانوا نعم المحامين لأمد بعيد ليسوا بالضرورة نعم الحكم» (ديكارت ص 89).

إلا أن المرء يضطر أحيانا إلى اعتماد يومية استثنائية. يحدث ذلك حينما يكتسي الموقف طابع الاستعجال. ولقد أصبح الموقف على تلك الحال لدينا في ميدان البحث اللغوي الناشئ؛ وذلك على إثر صدور مقالة «النحو التألفي».

إن الأمر لا يتعلق بمجرد اختلاف في المنطلقات النظرية؛ فهذا أمر عادي وليس من شأنه أن يقيم حالة استعجال. إن الأمر يتعلق أكثر من ذلك بأمر خطيرة تمس «دونولوجيا»

الأخلاق العلمية في صميمها من خلال ما يلي :

(أ) اعتماد أسلوب التهويل الكهنوتي في تصوير اللسانيات كعلم لا يرتقي سلمه إلا من أحاط بأمهات العلوم كـ «البيولوجيا الحيوانية والنباتية، وعلم الفلك والرياضيات الحديثة [...]» [و] قانون النسبية الذي صاغه اينشتاين والقائم على نسبة التماثل بين عناصر الطبيعة (م. الخناش، ص 46).

(ب) التهافت اللامسؤول في التعامل مع النظريات والمفاهيم والمصطلحات وحتى المراجع.
(ج) المراهنة على عدم دراية القارئ العادي أو لإحجام المهتم والمختص أو غياب المعنى بالأمر وراء رفعة المكانة وحجب حواجز اللغة وسوق التبادل الثقافي لاعتماد المغالطة المجانية والاطمئنان إليها.

2.1. وبما أن الغاية من هذا المقال شيء آخر غير تدشين خصومة لفظية تستنزف الجهد والوقت وتبذر الورق ولا تغني من جوع فإن من المستحسن الشروع بالقضايا الجوهرية المغالط بشأنها والمشار إليها في نقطة (ج) لما سيكون لطرحها من طابع جدي.

2.1. هذا وإن من شروط قيام المناظرة على أسس تجريبية أو نظرية ملموسة توفير المفاهيم الواضحة والصياغة الصارمة للمسائل المطروحة. وفي غياب هذه الشروط لا تقوم مناظرة علمية وإنما تنشأ لجاجة مجانية لا تعرف فيها الأطراف أي شيء عن معالم مثار الجدل، فتستحيل معرفة الأمر لدى كل طرف إلى مجرد أن هناك خصما يجب إسكاته بما اتفق. ويجب الاعتراف بهذا الصدد أنه ليس من اليسير السهل جعل النظام يستتب في فضاء المقالة التي نحن بصدد الحديث عنها بأن تقبل تبويبا ذهنيا معيناً؛ فلذلك تمّ الاقتصاد على عزل بعض القضايا الأساسية التي تطفو فيها هنا وهناك معبرة عن مظاهر مشوهة لبعض الخلافات النظرية الجدية المعروفة.

2. محاور الرد (القضايا الجوهرية)

1.2. التنظير والتطبيق في منظور اللسانيات التوليدية

1.1.1. تحدث مقال «النحو التآلفي» (ص 36) عن المدرسة التوليدية في اللسانيات بكثير من الكلام المباح من بينه قوله «... فإنها لم تستطع الانتقال من مستوى التنظير الذي يعتبر بحق ثورة في هذا العلم إلى مستوى التطبيق الذي نعتبره الميدان التجريبي الذي تبرز فيه تلك النظريات، فظلت [اللسانيات التوليدية] بذلك ناقصة في التطبيق مقتصرة على المستوى النظري [...]» فألى الجانب المتقدم والمتطور جدا على مستوى التنظير نجد نقصا مخلا بالنظرية في مستوى التطبيق على اللغة (آية لغة)....

بقطع النظر عن الجدية والمصدقية الإحصائية لما يدعيه المقال فيما يتعلق بنسبة الاعمال التطبيقية المنجزة انطلاقاً من حالات وأمثلة ملموسة للغات مختلفة على أساس النظرية التوليدية(1) فإن أول ما تجب الإشارة إليه بخصوص هذا الكلام هو ما يطبعه من فهم عامي لمعنى النظرية.

إن ما يمكن أن يؤخذ على نظرية ما هو اصطدامها بموضوعها بأن تضيق عنه أو تتناقض معه أو أن تكون بالغة التعقيد والتكلفة مقيسة إلى نظرية أخرى مصوغة حول نفس الموضوع ولها نفس الدرجة من الصلاحية الوصفية، أو أن تشكو من نقص في التماسك الداخلي لعناصر هيكلها(2). أما أن يؤخذ على النظرية نقص في وتيرة اعتمادها كإطار للدراسات التطبيقية فهذا جهل كلي ومطبق بمعنى كلمة «نظرية» كمفهوم إبيستيمولوجي تقني. إنه بمثابة الحكم في ميدان الاقتصاد مثلاً على الكفاية والصلاحية الوصفية أو التفسيرية لنظرية السوق (العرض — الطلب — الندرة) من جهة وللنظرية الماركسية من جهة أخرى بمدى ما أنجز في إطار كل منهما من دراسات اقتصادية ميدانية، أو هو بمثابة أن تعاب الكفاية والصلاحية النظرية لهندسة ريمان (Riemann) الدائرية من حيث عدم تطبيقها في الدراسات الهندسية التي ينجزها الانسان على سطح الأرض والتي ما تزال تتم في إطار النظرية الإقليدية(3). وبعبارة أخرى ومن وجه آخر، بأي مقياس حكم الاستاذ على التنظير التوليدي بأنه «يعتبر بحق ثورة»، وبالقياص إلى أي مرجع مفهومي يعتبره «متقدماً ومتطوراً جداً»؟ إن الكلمات تفقد هنا معانيها بما أننا متفقون على أن مجرد الاستغلاق والاستعصاء على الفهم لا يجعل بالضرورة من إنتاج ما شيئاً «متقدماً ومتطوراً جداً».

2.1.2. الحقيقة أن الأمر هنا يتعلق بانعكاس مشوه لخلاف جوهري يطرحه البحث اللغوي والعلمي بصفة عامة بخصوص مكانة النظرية وطبيعتها.

فهناك سنة في البحث تضع على عاتق الباحث مهمة إقامة المبادئ الأساسية العامة وصياغة التعميمات والاطرادات التي من شأنها ليس فقط أن تجعل من إقامة جهاز وصفي ملائم (كجهاز النحو مثلاً) لموضوع من المواضيع أمراً ممكناً، بل يكون من شأنها كذلك أن تقدم إطاراً تفسيرياً يعلل صورة وصيغة ذلك الجهاز الوصفي، وأن تجعل من الممكن توقع كل المظاهر التي يجتمل أن يتحقق عليها ذلك الموضوع وإن لم تكن قد أحصيت بعد بالملاحظة

(1) انظر نموذجاً لهذه المصدقية في الفقرة 3. 1. من القسم الثالث أسفله.

(2) انه ما يعرف بالنقص في مقاييس البساطة والصلاحية الوصفية والصلاحية التفسيرية (انظر تشومسكي 1965، ص 50 — 68).

(3) انظر بخصوص هذه المسائل H. Poincaré ص 63 — 94 وكذلك : M. Boll، ص 105 —

المباشرة كالمعاينة والسماع(4).

بينما هناك سنة أخرى تحصر العلم باسم الموضوعية في نوع من التقصي والتتبع الذراتي لما يعتقد أنه معطيات من «معطيات الواقع» والذي ليس في الحقيقة سوى معطى من معطيات الملاحظة المباشرة والحس المشترك العامي أو معطى من معطيات بعض القنوات المسلم بها(5). وهو نقص وتبع ينتهي باقتراح تصنيف معين لعناصر الموضوع المدروس حسب مقياس من المقاييس كمقياس الوظيفة أو التوزيع...(6).

إن الاهتمام بصياغة إطار للبحث صياغة غنية مهيكلة وصارمة بشكل يجعلها تستجيب لغايات السنة الأولى للبحث هو ما يطلق عليه البعض لفظة «التنظير». فما مكانة التنظير في اللسانيات التوليدية ؟

3.1.2. إن للتنظير بهذا المعنى في اللسانيات التوليدية مكانة محترمة كأطار لمزاولة البحث وكموضوع في نفس الوقت لممارسته؛ أي أن إقامة أسس النظرية العامة ورسم معالمها والتفنن في هيكلتها مهمات متوازية مع مهمة وصف اللغات الخاصة وإقامة النماذج النحوية الخاصة.

«... وهكذا يبدو أن المسألة الأكثر صميمية في النظرية اللسانية تتمثل في تجريد فرضيات وتعميمات انطلاقاً من نماذج نحوية خاصة تستوفي شرط الملاءمة الوصفية، وهي فرضيات وتعميمات تحمل بعد ذلك — كلما كان الأمر ممكناً — على النظرية العامة المتعلقة ببنية اللغة، فيتم بذلك إغناء النظرية وإدخال المزيد من الهيكلة على نموذج الوصف النحوي. فكلما قمنا بشيء من هذا القبيل سنكون قد استعضنا عن حكم من الأحكام الصادقة على لغة بعينها بحكم مقابل ينسحب على اللغة بصفة عامة، فيصبح الحكم الأول عبارة عن نتيجة من نتائج الحكم الثاني وإذا ما كان حكمنا الفرضي الأعمق هذا مخالفاً للصواب فإن من شأن ذلك أن يبرز للعيان حينها نقيس مفعوله على مظاهر أخرى من مظاهر تلك اللغة أو من مظاهر لغات أخرى.

وباختصار، فإننا نبدي إشارة وهي من الواضح بمكان ألا وهي وجوب صياغة فرضيات عامة للعمل تتعلق بطبيعة اللغة، وذلك كلما كان الأمر ممكناً؛ إنها لفرضيات ستتمكن انطلاقاً منها من استخلاص

(4) بخصوص مفهوم الوصف والتفسير، انظر تشومسكي 1965 ص 50 — 58، تشومسكي 1966، ص 86 — 95؛ تشومسكي 1979، ص 106 — 114.

(5) انظر مناقشة لهذه القضية في الفقرة : 2. 2. 3. من القسم الثاني أسفله.

(6) انظر صياغة لمثل هذه المهمة في البحث في : ليفي ستروس ص 22.

السمات الخاصة المتعلقة بالتماذج النحوية لمختلف اللغات الخاصة».

(تشومسكي 1965، ص 68)

إن النظرية بهذا المعنى تشكل من جانبها وبدورها مشروعا مفتوحا للبحث من خلال «الذهاب والإياب بين النظري والتجريبي حيث لا يكون النظري نظريا إلا إذا كانت له طموحات (أي توقعات) تجريبية، وحيث التجريبي لا يكون كذلك إلا إذا اختبر (أو كان ذا دلالة) كأساس لاثبات القضايا النظرية» (ع. الفاسي الفهري 1985، ص، 31 — 32).

فالعلاقة إذن بين النظرية الإطار والوصف الملموس المؤطر بعيدة عن أن تكون وحيدة الاتجاه؛ بمعنى أن هناك فرقا بين النظرية بهذا المفهوم وبين ما يسمى بالمسبقات المسلم بها دوغمائيا (apriorismes). إنها النظرية التي جعلت من بين مقوماتها مهمة مراجعة نفسها باستمرار باعتبارها في كل لحظة ومرحلة مشروعا مستقبليا وإطارا للعمل في نفس الوقت.

فما هي المسائل الأساسية التي تعمل النظرية اللسانية على ضبطها وتحديدتها ؟

4.1.2. إن النظرية اللسانية تعمل على تحديد محاور وأطر أساسية للبحث من قبيل ما

يلي :

[1]

أ) تحديد طبيعة اللغة البشرية (أنظر تشومسكي 1975، البابان الثاني والثالث، وكذلك تشومسكي 1977، ص 79 — 98).

ب) طبيعة تعلم اللغة كاختيار نموذج نحوي (انظر تشومسكي 1965 ص 69 — 86، 1966، ص 95 — 111، 1980، ص 217 — 254).

ج) مفهوم النحو كمجموعة من القواعد القائمة في الذهن على شكل ملكة بيولوجية والتي يتعين على اللغوي أن يصورها ويصوغها صياغة صورية ملموسة.

د) العلاقة بين النحو الخاص (قواعد اللغة المعينة) والنحو الكلي (الثوابت المشترك فيها من طرف كافة لغات البشر).

هـ) علاقة الملكة اللغوية : (ج) ببقية الملكات الذهنية. (انظر تشومسكي 1980، القسمان الثاني والسادس).

و) العلاقة بين المعطى التجريبي الخام وبين فرضيات العمل في استخلاص وصياغة الملكة : (ج) على شكل نموذج نحوي مصوغ صياغة صورية وما يقتضيه ذلك من تصور مؤمئل (انظر تشومسكي 1979، ص 106 — 109 ؛ 1980، ص 11 — 12، 25 — 28، 107 — 113، 117 — 120، 198 — 200، 217 — 220).

(ز) إقامة جهاز مفهومي صوري لوصف وصياغة الملكة : (ج) كافتراض البنية العميقة والبنية السطحية وما يربط بينهما من تحويلات مثلاً (انظر ما يتعلق بالنماذج الرئيسية كالنموذج المعيار : تشومسكي 1965؛ كاتز — بوستال 1964 والنموذج المعيار الموسع : تشومسكي 1972؛ ميتسو روناط 1977، تشومسكي 1977).

(ح) تصور وإقامة قيود على ما يمكن أن يكون عليه الجهاز الصوري الوصفي : (ز) وذلك انطلاقاً مما يتم التوصل إليه في المحورين (أ)، (د) من جهة وما تقتضيه الصرامة الصورية من جهة ثانية (انظر تشومسكي 1972، ص 136 — 146؛ تشومسكي 1977، القسمان الأخيران).

(ط) سن مسطرة تقويمية للحكم على النماذج الوصفية المقدمة في إطار المحور (ز) تمكن من المفاضلة بين النماذج على أسس موضوعية مشروعة قبلية اعتماداً على ما يتم التوصل إليه في المحاور : (أ)، (و)، (ح) (انظر تشومسكي 1965، ص 58 — 68؛ 1979، ص 114 — 119، 1980، ص 163 — 164؛ 1968، ص 169 — 177).

(ي) علاقة الملكة اللغوية القائمة في الذهن (ج) بالوعي الفعلي للمتكلم السامع وما يتولد عن ذلك من مفاهيم نظرية كالحلوس اللغوي والحكم النحوي ومطابقة النحو والاستساغة، والتقابل بين الملكة والانجاز (انظر تشومسكي 1965، ص 21 وما بعدها؛ 1980، القسم السادس؛ 1972، ص 92 — 93، 134).

إن المحاور الثلاثة الأخيرة لا تستحق الوقوف عند كل منها ملياً لما له من تعلق ببعض ما تطرحه مقالة «النحو التألفي» من مسائل.

5.1.2. مفهوم القيود

إنه من المفاهيم النظرية الأساسية التي يعمل بها بالنسبة لما يمكن أن يكون عليه الهيكل العام للجهاز الوصفي الصوري (ز) : (انظر تشومسكي 1972، ص 139) كما يعمل به في حظيرة كل مكون فرعي من مكونات هذا الجهاز مثل ما يمكن أن تكون عليه قواعد التوليد الأساسية مثلاً : (تشومسكي 1972، ص 138) أو ما يمكن أن تكون عليه التحويلات (تشومسكي 1977، ص 101 — 200).

فإذا أخذنا قواعد التحويل مثلاً أي تلك القواعد التي تحول البنيات التي نفترض ونقدر بأنها أساسية (ما يسمى في التركيب بالبنية العميقة الملحوظة) إلى بنيات لفظية محققة (= ما يسمى في التركيب بالبنية السطحية الملفوظة) وجدنا أنها :

[2]

(2) مسماة في عينيتها.

(3) مهياة ومبرجة في آلية عملها.

فمعنى الخاصة (1) أعلاه أن التحويل يتمثل مثلا في إجراء تغيير في بنية تتوفر فيها بعض الشروط الهيكلية بحيث أنه كلما توفرت الشروط لزم التحويل إذا كان إجباريا وأمكن إذا تعلق الأمر بأوجه الجواز. معنى هذا أن ليس كل تقليب مجاني لعناصر بنية معينة عملا تحويليا بالمفهوم التحوي النظري للمصطلح.

فإذا قلنا مثلا عن جملة «في الدار رجل» بأنها متحولة عن بنية عميقة أو وسيطة من قبيل «رجل في الدار» فإننا نطلق في الحقيقة من قاعدة تحويلية إجبارية مشروطة تقول : يقدم الخبر وجوبا حينما يكون شبه جملة (جار ومجرور أو ظرف) ويكون المبتدأ نكرة. فهي قاعدة يمكن تسميتها قاعدة تقديم الخبر، أو الاكتفاء بإعطائها رقما أو رمزا معينا، فهي على كل حال معروفة، ونوعية عملها (انظر [3]) معروفة، وكذلك شروط عملها.

ومن معاني الخاصة (1) أيضا أن مظاهر التغيير التحويلي محدودة فيما يلي :

[3]

ب. عميقة ← ب. سطحية

تغيير رتبة العناصر البنيوية : ب ج د ه ← ه ب ج د -

استبدال عنصر..... : ب ج د ه ← ب و د ه

حذف أو إضمار عنصر. : ب ج د ه ← ب ج د ه

زيادة عنصر..... : ب ج د ه ← ب س ج د ه

كما أن من بين معاني الخاصة (1) أن العناصر التي يمكن اضافتها على المستوى السطحي محصورة من حيث نوعية أبوابها. فإذا أخذنا مثلا مستوى الأصوات الذي يميز فيه بدوره ما بين التمثيل العميق المقدّر والملاحظ : /.../ وبين الصورة السطحية المحققة والمفوضة : [...] فإننا نلاحظ بالنسبة للعربية مثلا بأن القواعد الفونولوجية (التي هي للمكون الفونولوجي بمثابة التحويلات بالنسبة للمكون التركيبي) لا تزيد على المستوى السطحي إلا الحركات (أو ما يسمى بهزمة الوصل (7)) التي تضاف كلما ابتدئ بساكن أو كلما التقى ساكنان (7) كما يتضح مما يلي :

(7) فيما يتعلق بقواعد فك التقاء الساكنين وزرع همزة الوصل، انظر رضي الدين، الأسطرابادي، ج II ص 235، 238، 261، 265؛ جورج يوهاس 1984، ص 309 — 319؛ محمد المدلاوي 1985 b) الفقرة «3.2». انظر كذلك الهامش (11) أسفله.

[4]

الصورة اللفظية	التمثيل المقدر
a) / r q u b k a w k a b a n / → [u r q u b k a w k a b a n]	(ارقب كوكبا)
b) / r a : q i b # l - k a w k a b - a / → [r a : q i b i l k a w k a b a]	راقب الكوكب

فقاعدة زيادة همزة الوصل في مستهل الكلام قد عملت في (a) بإضافة ضمة في صدر الكلام لما توفرت الشروط الهيكلية (= البدء بالساكن) بينما لم تطبق في (b) لانتفاء تلك الشروط؛ وكذلك الأمر بالنسبة لقاعدة فك التقاء الساكنين فقد عملت في (b) حيث توفرت الشروط (= التقاء ساكنين) بأن حركت الباء بينما لم تطبق في (a) لانتفاء الشرط. ومعنى الخاصية (2) (انظر [2]) أن قواعد التحويل في نموذج نحوي معين قواعد محصورة ومعروفة يمكن تسميتها بأسماء مفعولها أو سياق تطبيقها أو بمجرد أرقام أو رموز (= قا1، قا2، قا3...).

فقواعد التحويل التي يتطلبها نموذج نحوي خاص معين رهينة في عددها وعينيتها بما يتم افتراضه كبنية أساسية (= كبنية عميقة) للجملة في اللغة الموصوفة؛ أي أنه رهين بما يتم افتراضه كقواعد توليد أساسية (قواعد الأساس) التي تولد ما يفترض أنه بنية عميقة. ومن المعروف أنه ليست هناك أية مسطرة للكشف (procédure de découverte) جاهزة يمكن بمقتضاها تحديد المظهر الجملي الذي «يتعين موضوعيا» أن يعتبر بنية عميقة، فتعتبر المظاهر الجمالية الأخرى مجرد بنى سطحية متحولة ومؤولة عنه (انظر تشومسكي 1965، ص 193 — 192). فأى المظاهر يمثل البنية العميقة وأياها يشكل مجرد بنية سطحية بالنسبة للمجموعة [5] ؟

[5]

- أ) زيد قام
ب) قام زيد
ج) زيد قائم

إن الإجابة على هذا السؤال ليست بديهية؛ فالأمر كل الأمر يتعلق بالافتراض الذي سيعتمده الوصف :

1) فقد يعتبر أن كلا من المظاهر الثلاثة في [5] يمثل نموذجا جمليا قائما بذاته كبنية عميقة تولدها قواعد الأساس.

2) وقد يعتبر الوصف الجملة الاسمية : (أ، ج) أساسا فتكون : (ب) عبارة عن وجه سطحي مؤول عنها بمقتضى قاعدة تحويلية.

(3) وقد يعتبر الجملة الفعلية : (ب) أساسا فيكون المظهران (أ)، (ج) عبارة عن وجهين مؤولين عنها بمقتضى قواعد تحويلية.

(4) وقد يتم افتراض فعل الحمل أو الرابطة (Copule) بين كل موضوع ومحمول كيفما كان باب هذا الأخير (اسم، فعل، صفة...) فتتولد عن ذلك افتراضات أخرى على صعيد قواعد التحويل(8).

إن الشيء الوحيد الواضح بهذا الصدد هو أن كل افتراض من الافتراضات السابقة (1 — 4) يستلزم صياغة عدد معين من قواعد التحويل. ومن الواضح أن الافتراض الأول سيكون أبسط افتراض من حيث جهاز القواعد التحويلية، إلا أن لهذا تكلفة تتمثل في تضخيم قواعد الأساس بصياغة ثلاثة نماذج لتوليد بنية الجملة العربية بدل نموذج واحد. بينما تتفاوت الافتراضات الثلاثة الباقية من حيث تضخم وتعقد جهاز قواعد التحويل اللازم إقامته، إلا أن قواعد الأساس فيها ستفاوت من حيث البساطة بالقياس إلى الافتراض الأول.

وهكذا فإن التبسيط الذي يمكن تحقيقه على مستوى مكون رئيسي أو فرعي من مكونات النحو قد ينعكس بالتعقيد على مستوى المكون الآخر الذي تحمل عليه المعلومات الختام (idiosyncrasie) التي طردها التعميمات المحققة للتبسيط. وإذا كانت النظرية قد تضمنت معايير لقياس كفاية البساطة التي تشكل أحد أركان ثلاثة (انظر تشومسكي 1965، ص 50 — 68) للحكم على الملاءمة والصلاحية العامة للنموذج النحوي المعين وللمفاضلة بين مختلف النماذج النحوية المقترحة لوصف لغة ما (انظر [1] — ط).

فإن هذه النظرية لا تتوفر لحد الآن على مسطرة للتقويم (procédure d'évaluation.) يمكن بمقتضاها حساب وتحديد التوازن الأمثل الواجب إقامته بين مختلف مكونات النحو (: تشومسكي 1972، ص 75) كقواعد الأساس والتحويلات مثلا(9).

(8) ينبغي ألا يستغرب تصور وافتراض فعل الحمل بين الموضوع والمحمول حينما يكون هذا الأخير اسما أو صفة، ألا نرى أنه يظهر ضرورة على السطح حينما يفيد إضافة إلى معنى الحمل معاني أخرى كالزمن الماضي والمستقبل (كان — سيكون) أو المظهر (اصبح، صار...). أو النفي (ليس ...) ومن الطريف أن نشير إلى أن الغزالي (ص 85) كان يفترض فعل الحمل في الجملة العربية بين المبتدأ والخبر المفرد، بينما كان نخبة بور روايال (تشومسكي 1966، ص 74) يفترضون وجود فعل الحمل حتى بين الموضوع والمحمول المحقق على صيغة فعل تام. وفيما يتعلق بالاجتهادات الحديثة فيما يتعلق بالبنيات الأساسية للجملة العربية يمكن الرجوع إلى : الفاسي الفهري 1982، 1985، الفصل الثالث؛ أحمد المتوكل 1984، 1985، 1986.

(9) بخصوص بعض الدراسات التي تحاول ترجيح تخفيف هذا المكون أو ذاك من مكونات النحو، يمكن الرجوع إلى تشومسكي 1972، ص 73 — 131 (بخصوص التأويل المصدري ما بين المعالجة التحويلية، والتوليد في قواعد الأساس)؛ رأي جاكندوف 1977 (بخصوص الاطرادات ما بين الصرف =

الواضح إذن ان كل افتراض يصاغ بشأن قواعد الأساس التي تحدد البنية العميقة تترتب عنه قواعد تحويلية معينة محصورة ومسماة.

غير أنه إذا لم تكن هناك مسطرة للكشف لتحديد بالبديهة البنية العميقة (= تحدد نوعية قواعد الأساس) اعتماداً على المعطيات الذاتية للنحو الخاص المعين وتجعل ما يترتب عن اعتمادها من قواعد تحويلية مجرد أمر مقتضى ومستفاد، فإن النظرية العامة تتضمن من حيث المبدأ شروطاً وقيداً (انظر [1] - ح) على ما يمكن أن تكون عليه قواعد التحويل من حيث صيغتها ووظيفتها (: تشومسكي 1977، ص 99 - 201) وما يمكن أن تكون عليه قواعد الأساس بنفسها (تشومسكي 1972، ص 136 - 146).

فليس بإمكاننا إذن ونحن نصف لغة معينة أن نفترض كل ما طاب لنا من المظاهر كبنيات عميقة مع ما يتطلبه من قواعد أساس. فمن بعض الافتراضات ما ينتفي لخروجه عن القيود التي تفرضها كليات وجوامع اللغة على قواعد الأساس ومنها ما ينتفي لما شأنه أن يترتب عنه من قواعد تحويلية خارجة إما في صيغها أو في وظائفها عما تفرضه تلك الجوامع من قيود. ويمكن أن نعرض العلاقة النظرية القائمة بين الصفات المميزة المحددة للأصوات في المعجم وبين القواعد الفونولوجية التي تحول التمثيل الفونولوجي المعجمي الأساسي المقدر : / / إلى صورة لفظية محققة [...] بنفس القبيل من الأمثلة (10).

ومعنى الخاصة (3) من خصائص التحويلات (انظر [2]) أن هذه الأخيرة يتم تصورهما داخل جهاز النحو كجهاز فرعي من القواعد الخاضع بعضها أو كلها لترتيب وبرمجة معينين في آلية العمل. فمن الواضح مثلاً أن نموذجاً نحوياً يعتمد الاختيار التحويلي في معالجة ظاهرة الإضافة في اللغة العربية سيضطر مثلاً إلى أن يبرمج قاعدة التأويل المصدرية مقدمة في الترتيب على قاعدة التحويل الإضافي التي هي عبارة عن تحويل متأخر في خطوات الاشتقاق يتمثل في إضافة علامات الاعراب وبعض الأدوات التي تظهر في السطح الملفوظ كأحرف الجر المدخلة للمفعول الثاني أو المفعول المكمل للمصدر المضاف إلى فاعله....

فاذا قلنا عن البنيات الموجودة إلى اليسار من [6] بأنها محولة عن البنية الموجودة إلى اليمين

= والمعجم؛ الفهري الفاسي 1976 (بخصوص ظاهرة الإضافة في اللغة العربية كمظهر تحويلي أو كمعطى من المعطيات الأساس)؛ محمد المدلاوي 1985 b) (بخصوص مد العوض في العبرية : معالجة فونولوجية بدل معالجة صرفية).

(10) من أهم القضايا التي يتم التراوح بشأنها بين معالجتي في ميدان الفونولوجيا هي صفة المقطعية (Syllabicité) فهناك من يعتبرها صفة صوتية معجمية وهناك من يعتبرها مجرد مظهر مشتق متولد عن القواعد الفونولوجية؛ ويمكن الرجوع بخصوص التحليل الأخير إلى فرانسوا ديل ومحمد المدلاوي 1985؛ محمد المدلاوي 1985 a)، 1985 b).

فإن ذلك يفترض عمل قاعدتين تحويليتين إحداهما (صياغة المصدر من أن والفعل) تمهد السياق لعمل الثانية (قاعدة الاضافة) :

[6]

يسوءني أن يفترى العالم الكذب } يسوءني افتراء العالم للكذب
يسوءني افتراء العالم الكذب } يسوءني افتراء الكذب من قبل العالم

وإذا اخذنا مثالا من المكون الفونولوجي كقاعدة فك التقاء الساكنين (انظر [4]) فسنجد أن هناك في الحقيقة قاعدتين تقومان بنفس الوظيفة؛ فبالاضافة إلى القاعدة المطبقة في [4 — b] التي تفك التقاء الساكنين بتحريك الأول فإن هناك قاعدة أخرى تفك الالتقاء بحذف الساكن الأول إذا كان حرف علة. فلنتأمل [7]

[7]

الصورة اللفظية التمثيل المقدر
[ra : qibil kawkaba] → a) / ra : qib # l-kawkab-a /
راقب الكوكب
[ra : qibulkawkaba] → b) / ra : qib-uw # l-kawkab-a /

ففي [7] — a) تم فك التقاء الساكنين بالقاعدة المصوغة تقليديا في قولهم إذا التقى ساكنان فحرك أولهما أما [7] — b) فقد فك فيها التقاء الساكنين بمقتضى قاعدة تقول : إذا التقى ساكنان أولهما حرف علة فإن حرف العلة هذا يحذف.

فالنموذج النحوي الذي يتضمن هاتين القاعدتين لا يمكنه أن يضمن لعلهما الحصول على صور لفظية سليمة إلا إذا بُرِّمَجَتَا فيه بحيث تتقدم قاعدة الحذف على قاعدة التحريك في الترتيب، والا فإن العكس أو الاطلاق والارسال (= عدم الترتيب) سيفضي إلى الحصول بالنسبة للتمثيل المقدر [7] — b) على صورة لفظية محركة الواو على غرار* [ra : qibuwlkawkaba] (11)، فإذا جاء دور قاعدة الحذف بعد ذلك علقت عن العمل لانتفاء شرط عملها (= التقاء ساكنين) وبذلك تنتقل صورة غير سليمة إلى مستوى السطح الملفوظ.

(11) تفيد النجمة (هـ) في اصطلاح التدوين الرمزي وسم ما توضع عليه بعدم مطابقة القواعد. لقد أشير هنا إلى قاعدتي فك التقاء الساكنين بنوع من التبسيط الغاية منه التمثيل لا غير؛ والا فإن القاعدتين أكثر تفصيلا مما أشير إليه. ولقد تمت صياغة تفاصيلها في دروس الفونولوجيا المقدمة لطلبة السنة الثالثة من شعبة الدراسات الاسلامية بكلية الاداب بوجدة 1985 — 1986.

هذا نموذج مبسط للشروط والقيود التي تخضع لها التحويلات تم إيرادها لاثارة الانتباه إلى أن التحويل ليس مخراقاً صالحاً لفتح كل الأفقال وفك كل الألغاز؛ أي أن التحويل ليس قنطرة متنقلة سائبة تمكن عند مجرد المشيئة والرغبة المجانية من القفز من جملة إلى أخرى وتسمح بمزاولة كل أشكال التعنيف على العبارة. إن المرء ليتساءل مثلاً من أي جب يستل الأستاذ الحناش تلك الجمل التي يدعي بأنها محولة عن بنيات أخرى، وبمقتضى أية قاعدة تحويلية موصوفة ومسماة ومرتبة في جهاز القواعد يتم ذلك ؟

إنه يعتبر الجمل الآتية المرصوفة على اليسار متحولة عما يقابلها على اليمين :

[8]

ادهش زيد عمرا ~ زيد مدهش بالنسبة لعمر (الحناش ص 60)
 أدهش زيد عمرا ~ أثار زيد الدهشة في عمر (الحناش ص 63)
 أدهش هذا الأمر عمرا ~ بعث هذا الأمر الدهشة في عمر (الحناش ص 77)

لا غرو في هذا القفز المجاني من عبارة إلى أخرى مادام مفهوم التحويل مفهوماً فضفاضاً يقبل أن يحمل عليه كل شرح وتقليب أسلوبى، ومادام «يعرف» في النموذج الذي قدمه الأستاذ «بأنه العملية التي تربط جملتين بواسطة ما يمكن ترجمته بالإطناب (paraphrase)» الحناش، ص 62). «إنه العملية التي تربط بين جملتين بينهما علاقة إطناب دون اعتبار للتوجه من بنية إلى أخرى» (الحناش، ص 63).

فهذا الاعتبار تكون كل جملة شارحة لأخرى بشكل أو بآخر من أشكال الأساليب متحولة عنها تركيبياً، وأصلاً تركيبياً لها في نفس الوقت. فهذا هو معنى التحويل غير الموجه؛ إنه علاقة معادلة (أ = ب) أو علاقة حلقية (أ ↔ ب) وهما علاقتان يتلاشى معهما مفهوم البنيتين العميقة والسطحية. إنهما العلاقتان اللتان يتصورهما الاستاذ بين كل زوج أفقي من جمل [8] أعلاه ويسمى ذلك علاقة تحويلية.

فأي معنى وأية قيمة نظرية وأية فضيلة وصفية تبقى لمفهوم التحويل ؟ بأي مقياس يتم اعتماد جملة كمظهر متحول أو كبنية أساسية ؟ إنه مفهوم للتحويل يصبح كل شيء ممكنًا بفضل، إنه يفتح باب الاعتبارية والمجانية وكل ما هو وليد الموقف (ad hoc).

هذا وإن من أبرز مظاهر الفتنة والشغب واللامسؤولية في ميدان التعامل مع البحث وأدواته أن سلب التحويلات خاصية التوجيه وما يترتب عن ذلك من استحالة تصور مفهومي البنية العميقة والبنية السطحية لم يمنع صاحب نموذج «النحو التأليفي» من مقاذفة بعض المفاهيم والعبارات والتعريفات المناقضة من قبيل «مستوى السطح». «التحويل اشتقاق فرع من أصل» أي «توليد جملة من جملة. فالجملة المولدة تسمى مشتقة... والجملة المولدة تسمى الأصل»

(الحناش، ص 62، انظر كذلك اسفل ص 55). (انظر الفقرة 8.1.2. أسفله لمزيد من مظاهر مقاذفة المفاهيم المتناقضة).

إن القيمة العلمية لأية نظرية، والقيمة النظرية لأي جهاز وصفي مقترح (كجهاز التحويلات مثلا) تتناسب تناسباً عكسياً مع أن القيمة تستحيل إلى الصفر عندما يكون بإمكاننا أن نقول كل ما يخطر لنا بالبال من هاجس خاطرة أو وهم خيال باسم تلك النظرية أو ذلك الجهاز الوصفي وتحت غطاءهما وفي إطارهما. والعكس صحيح؛ فبمقدار ما تكون النظرية أو الجهاز الوصفي خاضعين لضوابط وقيود في صورتها وعملها كلما ارتقت القيمة العلمية (12).

وهكذا يتضح لنا من خلال الوقوف عند المحور (ح) من محاور [1] بعض معالم ركن أساسي من أركان التنظير بوجهي فائدته : الوجه الموجب بما يوفره من قدرة وصفية، والوجه السالب بما يعصم منه من مجانبة وتسيب.

2. 1. 6 مفهوم التقويم والمفاضلة

لقد تبين من خلال الأمثلة [5] وما علق به عليها أن النماذج النحوية الممكنة متعددة. فلذلك كان على النظرية أن تتصور وتقيم مسطرة للتقويم تكون أساساً للمفاضلة بين النماذج النحوية المقترحة لوصف لغة من اللغات. ولقد رسمت الخطوط العريضة لمسطرة التقويم والمفاضلة منذ ظهور كتاب «مظاهر النظرية التركيبية» وما تزال تصقل وترهف (13).

فأول ما ينتظر من النموذج النحوي المعين هو توفير جهاز من القواعد يكون كفيلاً بتوليد وإنتاج كافة الجمل السليمة للغة الموصوفة (ما يعرف بالقدرة التوليدية الضعيفة) وتوفير أوصاف بنوية لها يميز بمقتضاها بين السليم المطابق للقواعد والمندرج تحت الأوصاف الهيكلية الصورية المتصورة وبين ما هو منحرف من الكلام (القدرة التوليدية القوية). إن تحقيق هذه المزية هو ما يعرف بالكفاية أو الملاءمة الوصفية للنموذج النحوي : وهي من بين مقاييس المفاضلة : فإذا كان النموذج النحوي : (ن 1) يولد ويصف كثيراً من جمل لغة : (ل) بينما تعجز قواعده عن الإحاطة الوصفية ببعض تراكيب هذه اللغة؛ وكان نموذج نحوي آخر : (ن 2) يولد ويصف كافة جمل وتراكيب اللغة : (ل) إلا أن تطبيق قواعده يسمح كذلك بالأسفار عن جمل وتراكيب غير سليمة بالنسبة للغة (ل) أي غير منتمية إليها كأسفار نموذج القواعد المرسلة غير المرتبة والمتعلقة بفك التقاء الساكنين عن صورة لفظية غير سليمة (انظر

(12) يمكن الرجوع بخصوص مناقشة هذا الركن النظري الهام إلى تشومسكي 1972، ص 136 — 146.

(13) انظر تشومسكي 1965، ص 58 — 68؛ 1968، ص 116 — 117 — 1696 — 184، 213

— 214، 272 — 275؛ 1979، ص 114 — 119.

[7] وما علق به عليها؛ وإذا كان النموذج النحوي (ن 3) يقوم بتوليد ووصف كافة جمل وتراكيب اللغة : (ل) و لاشيء آخر غير تلك الجمل فان الترتيب التنازلي لهذه النماذج النحوية من حيث المفاضلة على أساس الملاءمة الوصفية يكون كالآتي :

[9]

أولا النموذج (ن 3)

ثانيا النموذج (ن 2)

ثالثا النموذج (ن 1)

وإذا حدث مثلا أن كان هناك نموذجان نحويان مقترحان لهما نفس الدرجة من الملاءمة الوصفية، كان يكون معا مثلا من صف النموذج (ن 3) أعلاه فان هناك أساسا آخر لتقويم مزايا وفضائل كل منهما والمفاضلة بينهما. فهناك ما يسمى بملاءمة البساطة. والبساطة مفهوم نظري يمكن حسابه مثلا على أساس عدد القواعد التي يتطلبها نموذج نحوي معين، وعلى أساس نوعية القاعدة المعنية من حيث البساطة والتعقيد (= عدد الرموز الداخلة في صياغتها) وكذا على أساس العلاقة بين القواعد من حيث الارسال أو الترتيب، إذ أن اقامة ترتيب ما بين القواعد يشكل تعليمة إضافية أخرى تزيد من تعقيد النموذج بنفس الكيفية التي تزيد بها إضافة رمز آخر إلى صياغة قاعدة ما من تعقيد تلك القاعدة.

فلنعد على سبيل المثال لقاعدتي فك التقاء الساكنين أعلاه (انظر [7] وما يليه) إن بالامكان صياغة هذا المقتطف النحوي على شكل نموذجين نحويين جزئيين (ن 1)، (ن 2).

[10]

(ن 1) — إذا التقى ساكنان حرك أولهما.....(1)

— إذا التقى ساكنان احذف أولهما اذا كان حرف علة (ب)

— بحيث تقدم (ب) على (ا)

(ن 2) — إذا التقى الساكنان حرك أولهما اذا كان صحيحا (ا)

— إذا التقى ساكنان احذف اولهما اذا كان حرف علة (ب)

فالنموذجان النحويان في [10] لهما نفس الدرجة من الملاءمة الوصفية ونفس الدرجة من ملائمة البساطة؛ فعنصر الترتيب كرمز من رموز الصياغة التي تخلص منها النموذج (ن 2) كانت له تكلفة انعكست على شكل إضافة عنصر شرطي، أي رمز إضافي إلى صياغة القاعدة. (ا)(14).

(14) الحقيقة أن مثل هذه القواعد تصاغ صياغة صورية يستعمل فيها التدوين الرمزي (انظر تشومسكي 1968) وحيث تستحيل العبارتان الشرطيتان في كل من (ا) و (ب) إلى مجرد [+ صحيح] =

أما إذا حدث أن حقق نموذجان نحويان نفس الغاية من ملاءمتي الوصف والبساطة فإن بالامكان المفاضلة بينهما على أسس **الملاءمة التفسيرية** (15) إذ أن من التماذج النحوية ما هو مصوغة قواعد لا على أسس لا تقف عند مجرد الوصف الخاص للظاهرة اللغوية المعينة الخاصة وإنما تتعدى ذلك إلى تفسير الخصائص الوصفية وإرسائها على علل تستند إلى كليات وجوامع لغوية تتعدى نطاق اللغة الخاصة الموصوفة (16).

إن مثل هذه المقاييس كما تتضمنها النظرية هي ما يوفر أدوات مفهومية للحكم والمفاضلة بين الأعمال الوصفية على أسس واضحة فتعصم بذلك من كل مجازفات اللغو المباح الذي يركب الغموض والتعقيد والقفز البهلواني في فضاء المفاهيم والمصطلحات على غير هدى (راجع قول ديكاكارت)، مجازفات من قبيل ما هو موزع بالجنان هنا وهناك على طول مقالة «النحو التأليفي»، في متنها وفي هوامشها وحتى في البليوغرافيا التي لم تسلم بدورها من الغمز والغمز!

2. 1. 7 الملكة والرعي الفعلي

إن النظرية اللسانية تفترض بأن كل متكلم (متكلم — سامع) بلغة من اللغات يفعل ذلك بفضل توفره على معرفة تتمثل في استهلاك جهاز من القواعد التركيبية والصوتية والدلالية؛ تلك المعرفة هي ما يعرف بالملكة أو المقدرة التي هي مفهوم نظري شبيه بتلك الملكة المفترضة توفرها لدى كل شخص يمارس ويفهم العمليات الحسائية. لكن العلاقة بين **الكلام الفعلي** المنطوق (وكذا الفهم الفعلي للمسموع أو المقروء) وبين الملكة اللغوية الكامنة ليست علاقة مغلقة وآلية؛ إذ إن إنجاز الكلام (وإنجاز فهم المسموع) عملية معقدة لا تمثل تعليمات الملكة إلا عنصراً أساسياً من العناصر المحددة لها. فهناك أيضاً طاقة وباع الذاكرة السمعية بالنسبة للمنطوق، والتسجيلية بالنسبة للمكتوب (= التفاوت في القدرة على إنتاج وفهم الجمل الطويلة بالرغم من مطابقتها لقواعد التركيب)، كما أن هناك سلم درجات **الصحو** : ما بين أخذ التركيز والانتباه وبين أحط الذهول والشروء والغفلة؛ كما أن هناك الأحوال العصبية المختلفة من انفعال وهذوء؛ وفي الانفعال أحوال كالغضب والجدل والجزع والفرع... الخ. كل هذه العوامل المستقلة تؤثر، أثناء إنجاز الكلام المنطوق أو فهم الكلام المسموع، على الحصيلة الفعلية لتعليمات الملكة (من كلام فعلي أو فهم فعلي) بنفس الطريقة التي تؤثر بها مثلاً على تعليمات

= و [- صحيح] على التوالي؛ كما ستستحيل تعليمة الترتيب في (ن 1) إلى مجرد خط منحن يربط بين (أ) و (ب). ففي كلتا الحالتين (ن 1) و (ن 2) يستعاض عن رمز بآخر.

(15) انظر تشومسكي 1965، ص 44 — 46، 62؛ 1966، ص 86 — 95.

(16) بخصوص معالجة تطمح إلى وصف ظاهرة التضعيف على هذا المستوى من مستويات الملاءمة يمكن الرجوع إلى محمد المدلاوي 1985 b).

ملكة الحساب (= إجراء عملية أو فهم واستيعاب صيغة جبرية معطاة). والكل يعلم أن من الأمور السهلة تنبيه المخطيء في الحساب إلى موطن خطئه أو إرشاده إلى الصواب بإسعاف ذاكرته مثلاً بمثبتات من قبيل القرطاس والقلم أو حتى الخشبيات. فمعنى الارشاد إلى الصواب هو مجرد إحالة الفرد على ملكته الكامنة بتعبيد السبيل نحوها عن طريق تنحية العناصر المشوشة (فرع، غضب) وتمديد الجسور القاصرة (= إسعاف الذاكرة). فلو لم تكن هناك ملكة كامنة (= مجموعة من القواعد القائمة في الذهن) لما أمكن للشخص أن يحتكم ويدرك خطئه في الحساب أو يتأكد من الصواب. فإدراك الخطأ احتكام إلى الملكة الكامنة. (17)

يمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لأخطار الانحياز في ميدان اللغة؛ فالناس متفاوتون بتفاوت عدتهم الذهنية (= عدة الذاكرة مثلاً) وتجهيزهم العصبي العام، ومتفاوتون بمقتضى اختلاف الأحوال العامة واليومية في مدى أمانة ترجمة إنجازاتهم الكلامية (حديثاً وفهماً) لتعليمات ومقتضيات ملكاتهم الكامنة. ولكن الجميع قابل من حيث الطبيعة والمبدل لإدراك الخطأ في إنشاء الكلام أو تأويله، وذلك عن طريق الاسعافات المختلفة التي تتفاوت كما ونوعاً بتفاوت حالات قصور الصحو والتركيز والذاكرة.

من هنا تم التمييز المنهجي الرائع بين الملكة باعتبارها جهازاً من القواعد القائمة في الذهن بشكل من الاشكال وبين الانحياز الذي يعني مدى أمانة الترجمة الفعلية لتعليمات تلك القواعد أثناء إنتاج الكلام المحقق أو فهم المسموع من الكلام.

فالنحو إذن عبارة عن صياغة صورية تستعمل أبجدية اصطلاحية معينة لتصوير وصياغة تلك القواعد المجردة الكامنة والمفترضة في الذهن صياغة تستجيب لمقتضيات الأركان (ج)، (د، ح، ط) المسطرة في [1]، وذلك بنفس الاعتبار الذي يجعل من علم الحساب عبارة عن صياغة صورية معينة تستعمل أبجدية اصطلاحية معينة لصياغة القواعد المجردة المفترضة كونها في الذهن (18) صياغة تستجيب لمقتضيات الملاءمة كما تسنها النظرية الرياضية (كنظرية المجموعات مثلاً).

وبما أن المنظومات المنجزة لا تعكس دائماً وبالضرورة ما يفترض وجوده من قواعد فلا

(17) انظر مناقشة لهذا من القضايا في تشومسكي 1980، القسم الأخير المترجم في العدد القادم من «دراسات أدبية ولسانية».

(18) وقد تستعمل أبجدية عشرية كما هو الغالب اليوم، وقد تستعمل أبجدية ستينية كذلك التي ورثت عن البابليين والتي ما تزال معتمدة في حساب الزمن والدائرة كما يمكن أن تستعمل أبجدية إثنا عشرية أو إحدى عشرية... أو حتى ثنائية كنظام لينيز القائم على أبجدية الواحد والصفر (انظر مارسيل بول ص 16 — 18) وهي المعتمدة اليوم في لغة البرمجة وتصور الخطاطات (matrices) في الحاسوبات الالكترونية الحالية (انظر فير كاتشيك ص 38 — 49).

يمكن صياغة قواعد النحو باعتقاد وجه قديم أو محدث من أوجه مناهج السماع بمفهومه الواسع (= ارتياد المادة اللغوية واستقبال المتن من أفواه الناطقين، التسجيل، إخضاع عبارة معينة لفهم الناطقين وحكمهم المباشر...) اعتماداً ينفي كل فرضية. ذلك أن العلاقة السابق تفصيل القول فيها والقائمة بين الملكة والانجاز تجعل الكلام الممكن من فئات أربع من حيث المطابقة الموضوعية لتعليمات الملكة (أي لقواعد النحو إذا ما كان مصوغاً) ومن حيث الحكم المباشر الآتي للمتكلم السامع. فاذا عبرنا عن محور المقياس الأول بمحور الاصولية (= مدى مطابقة الأصول) وعن محور المقياس الثاني بمحور الاستساغة (= مدى الاستساغة الذاتية) كانت هناك الفئات الكلامية الأربعة الآتية :

[11]

- (1) كلامٌ أصولي مستساغٌ
- (2) كلامٌ أصولي غير مستساغ
- (3) كلامٌ مستساغٌ وغير أصولي
- (4) كلامٌ غير مستساغٍ وغير أصولي

فاذا أردنا التمثيل للفئة (2) التي يقول عنها الأستاذ الحناش (ص 69) بأنه «لم يثبت أن درست جملة غير مقبولة [= غير مستساغة] مهما بلغت درجة نحويتها [= درجة أصوليتها]» (19)، صغناه على الشكل الآتي :

[12]

إن الشخص الذي يرافق الفتى يلوح يميناه ويسراه
يشير يعرج يميناه ويسراه بخطو

فحظ مثل هذه الجملة في الورود ضعيف جداً. فهذا النوع يتم تحاشيه ولا يستساغ رغم استيفائه لكافة عناصر وقواعد التركيب (= رغم أصوليته). كما أن حظ مثل هذا الكلام من الفهم والقبول من طرف السامعين كذلك زهيد.

وكما أننا نستعمل الخشبيات وتقليب الصيغ الجبرية لإسعاف مسالك الفهم باستحضار ضوء ملكة الحساب وربط الجسور بينها وبين الانجاز الفعلي، فإنه بإمكاننا أن نستعمل هنا الأقواس أو التحويل لاستحضار ضوء الملكة اللغوية. فمؤدى الجملة [12] هو مايلي :

إن الشخص الذي يرافق الفتى يلوح يميناه

(19) ما على الراغب في الاطلاع على هذا النوع من الدراسة إلا الرجوع مثلاً إلى تشومسكي 1965 ص 20 — 30. أما القارئ فإنا ندعوه إلى استحضار هذه الدعوى في ذهنه عند قراءة [13] و [14] أسفله وما علق به عليهما.

ويشير بيسراه، هذا الشخص يعرج يميناه ويخطو بيسراه..

هذا المؤدى سيتضح حيثما نضع كلا من الموضوع المتحدث عنه والمحمول المخبر به بين قوسين مستقلين :

[13]

(إن الشخص الذي يرافق الفتى الذي يلوح يميناه، ويسراه يشير) (يعرج يميناه، ويسراه يخطو).

وهكذا فإن «الجمل الأكثر استساغة [إنما] هي تلك الجمل التي تتوفر على أكبر حظوظ الورد، تلك التي يتم فهمها بسهولة أما الجمل غير المستساغة فيتم الجنوح إلى تجنبها واستبدال غيرها بها في الحديث الفعلي — عند الاقتدار من كل ما يمثل وجها أكثر استساغة» (تشومسكي 1965 ص. 22).

فلنتأمل لمزيد من التوضيح الجملتين الانجليزييتين الآتيتين اللتين اقتبستا من تشومسكي 1965 ص 22 :

[14]

- 1) I called the man who wrote the book that you told me about up
- 2) The man who the boy who the Students recognized pointed out is a friend of mine

إنهما جملتان غريبتان لا يستسيغهما المتكلم السامع بالرغم من جريانهما التام على سنن وأصول اللغة الانجليزية من حيث عناصر البناء وقواعد التركيب (= قواعد التوليد). ولكي نتبين معالم سلامة البنية التركيبية للجملتين (2) مثلا سنعمل من جديد على إسعاف ذاكرتنا الادراكية باستعمال الأقواس على الشكل الآتي، حيث يفيد كل قوس بأن ما يحتضنه عبارة عن عنصر مدمج على هيئة جملة موصولية في المكان الذي تنعقد فيه عروة القوس :

[15]

- a) the man is a friend of mine
- b) who the boy pointed out
- c) who the students recognized
-

أي «أن الرجل الذي أشار إليه الولد الذي تعرف عليه الطلاب صديق من بين أصدقائي». (20)

إن خاصية عدم الاستساغة في [14] — (2) ناتجة بالضبط عن تطبيق معاود (récuratif) لقاعدة أساسية من قواعد التركيب الا وهي إدماج الجملة الموصولة في جملة كبرى أو وسطى (بمفهوم ابن هشام، ص 497).

وإذا استعملنا الصناعة التوضيحية [15] لفرز المعالم التركيبية لهذه الجملة أدر كنا أن درجة عدم الاستساغة تتنامى باطراد كلما تعددت المعاودة أي كلما اتجهنا من a نحو c في اتجاه لا نهائي (20).

معنى هذا أن ليست هناك أية علاقة استلزام ضرورية بين الاستساغة كحكم ذاتي وبين الأصولية كحالة موضوعية من جهة، وبين عدم الاستساغة واللا أصولية من جهة ثانية «الجملةتان [14] تندرجان في أسفل درجات سلم الاستساغة بينما تتبآن أعلى منازل سلم الأصولية بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة» (تشومسكي 1965 ص 23).

ومعنى هذا كذلك «أن الأصولية — مثلها في ذلك مثل الاستساغة — إنما هي وبدون أدنى شك عبارة عن سلم من درجات؛ ومع ذلك فإن السلمين لا ينطبقان» (نفس المرجع).

فما نتاج الانجاز الكلامي بعكس على الدوام وبالضرورة للخصائص البنيوية التي تحددها الملكة والتي يطمح اللغوي إلى استنباطها وصياغتها على شكل مجموعة من القواعد هي ما يعرف بالنحو، ولا الخلدس الآتي المباشر بكاف على الدوام وبالضرورة كفصل للحكم على أصولية التراكيب الكلامية المعطاة. وهنا تبرز أهمية القفزة الفرضية التي يتعين على الواصف اللغوي القيام بها كل مرة لكي يكسر الحلقة المفرغة وينفذ إلى خصائص الملكة في مكنمها.

2. 1. 8 إن الغاية من كل هذه التذكرات المدرسية هي ما يلي :

— تتمثل الغاية الأولى في جعل القارئ يقف على نموذج من المغالطات اللامسؤولة التي تحفل بها مقالة «النحو التأليفي» كي يتخذ منها عينة يقيس عليها مدى المصادقية التي يتعين إيلاؤها للباقي. فعلى ضوء التعريفات المقدمة أعلاه بما تستند إليه وتحيل عليه فيما يخص العلاقة بين الاستساغة (= المقبولة) والأصولية (= النحوية أو النحوية)، والمكانة التي أعطيت لكلا الصنفين في الدراسة اللسانية، من قبيل ما يأتي بخصوص تعريف الاستساغة أو المقبولة عند تشومسكي وبخصوص مكانة الجمل غير المستساغة في منهج الدراسة اللسانية :

«فلم يثبت أن درست جملة غير مقبولة [غير مستساغة] مهما بلغت درجة

(20) بخصوص بعض الخصائص التركيبية المشهورة التي تعمل — بسبب عجز الذاكرة عن استيعاب تكرارها — على تنمية الحكم لدى المتكلم السامع بعدم الاستساغة، يمكن الرجوع إلى تشومسكي 1965 ص 25.

نحويتها [= درجة أصوليتها]. وهذا ينسجم مع التعريف الذي يعطيه تشومسكي للنحو بأنه دراسة الجمل النحوية [= الأصولية دون سواها، ويقصد بالجمل النحوية الجمل المقبولة [...] أما هاريس فيختلف جذريا عن هذه التقسيمات التوليدية، فهو يرى إمكانية خلق سلمية للقبول بين الجمل» (الحناش ص 69).

— وتمثل الغاية الثانية في التساؤل عن المفهوم النظري للجمل التي يعلمها الأستاذ الحناش في الأمثلة التي بنى عليها مقالته بتصديرها بعلامة استفهام، وعن المقياس النظري الموضوعي الذي يمكن من حساب درجات المقبولة على أسس بعيدة عن الحدس الذاتي الغامض، على غرار المقياس الجزئي لحساب المقبولة الذي أشير إليه في الهامش (20) أعلاه ؟

إن النموذج الذي يتحدث عنه الأستاذ الحناش لا يميز بين الاستساغة من جهة ومطابقة القواعد (= الأصولية) من جهة ثانية؛ فهو في أحسن أحواله، وأوضح أوجه صياغته، عبارة عن إحصاء لجمل لغة معينة، وتصنيفها بمقاييس غير واضحة إلى درجات من المقبولة. فهو نموذج يستحيل في النهاية إلى مجرد صدى للإنجاز الكلامي وما يتولد عنه من حدس آلي مباشر، بدل أن يكون مرآة للملكة، أي صياغة للقواعد الكامنة في الذهن والتي يتم بمقتضاها عند توفر شروط انجازية مثالية توليد الجمل السليمة (= الأصولية) وفهمها. إنه بمثابة النموذج النحوي السماعي التقليدي حينما يدفع به إلى أخلص أوجهه حيث يصبح عبارة عن ترديد بيغائي لكل ما يسمع من كلام وتصنيف إياه إلى «مسموع» و«نادر» و«نادر جدا» و«سمعت ذلك يوما» ... الخ. نقول : «في أخلص صورة» لأن ما عرضه الأستاذ لا يمثل في الحقيقة نموذجا جديا متكاملا ومتجانسا يكتفي بمزاياه ويقف عند حدود مفاهيمه (انظر الفقرة الثالثة مما قبل الأخير من 2. 1. 5. أعلاه).

فالأستاذ يتحدث مثلا عن قواعد أساسية لبناء الجملة العربية كحديثه عن المركزية الفعل وصدارته (الحناش ص 52 وما بعدها)، وهي قواعد دفعت به إلى اعتبار الجمل الآتية جملا شاذة (الحناش ص 56).

[16]

— زيد أخوك. (الحناش ص 56)

— العلم نور.

— الجهل عار.

(أضفنا المثالين الثاني والثالث لأن الوجه الذي استشهده الأستاذ يصدق على كل جملة اسمية خبرها مفرد).

كما أن الأستاذ قد اضطر بعد ما سبق له أن نفى وجود توجيه في التحويلات يميز بمقتضاه

بين البنية العميقة والبنية السطحية (انظر الفقرات الأخيرة من 2. 1. 5)، اضطر إلى التماس أصل تقديري (= بنية عميقة) لبعض البنيات الأخرى التي تضيق عنها جبة النحو التأليفي التي فصلها للجملية العربية :

«فإذا كانت لدينا جملة تبتدىء باسم أو خالية من الفعل فيجب إرجاعها إلى أحد الأصول المسطرة في الجدول السابق. وبهذا نستطيع تحليل الجملة التالية :

— في الدار رجل

التي أصلها :

— يوجد في الدار رجل» (الحناش، ص 55)

«وهكذا فإن كل جملة في اللغة العربية يجب الرجوع بها إلى أصلها الفعلي، أما تلك التي خلت من الفعل فيجب البحث عن تطورها الاشتقاقي التحويلي الذي قطعه انطلاقاً من أصلها الفعلي إلى أن وصلت إلى حالتها تلك» (الحناش ص 56).

ومع كل هذه الصرامة في تصور هياكل أساسية للبناء يرجع إليها بالفرض كل مالا ينضوي تحتها مباشرة وذلك عن طريق ارتقاء المسار المعكوس للتحويلات (بقطع النظر عن مناقضة هذا للتحويلات غير الموجهة) فإن النموذج الذي يتحدث عنه الأستاذ لا يتوفر على أي مفهوم للأصولية أو مطابقة قواعد النحو كمفهوم متميز ومستقل عن مفهوم الاستساغة والمقبولية.

اننا نعود من جديد إلى حقيقة أنه كلما كانت النظرية أو النموذج فضفاضاً متسبباً وخالياً من كل قيد، كلما شرع الباب شرعاً أمام كل ما يحلو للزروات من سطو على المفاهيم والمصطلحات، وتلفيق لها على غير هدى. إنه حينئذ بمثابة ما يجتمع لدى صاحب خلقان من مطرف وخرقي.

صحيح أن النظريات والمفاهيم الوصفية والتفسيرية في ميدان البحث العلمي ليست مملوكة لأحد ولا تحصنها وتحفظها لا حقوق تصور ولا براءات ابتداء. إلا أن مفهومها للسطو يمكن تصوره مع ذلك في هذا الميدان. إنه يتمثل في ابتسار المفاهيم والمصطلحات من إطارها المتكامل الذي يرسم معالم مضمونها، ثم استعمالها مجرد التحذلق ببريقها دون الانضواء تحت ما يرسم إطارها المتكامل من قيود وحدود.

2. 2. الفرق بين النظرية والمسبقات المسلمة.

2. 2. 1. سبق أن تمت الإشارة إلى أن النظرية كمشروع للبحث وإطار له في نفس الوقت شيء آخر غير المسبقات المسلمة (راجع 2. 1. 3). وإذا كانت النماذج المختلفة التي يجملها تشومسكي تحت تسمية «تجريبية»، في مقابل النموذج الذي تمت الإشارة هنا إلى بعض

معالمه النظرية والذي يجمله نفس المؤلف تحت تسمية «عقلانية» (انظر تشومسكي 1980، القسم الأخير (21))، إذا كانت تلك النماذج (راجع الفقرة 2. 1. 2) تنسم في مجملها بهزال زائها النظري من قبيل ما يمكن تشييده في الاطار المسطرة بعض معالمه في الفقرة (2. 1. 4)، فإن قبضة المسبقات المسلم بها على تلك النماذج قبضة حديدية في دوغمائيتها واستبدادها (انظر تشومسكي 1966، ص 104). إنما مثلها في محاولة تغطية هزالها النظري بإزدراء واحتقار كل نظير في نفس الوقت الذي تنقاد فيه لاستبداد المسلمات المسبقة كمثل أولئك الذين يخوضون حملاتهم الانتخابية أو يتزعمون حركات اجتماعية تحت شعار «لن الله السياسة والتحزب» ! فهناك بعض المسبقات المقدسة المشترك فيها بين كافة الاتجاهات التجريبية على اختلاف مشاربها كالاتقاد بالوظيفية التواصلية كوظيفة أساسية للغة وكأساس لدراسة هذه الأخيرة (انظر تشومسكي 1979 ص 85 وما بعدها؛ 1980 القسم الأخير) وما يتولد عن ذلك من مفاهيم ترى في اللغة مجرد «خطابات» (messages) اتجهت الجهود إلى مقابلة بعضها ببعض قصد رصد التقابلات (oppositions) على صعيدي الدال والمدلول عن طريق مزاولة بعض العمليات الطقوسية كالاستبدال على المحور النسقي (axe syntagmatique) لينتهي الأمر باستخلاص وتصنيف عناصر تأليف الخطاب على شكل مقولات وأبواب (paradigmes) (فونيمات، مونيمات...)؛ إنها عمليات تتوزع بعدها تلك المعالجات طرائق قدداً حينما يتعلق الأمر بالبحث عن الأسس التي تأتلف بمقتضاها عناصر التأليف المستخلصة والمبوبة، ابتداء بسلاسل ماركوف (انظر تشومسكي 1957 ص 21 — 29 ؛ روقيت 1968، ص 85 — 104 ؛ لاروس اللسانيات، مادة، ماركوف) وانتهاء بما أسماه الأستاذ «النحو التأليفي» وذلك في غياب أية استراتيجية واضحة للبحث. إنها معالجات تنتفي في أفقها المشاكل التي يتم تصور معالمها والتي يطمح إلى فك رموزها يوماً، كمشكل أبجدية التمثيل الدلالي المعلق مثلاً في تصور المنهج التوليدي حيث يتم الوعي بالثغرة التي يمثلها، ولكنه مشكل مبرمج على الأقل في الاستراتيجية البعيدة المدى للبحث اللغوي. إنها معالجات تبدو فيها الأمور واضحة وبسيطة تتمثل في مجرد ممارسة طقوس المقابلة والتقطيع واستبدال العناصر... بشكل تستحيل معه اللسانيات إلى نوع من الأشغال التطبيقية تسقط فيها مسطرة للكشف على شكل وصفات جاهزة (تقطيع، استقبال، مقابلة..) على ما يسمى بالثن؛ فإذا ما استعصى هذا الأخير عنفت بعض عناصره أو تجاهلت أو اعتبرت في حكم الشاذ الهامشي. (22)

- (21) هذا القسم سيصدر مترجماً إلى العربية في العدد الرابع من مجلة «دراسات أدبية ولسانية».
- (22) يتحدث مارتيني (ص 101) مثلاً عن «الدور الهامشي للعناصر العروضية» من نبر وتنغم نظراً لأن هذه العناصر تستعصى على الاندراج تحت مفهوم المفصل المزدوج الذي يعتبر ركناً مقدساً في التصور الوظيفي الماريتيني.

وسيتضح لنا من خلال الفقرة الآتية ما يمكن أن ينتهي إليه استبداد بعض تلك المفاهيم الاجرائية المتبعة في عملية الكشف من تحكم ينتهي بتدمير ذاتي للنموذج نفسه في زقاق من أزقة العدمية المعرفية، أي الغنوصية واللاأدرية.

2. 2. 2. إن كل من ألهم كيف يهتدي في جوف السرايب المظلمة وفي خضم العواصف الهوجاء ممن قرأ مقالة «النحو التألفي» سيقف على أن هذه المقالة مبنية من جهث مسوغ اقترافها على ما يدعي الأستاذ بأن فضائل نموذج التألفي قد كشفت النقاب عنه : «إن تبني هذا المنهج بجميع معطياته اللسانية أعطانا مستويين لغويين لم تتمكن المناهج السابقة من اتخاذ موقف بإزائهما بل لم تفكر فيهما إطلاقاً.

ويتعلق الأمر هنا بالمستوى الحقيقي والمستوى المجازي في النظام اللغوي. ونعتبر أن الخلط بين هذين المستويين يطعن في المبادئ الأساسية للنحو التوليدي» (الحناش، ص 54).

إن الأمر يتعلق بالبحث في قبيل من العلاقات التركيبية من نظير ما هو قائم بين الفعل وفاعله من جهة وبين الفعل ومتمماته (الجار والمجرور) في الجملتين التاليتين كما صاغهما الأستاذ لأثارة المسألة بطرقه الخاصة. (الحناش ص 55)

[17]

جرح زيد عمرا بالموسى

جرح زيد عمرا بكلامه

إنها المسألة التي يزعم الأستاذ بأنه لم يطمئنها إنس قبله ولا جان.

فما الذي يطرح على بساطها من أمور ؟

يتعلق الأمر هنا من جهة بضبط الخصائص التركيبية للفعل من حيث ما يقتضيه كتميمات : أهو من قبيل ما يكتفي بما يسند إليه (= الفعل اللازم) أم من قبيل ما يقتضي متممات (= مفعول به، مركب ظرفي، جار ومجرور، جملة...) وإذا كان من قبيل ما يقتضي مفعولاً به (= الفعل المتعدي إلى مفرد)، أهو من قبيل ما يكتفي بالمفعول الواقع عليه الفعل (patient) أم من باب ما يقتضي مفعولاً مستفيداً (= المفعول الأول) إلى جانب المفعول به الواقع عليه الفعل (المفعول الثاني) (bénéficiaire = (23) ... الخ. إنه ما يعرف بقواعد التوبيع الفرعي أو القواعد المقولية الفرعية (règles de sous catégorisation).

(23) انظر ما يتعلق برتبة المفعولين : الواقع عليه الفعل والمستفيد في : ع. الفاسي الفهري 1982،

ويتعلق الأمر من جهة ثانية — وهذا هو الجانب الذي يعني المثالين السابقين على الخصوص — بما يقتضي المسند (الفعل أو ما يقوم مقامه) توفره من صفات دلالية في ما يسند إليه من جهة، وفيما يتمم به من جهة ثانية. إنه ما يسمى بالصفات الانتقائية فالفعل ينتقي مثلاً فاعله ومفعوله. فلنتأمل المجموعة الآتية :

[18]

(1) فهم التلميذ الجدار

(3) فهم الطود المقالة

(4) فهم التلميذ المقالة

إننا نلاحظ غرابية ما في المثالين (1)، (2). إن مصدر هذه الغرابية يتمثل في أن الفعل «فهم» من باب الأفعال التي تقتضي من فاعلها أن يكون من فصيلة الحيوان أي أن يشتمل مدخله المعجمي (= مادته المعجمية) على الصفة الدلالية [+ حيوان]، وهذا شرط مفتقد في المثال الثاني ؛ كما أنه من باب الأفعال التي تقتضي من مفعولها أن يكون من المفاهيم التي تشتمل مدخلها المعجمية على الصفة [+ دال] (كالإشارة واللوحه والقطعة الموسيقية والعبارة...) وهو الشرط المفتقد في المثال (1). أما المثال (3) فقد استجاب فيه التركيب لمقتضيات الصفات الانتقائية للفعل «فهم» وبذلك استقام على سنن الكلام .

إن ما يسمى في أبجديات النظرية التركيبية التوليدية بالصفات الانتقائية يضع بين أيدي الواصف أدوات للوصف تمكنه من تعليل درجة الانحراف الملحوظة في [18] عن طريق وضع الاصبع على موطن ذلك الانحراف والتعبير عنه تعبيراً صورياً واضحاً، كما تصلح في نفس الوقت كأدوات لتعليل الظاهرة الشعرية (= ما يسميه الأستاذ الخناش بالمستوى المجازي) عن طريق وضع الاصبع على موطنها والتعبير عن ذلك تعبيراً صورياً واضحاً.

فإذا كانت أفعال مثل : ضحك، بكى، ابتسم، غضب، أنف... تقتضي مما تسند إليه أن يكون من فصيلة العاقل، أي أن يشتمل مدخله المعجمي على الصفة الدلالية [+ عاقل] فإنه الأمر الذي يفسر لنا المظهر الشعري الذي يطبع الجملة : (3) أسفله بالقياس إلى سابقتها (1)، (2).

[19]

(1) غضب أخيل على بني قومه.

(2) غضب الله على الأفاكين.

(3) غضب الموج على فلك فرعون.

فعلة الانحراف في [18] علة إسنادية وعلة الشعرية في [19] علة إسنادية وفي كلتا الحالتين

يوفر تصور الصفات الانتقائية كمكون من مكونات الصفات التركيبية للمدخل المعجمي أدوات للوصف والتعليل (24).

تلك بعض المظاهر التركيبية التي بهرت الأستاذ فأفقدته الصواب كما سيتضح. إنها مظاهر كانت قد عولجت معالجات نحوية تركيبية منذ قرون من طرف عبد القاهر الجرجاني في إطار نظريته عن النظم حيث افتدى الاستعارة والجاز العقلي من عالم الظن البلاغي وأدجمهما في حظيرة النحو كظواهر تركيبية (25)؛ فكان ذلك بصياغة أشد وطأة، وبعبارة أقوم قیلاً مقيسة إلى كثير مما شاع اليوم وذاع من نهات وهلوانيات. وقد جاءت نظرية الصفات الانتقائية (انظر تشومسكي 1965) لتصوغ ما تصوره الجرجاني صياغة صورية وصریحة.

وليزيد من التعليق على ما أسماه الأستاذ : «المستوى الحقيقي والمستوى المجازي في النظام اللغوي» والذي يدعي فيه حيازة سبق الصحفي على الأولين والآخرين تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من المظاهر التعبيرية التي كانت «علوم العربية» تصنفها خارج قواعد اللغة وتعالجها إلى جانب قضايا أخرى مراسية ومقامية (pragmatiques) كاللغائي، وأخرى صوتية كالبدیع، تحت عنوان «البلاغة» يمكن أن تعالج اليوم في حظيرة النحو، وبالضبط في حظيرة المكون التركيبي. فبالإضافة إلى الاستعارة التي تم الاماع إلى أسسها التركيبية في [19] كظاهرة تتعلق بالمقتضيات الانتقائية للاسناد، هناك أيضاً ما يعرف بالجاز العقلي. فلنتأمل إذن وجهاً آخر من وجوه الاسناد لم يشر إليه الأستاذ في مثاليه في [17].

[20]

- (1) ويمشي به العكاز في الدير تائباً
وقد كان يأبى مشي أشقر أجرداً (المتنبي)
- (2) ويمشي بالعكاز في الدير تائباً...
- (3) The window broke (تحطمت النافذة)
- (4) A hammer broke the window. (حطمت مطرقة النافذة)
- (5) The work man broke the window with a hammer. (حطم العامل النافذة بالمطرقة)
- (6) The window broke with a hammer. (26) (تحطمت النافذة بمطرقة)

(24) أما السبب في كون نفس الخط من الخروج عن ما تقتضيه صفات الانقاء قد أول على أنه انحراف في [18] بينا اعتبر شاعرية في [19] فذلك مسألة لم تعد تتعلق بالنحو والتركيب خاصة. إنها تتعلق بتطور منظومة القيم الجمالية السائدة في زمان ومكان ما.

(25) انظر مناقشة للنظرية الشعرية لدى عبد القاهر الجرجاني من خلال «دلائل الإعجاز» في : المدلاوي 1981.

(26) الأمثلة الانجليزية مقتبسة من تشومسكي 1972 ص 190 — 191.

إن المجال لا يتسع والمقام لا يسمح بالدخول في التفصيلات التقنية التي من شأنها أن تبرز الكيفية التي تعالج بها النظرية التركيبية مظاهر المجاز العقلي كمظاهر تنشأ عن التفاعل الذي يقوم بين العلاقات النحوية القائمة في البنية العميقة (مثل علاقات القائم بالفعل و الواقع عليه الفعل و أداة الفعل و مكان الفعل (27)) وبين بعض الصفات الدلالية التي تتسم بها بعض الأفعال في مداخلها المعجمية فالفعلان المتعديان «خرج» و «كسر» مثلاً يتصفان في المعجم بإفادة السببية (تسبب الحرج، تسبب الكسر) أي تسبب حالة من الأحوال وذلك على خلاف الفعلين المتعديين «أكل» و «كتب». هذا الاختلاف في الصفات الدلالية هو ما ينعكس في تفاعله مع العلاقات النحوية في الأمثلة الآتية حيث تفيد العلامة (*) موضوعاً على الجملة خروج هذه الأخيرة عن بعض قواعد اللغة.

[21]

- (1) جرح سعدٌ عمرًا بالموسى ~ جرحت الموسى عمرًا
- (2) كسر سعدٌ الزجاج بالمطرقة ~ كسرت المطرقة الزجاج
- (3) أكل سعدٌ الفصيد بالشوكة ~ * أكلت الشوكة الفصيد
- (4) كتب سعدٌ الرسالة بالقلم ~ * كتب القلم الرسالة

فعلى العكس مما هو الشأن بالنسبة للمثالين الأولين نجد الشقين الآخرين من المثالين (3 و 4) متسمين بدرجة معينة من درجات الانحراف من مستوى ما هو ملحوظ في المثالين السابقين من [18] أي أنهما خارجان عن قبيل معين من قواعد اللغة (28)، وذلك بالرغم

(27) فلا غرو إذن إذا ما كانت البلاغة العربية تحدث عن مجاز عقلي علاقته فاعلية أو مفعولية أو سببية أو مسببية أو مكانية أو زمانية... إلخ.

(28) تجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم قواعد اللغة قد اتسع وتعززت قدرته الوصفية ببيكلة المداخل المعجمية وجعلها تتضمن صفات تركيبية كصفات التبويب الفرعي والصفات الانتقائية، وكذا بصياغة بعض قواعد التأويل الدلالي للعلاقات الحولية (relations thématiques) القائمة على مستوى السطح (انظر تشومسكي 1972 ص 190 وما بعدها بشكل يجعل من الممكن معالجة المجاز والاستعارة معالجة تركيبية تمكن من رؤية جديدة أكثر فزاً للاشكالات التي كانت تطرحها بالنسبة لكل من تشومسكي (1957 ص 17) وجاكوبسون (1963 ص 204) أمثلة من قبيل المثال الآتي الذي أورد له الأستاذ (الحناش ص 69) ترجمة مشوهة اعتماداً على ما ترسب في الذاكرة من أضغاث دون أن يحمل نفسه عناء مراجعته وإحالة القارئ على مصدره :

«Colorless green ideas sleep furiously»

(أفكار خضراء لا لون لها تنام في غضب)

إنه المثال الذي أشار إليه الأستاذ (ص 69) وأورده على الشكل الآتي :

«إن الأفكار الخضراء تنام على السرير!!!»

من أن صياغتهما التركيبية قد قيست ظاهرياً على ما يربط نظيريهما في (1 و 2) بالشق الأيمن المقابل.

ونظراً لما ذكر من ضيق المجال وعدم ملاءمة المقام يحسن أن يحال المرء على تشومسكي (1972، ص 190 وما بعدها) فإنه واجد هناك الصياغة اللببية للمشكل وكذا الاقتراحات التي بإمكان النظرية التركيبية أن تفسر بها كيف يتحدد المعنى في جمل من قبيل [20] وتعلل في نفس الوقت عدم اطراد التناظر التركيبي الملاحظ بين كل من طرفي (1) من جهة وطرفي (2) من جهة ثانية على المثالين الأخيرين بالرغم من أن الأمر يتعلق في الحالات الأربع بفعل يتعدى إلى مفعول مفرد ويكمل بحار ومجرور أداة (29).

لقد تبين الآن بالمرجع والصفحة والمتن والسند، على سبيل الإشارة والتمثيل لامن قبيل الاحصاء والحصص بأن الأستاذ لم يفتق أية لؤلؤة بكر في ميدان البحث اللغوي بإثارته البريئة لما دعاه بالمستويين الحقيقي والمجازي اللذين «لم تتمكن المناهج السابقة» (30) من اتخاذ موقف بإزائهما بل لم تفكر فيهما إطلاقاً. فما الذي توصل إليه الأستاذ بفصائل نموذج المتطور فيما يخص هذه المسألة؟

لقد انبهر الأستاذ لما لاحظ من فرق في السياق التوزيعي (= سياق الورود) لفعل «جرح» في المثالين [17] فقرر بناء على ذلك بأن الأمر يتعلق بمادتين معجميتين مختلفتين (= بكلمتين مختلفتين): «جرح 1 و جرح 2» (الحناش ص 55) وذلك في إطار مفهوم خاص للمعجم أطلق عليه «المعجم التركيبي» (نفس المرجع والصفحة).

ولو وضع الأستاذ أمام المثال الثاني من [21] أعلاه لقرر بأن الأمر يتعلق بالنسبة للفظ «كسر» بفعالين مستقلين أي بمادتين معجميتين لا يربط بينهما إلا الجنس اللفظي على غرار لفظ «عين» في قولنا «نضبت العين» و «فُقئت العين»؛ بمعنى أن هناك فعل «كسر 1» ينتمي إلى باب «أكل» من حيث أنه يقبل توزيعاً أن يسند إلى أسماء مثل «سعد» وفعلاً آخر هو «كسر 2» ليس من باب «أكل» من حيث أنه يقبل الإسناد إلى أسماء مثل «المطرقة» في حين أن «أكل» لا يمكن إسناده إلى أسماء مثل «الشوكة».

وهكذا فمن خلال ملاحظة محدقة ساذجة للعلاقات المكانية القائمة بين عناصر التركيب

(29) يمكن البحث عما إذا كانت هناك علاقة بين إفادة الفعل للسببية الحالية وبين قبوله صياغة الصيغة «فعل» بمعنى «مفعول».

(30) يقصد الأستاذ بالمناهج السابقة كل النماذج النحوية التي ظهرت لحد الآن على سطح كوكبنا المظلم مما عدا النموذج الذي يسميه «النحو التأليفي» (انظر الحناش ص 37، الهامش (5)) فهو يتبرأ من البنيوية نفسها ويصنفها في جيتو اللسانيات التقليدية (ص 46) كما يطرح النحو العربي والغربي على حد سواء (ص 56).

على المستوى البنية السطحية أفضى الأمر بالاستاذ وبمؤدجه إلى جواهر يتيمة ونادرة من الانماط التأليفية غير المعقولة من بين احتمالاتها ما يلي :

فلنتأمل المثال الآتي :

[22]

قتل عنترة فارسا
مات عنترة فارسا(31)

إن من شأن الاختصار في استخلاص الخصائص التوزيعية (= أي الخصائص التي تحدد سياق الورد) لعناصر التركيب على مجرد رصد ما يقوم في البنية السطحية من علاقات تأليفية مكانية، كما يبدو أن الأستاذ يفهم به هذه المسطرة التقنية في الكشف والتصنيف، أن يجعل من المستحيل التفريق والتمييز بين جملة [22] من الناحية الهيكلية. فكل منهما مؤلفة من حيث هيكلها السطحي من فعل فاسم جامد كمرفوع له فاسم مشتق كمنصوب له. فبأي مقياس يمكننا بعد هذا أن نقول بأن «قتل» فعل متعد من قبيل ما يقتضي فاعلا مرفوعا ومفعولا منصوبا على خلاف الفعل اللازم «مات» ؟

«إن التشكيل التوزيعي للنماذج اللسانية (basiques) يلغي بعض الظواهر التي خصصت لها أبواب في النحو العربي والغربي أيضا، ويتعلق الأمر هنا بظاهرتي التعدية واللزوم في النحو العربي [...] واعتباراً لهذه المبادئ فإن كل كلام عن الفعل متعدي والفعل اللازم سيكون خلطاً في التحليل وسوء فهم أو سوء استعمال للنظرية والمنهج معاً» (الحناش: ص 56 — 57).

وهكذا فباعتقاد الملاحظة الساذجة المباشرة لما تصوره المظاهر السطحية للمثالين [17] تقرر بأن هناك مادتين معجميتين مختلفتين (جرح 1، جرح 2) لكل واحدة منهما خصائص توزيعية مختلفة، واعتماداً على نفس القبيل من الملاحظة فيما يتعلق بما هو من صنف مثالي [22] تقرر رفض التمييز بين «قتل» و «مات» على أساس من التعدية واللزوم بما أنهما يطفوان معاً في نفس السياق التألفي السطحي.

إنه إذن لقبيل من الملاحظة البدائية الساذجة إذا ما دفع به إلى حدوده القصوى فإن العبث سيستشري في اتجاهين :

أولاً في اتجاه طمس كل المقاييس التي يتم بناء عليها تبويب عناصر الجملة ومن بينها باب الفعل أو مقولة الفعل، كما ستطمس مقاييس التبويب الفرعي كتفريع الفعل إلى تام وناقص

(31) أورد الأستاذ (ص 57) مثالا أعسر أشول ليني عليه ما سنشير إليه أسفله فلذلك استعضنا عنه بما هو أكثر ملاءمة وأنسب شاهداً.

وتفريع التام إلى متعد ولأزم وتفريع المتعدي إلى متعد إلى مفرد ومتعد إلى شبه جملة ومتعد إلى جملة (= أفعال القلوب)...

فلنتأمل الأمثلة الآتية بالعين «التأليفية» لنمذج الاستاذ.

[23]

قتل عنتره فارساً

مات عنتره فارساً

أصبح عنتره فارساً

نعم عنتره فارساً

إن كل تبويب للأفعال في [23] إلى تام وناقص ومتعد ولأزم... «سيكون خلطاً في التحليل وسوء فهم أو سوء استعمال للنظرية والمنهج معا».

فانيا كما أن الدفع إلى النهاية بهذا القبيل من الملاحظة الأمنية «للقائع اللغوية الملموسة» من شأنه أن ينشر الخبل والعبث في اتجاه آخر، اتجاه الضياع والتيه في تقص ساذج مختلف الفروق التي تبرز على المستوى الطائي السطحي للتركيب بين «الخصائص» التأليفية المكانية للكلمات، أي الضياع في تقصي فروق تأليفية من قبيل ما تقررت إقامته من فرق بين جرح 1 و جرح 2 في [17] و كسر 1 و كسر 2 في [21]... الخ، وهي العملية التي لا يمكن الفراغ منها أبداً؛ وستصبح كل كلمة بعينها باباً خاصاً له خصائصه التأليفية السطحية بل إن كثيراً من الكلمات ستنشق على غرار «جرح» و «كسر» إلى مداخل معجمية مستقلة لكل منها خصائصه التأليفية ولا يجمعها إلا الجناس الصوتي. وهكذا فإنه «يستحيل الاتفاق بين أفعال الصنف الواحد في قبول الخصائص الجزئية بشكل مطرد» أي أنه «يستحيل العثور على فعلين متشابهين تمام التشابه في أية لغة طبيعية» (الحناش ص 49 — 50) «فهل يسمح هذا للنحاة بالقول بأن «قام» فعل لازم في اللغة العربية ؟ (الحناش ص 57).

إن الافضاء الطبيعي لهذا النوع من العدمية في ميدان البحث العلمي هو الانتهاء إلى طخياء الغنوصية واللاأدرية كما سبقت الإشارة إلى ذلك. فرفض فتح العين على واقع البنيات العميقة (بالرغم من الاكثار من مقاذفة هذا المصطلح) والاختصار باسم الموضوعية ومعالجة «الواقعة» اللسانية الملموسة» على مجرد المظاهر السطحية يجعلنا من جانبه الأول نتبين قسمات الاختلاف حيث لا تكمن إلا الوحدة («جرح» و «كسر» في كل من [17] و [21] على التوالي) ويجعلنا من جانبه الثاني نتوهم خيال وحدة هيكلية حيث لا يكمن إلا الاختلاف ([22] و [23]). ويدفع المظهر الأول المطبوع بهوس رصد الاختلافات الطافية إلى الاعتقاد باستحالة تصور جملتين متماثلتين هيكلياً في لغة من اللغات، وبذلك يصبح كل وصف من قبيل المستحيل بما أن الوصف يسعى إلى صياغة التعميمات والاطرادات على شكل قواعد موصوفة ومحصاة

ومسماة (قواعد توليد أساسية، قواعد تحويل، قواعد فونولوجية، قواعد تأويل دلالي) :

«فإذا كان الأمر على ما هو عليه من التجزئ وعدم الاتفاق بين عنصرين ولو كانا من فصيلة واحدة، فكيف يمكن صياغة قاعدة لسانية تتميز بالاطراد والشمول ؟ (الحناش 67)

وإذا صح هذا الطرح النظري لهذا المنهج، فإننا سنتساءل عن أي مبدأ أقام تشومسكي قواعده التي يدعي لها الاطراد والشمول، بل كيف سمح له منهجه ببناء قواعد لسانية «مطرودة» علماً بأن الاتفاق لا يمكن أن يحصل حتى بين فئلين لهما نفس الشكل الظاهري في اللغة». (الحناش ص 50)

إن الأمر يتعدى هذه العدمية الطفولية؛ فما لممارسة التقنية التوزيعية على البنيات السطحية من مفعول سحري على أذهان المفتتنين. بهذه الطقوس قد انتهى بجعل السحر ينقلب على الساحر فيدمر آنيته بما فيها ركن من أقدس أركان مسطرة الكشف المعتمدة في كافة أوجه اللسانيات «التجريبية» ألا وهو ركن المتن (corpus) :

«فإذا كانت دراسة الظاهرة اللسانية تتطلب حصرها في مجموع أفعال الصنف (la classe) اعتماداً على مجموعة من القوانين التوزيعية والتحويلية، فإن هذا التبع يلغي المتن لأن هذا الأخير مهما طال لا يمكن أن يتضمن جميع الخصائص التحويلية المحددة للصنف» (الحناش ص 67).

هذا مظهر ساطع لما يمكن أن تكون عليه درجة استبداد بعض المسبقات المسلمة لدى أولئك الذين يحقرون النظرية ويدعون أنهم ملتصقون بالواقع اللغوي الملموس بفضل أمثال «المنهج التأليفي الذي لا يفرق بين النظرية والتطبيق في تعامله مع القضايا» (الحناش ص 79). فباسم متطلبات التأليف السطحي اللانهائي الامكانيات (32) نسف مبدأ التوزيع رقعة الشطرنج التي كانت تمارس عليها تقنيات الاستبدالات الموقعية ألا وهي المتن ولقد استعصى عن المتن المدون تدويننا موضوعياً «باللغة كلها» (الحناش ص 67)، لكن، من أي منجم تستخرج هذه اللغة ليمارس على جملها عبث الاستبدال والتقليب ؟ ربما من المعجم باعتباره مجرد كيس من الكلمات. لكن بمقتضى أي مقياس تؤلف هذه الكلمات المستخرجة لينظر

(32) إذا كان لا بد من الوقوف عند المصلحات فمن المفيد الإشارة إلى أن نخبة بور روايال بما أوتوا من نقابة النظر كانوا يميزون بين نوعين من العلاقات التي يمكن أن تقوم بين الكلمات فهم يقترحون ما يمكن أن نسميه تأليفاً (construction) للدلالة على «علاقات الارتصاف التي تقوم بين الكلمات في الكلام» وما يمكن أن نسميه تركيباً للدلالة «على العلاقات القائمة بين الكلمات [...] والتي تقيم المعاني والدلالة المراد لإيقاظها في الذهن» أي العلاقات القائمة في البنية «العقيقة» (انظر تشومسكي 1966 ص 80).

فيما بعد في أمرها بالعين «التأليفية» المستخرجة للخصائص التوزيعية الرئيسية فالفرعية ففروع الفروع ففروع ففروع الفروع... «*propriétés et sous propriétés*» (الحناش ص 65) ؟ لعل الأمر يتعلق بمقياس المقبولية؛ لكن ما هي الهيئة النظرية الذاتية أو الموضوعية التي يحتكم إليها لاستصدار الحكم بالمقبولية ؟ هنا يجف القلم وينعقد اللسان فتهدأ عاصفة الكلام المباح.

2. 2. 3. في هذه المرحلة من هذا العمل الذي قدر له مع الأسف أن يفقد نسبة معتبرة من هدوء البحث يصبح من الجدير إبداء الملاحظة الآتية : فصاحب هذه الأسطر يصدق القارئ الكريم الذي لم يكتب له أن يقرأ مقالة «النحو التألفي» إذا ما باح له بأنه قد تكلف هائل الجهد وشديد العناء ليجعل حدا أدنى من الانتظام ليستتب في ربوعها بأن جعل بعض الأفكار القلقة التي تعج بها تتمكن من الثبات وتعب عما أريد لها أن تعبر عنه في غمرة الهوس وحمى المعجالة والشغب المرهق اللذين اثرت بهما عاصفة من أشباه المسائل والقضايا في جميع الانحاء والوجهات وبشتى الأساليب ومختلف الغايات التي لم يكن السبب بأقلها عناية ولم يكن البحث والتحري بأوفرها حظا.

فالفضل إذن في التعرف على ملامح القضايا الجديدة من خلال أشباه المسائل وأشباه القضايا المثارة في مقالة «النحو التألفي» لا يعود إلى حد أدنى من دقة الابانة ومناسبة التمثيل والإعراب الأمثل لأصريح وأوضح الصياغة بقدر ما يعود إلى تعلق الأمر بقضايا معروفة في المناظرات اللسانية الرفيعة المستوى (33) مما يجعل التعرف على ملامحها أمراً في متناول كل متعامل مع الموضوع أليف بدروبه، وذلك مهما بلغت درجة التشويه التي تلحق صياغة تلك القضايا. ولذلك فإن الجانب الاستيمولوجي من هذا الحديث غير موجه إلى المقالة بعينها بقدر ما هو نقاش للمسائل المعرفية على الشكل الذي صيغت به على وجهها الأكمل: فمرض التجريبية في البحث مرض قديم وأعراضه الملازمة له معروفة كذلك في سيمولوجيا نظرية المعرفة. إنه مرض يتمثل في الابتلاء بتتبع وتفصي الفروق و الاختلافات الطافية على سطح الأمور اعتياداً على أداة الملاحظة المباشرة. إنه بعبارة أخرى يتمثل في تعطيل أو تعطيل دور النظر العقلائي في عملية البحث، هذه الملكة التي تمكن من تحقيق ما يمكن تسميته بالقفزة الفرضية التي تمكن بدورها من اختراق سطح الأمور والنفاذ إلى المستوى الذي تكمن فيه مبادئ الوحدة والاطراد والقاعدة.

فلنتصور أعرايا ألقى به فجأة في ملتقى للطرق بمدينة البيضاء في ساعة من ساعات اشتداد وطأة السير. إنه سينهر للفوضى التي تتحرك بها السيارات والدراجات النارية والراجلون في كل اتجاه وقبلة.

(33) من قبيل المناظرة التي تمت بين بياجي وتشومسكي سنة 1975 بتنظيم وتدوين مايسمو يياتيلي بالماري.

إنه مهما حملق وأحدق ودقق في الملاحظة الساذجة المفتونة بظواهر الأمور فلن يكشف إلا مظاهر الفوضى خصوصاً إذا كان فضول ملاحظته محظوظاً فتقع أمام بصره الشاخص المشدود حادثة سير ترى ما هو الوصف الذي سيقدمه هذا الأعراي الدقيق الملاحظة السريع البديهة والماهر في القيافة والفراسة لأهله عندما يعود ؟ «إنها الجلبة والفوضى والسعي الغريب والمحمووم في كل حذب وصوب؛ والناس يتدافعون بالمناكب والأعجاز والحديد يرتطم بالحديد؛ فأني نظام ذاك الذي ما فتئوا يتحدثون عنه بشأن الحياة في المدينة تباً لهم وبئس النظام ما يزعمون...».

ولنتصور الآن بأن سكان أحد الكواكب يتمتعون بدرجة من الذكاء مساوية لذكاء الانسان أو فائقة له وأن هؤلاء قد بعثوا مركبة استطلاعية واستكشافية لدراسة بعض مظاهر السلوك لدى هذه الحيوانات التي تستعمر سطح الأرض. فمهما كانت وطأة السير، ومهما بلغت نسبة الحوادث فإن تخطي هؤلاء لمستوى الملاحظة الساذجة لما يجري على سطح الأمور سيجعلهم يستنتجون كثيراً من القواعد والاطرادات والقوانين كقاعدة الأسبقية على اليمين وقاعدة المضاعفة على الشمال وقواعد الإنارة الثابتة والمتحركة وقواعد الوقوف والاقلاع... الخ وذلك انطلاقاً من بعض الافتراضات النظرية حول ما يمكن أن يكون عليه تصرف الكائنات المتحركة في المكان بصفة عامة. وبذلك سيصوغون في النهاية نموذجاً نحويًا للنحو والسنة التي تنظم بها الحيوانات المستخلقة في الأرض حركة المرور (34)، وسيعتبرون أن كل فرد من أفراد هذه الحيوانات متمثل لهذه القواعد بشكل كامل في ذهنه على هيئة ما يمكن أن يسموه «ملكة المرور». وإذا ما لا حظوا حادثة وقعت بسبب خروج البعض عن بعض القواعد التي صاغوها كقاعدة الأسبقية مثلاً، فإن هذا لن يدفع بهم إلى إنكار كلي لوجود قواعد تضبط تصرف المرور لدى سكان الأرض، فيعودون إلى كوكبهم من وراء المحرّات بحصيلة علمية لا أدريّة متسائلين في إنكار «كيف يمكن صياغة قاعدة للمرور تتسم بالاطراد والشمول، أمام كل هذه الفوضى ؟» ذلك أنهم سيعتبرون الحادثة من قبيل الانجاز الذي يميزون بينه وبين الملكة باعتباره يتأثر بمكونات أخرى من مكونات العدة العصبية والتجهيزات العضوية لدى الحيوانات الأرضية (كحالة مراكز التركيز والانتباه، وحالة المخيخ الذي ينسق الحركات وحالة جهاز الابصار... الخ).

إنه تمثيل ليس مفرط الاغراب؛ ذلك أن مهمة الباحث هي الكشف عن مبادئ الوحدة والاطراد والقاعدة ليعود إلى أهله بوصفه علمية من حيث لا يجد صاحب الحس المشترك

(34) قد يصوغ هؤلاء قانون الأسبقية على صيغة «الأسبقية لمن هو على اليمين» أو على صيغة «الانتظار لمن هو على اليسار» فهذا لا يغير شيئاً من الملاءمة الوصفية لنموذجهم النحوي. غير أنه إذا ما حدث أن حطت المركبة بساحة سكوتلانديارد بلندن مثلاً فإن قواعد الأسبقية والمضاعفة والوقوف... ستصاغ بشكل معكوس، فذلك نحو مخالف من أنحاء تنظيم المرور.

الساذج إلا الفوضى والاختلاف فيعود إلى أهله بحزمة من علامات التعجب اللاأدرية (انظر تشومسكي 1980، ص 236 — 239).

وكما يقول أحد علماء الرياضيات — التي كثيرا ما يلّمح الأستاذ ويصرح بأنه يستلهم منهجها في معالجة اللغة — «فإن المغزى الذي يمكن استخلاصه من التاريخ هو أن لا أحد، غير الأذهان التي نذرت نفسها للمنهج العلمي، بقادر على الكف عن الخلط بين الإدراك والتصور؛ فالعصا المغروسة في الماء يتم على الدوام إدراكها منكسرة في مكان تقاطعها مع صفحة الماء، وذلك حتى بالنسبة لعلماء الفيزياء الذين تمثلوا النظريات الضوئية» (35) (مارسيل بول ص 116)، إلا أن هؤلاء يمتازون بأنهم لا يخلطون بين إدراكهم المباشر وبين ما يفرضه النظر العقلاني من تصور يتجاوز سطح الأمور. أما الأذهان الساذجة فإنها تضع في الجزئيات السطحية للواقع، مثل فضولها في ذلك كمثّل فضول تلك «الضفدعة [...]» التي ترى في بني جلدتها [مجرد] حشد يسترعي الاهتمام باختلافاته» (تشومسكي 1980 ص 238).

إن البحث العلمي يقتضي ركنين أساسيين يتمثل أحدهما فيما تم تكراره من ضرورة عدم الاستسلام لظواهر الأمور (= الخصائص التأليفية للبنية السطحية في ميدان النحو مثلا) والافتتان بها والاستلاب نحوها باسم الاستقراء (أو السماع) الموضوعي والالتصاق بالواقع الملموس. إنه ما يعرف بدور الفرضية في ميدان البحث العلمي (= افتراض وجود بنية عميقة مثلا في مجال البحث اللغوي)؛ إنه الجانب الذي يحقق القفزة النوعية الضرورية انطلاقا من عينة محدودة من المعطيات نحو صياغة القوانين العامة وإضفاء الهياكل المناسبة على الواقع المدروس مع توقع مظاهر أخرى له لم يحصها الاستقراء بعد بالرغم من تصور النظرية لها كإمكانات. إنه ما يعرف بالأسلوب الكاليلي في البحث (36). فكاليليو لم ينتظر بناء مركبات سبر الفضاء ولا إقامة التلسكوب العملاق، كما أنه لم ينتظر — بما أن عمره لا يسمح بذلك — أن تستكمل كافة أجرام الكون لإحكام ذواتها في أفلاكها لكي يصوغ نماذجه الرياضية للنظام الفلكي للكون، ويمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لهالي (37) الذي يزور مذنبه مجموعتنا الشمسية في مستهل هذه السنة بعد غيبة دامت ثلاثة أرباع القرن، حسبها علم الفلك وقدرها تقديرا، فكان الموعد وصدق الحساب. أما إينشتاين الذي لا يتورع الأستاذ عن تفرغ نسبيته في أحوال الظن والرأي والوهم (الحناس ص 46) بالشكل الذي سنشير إليه أسفله، فإنه لم ينتظر بدوره تلاشي جرم من الأجرام أو ميلاد جرم جديد (38) ليصوغ

(35) انظر قوانين الانكسار الضوئي في ألان إسحاق فالبيري يت، 1980، ص 93.

(36) انظر تشومسكي 1980 (القسم الأخير المرتقبة ترجمته) بخصوص تفاصيل هذا الأسلوب في البحث.

(37) ادموندهالي (1656 — 1742) فلكي انجليزي اشتهر بدراساته حول المذنبات وقد أطلق اسمه على المذنب الذي يزور المجموعة الشمسية في دورة فلكية حول الشمس تستغرق 76 سنة أرضية.

(38) انظر تفاصيل هذه الظواهر وعلاقتها بنظرية النسبية في : روبرت جاسترو 1971 ص 34 — 75.

نظريته حول «التسمية» على أسس واقعية «لا فرق فيها بين النظرية والتطبيق».

ويمثل الركن الثاني من أركان البحث في استعداد الباحث للقيام بمجموعة من التصورات المثالية، أي في اقتداره على أن يؤمّل ما يترأى لملاحظته المباشرة ويمثل لها «كمعطيات»؛ ذلك أنه إذا ما أخذنا الملاحظة البلهاء في الأشياء لاستقصاء تفاصيلها الذاتية قصد استكناه هوية «الشيء في ذاته» فإننا لن ننتهي أبداً إلى حد، وسنكون قد خرجنا من دائرة ما هو في متناول العلم .

«فما يمكن أن يدركه العلم ليس الأشياء نفسها في ذاتها؛ إن كل ما يمكن أن يدركه هو العلاقات بين الأشياء؛ فلا حقيقة في متناول المعرفة فيما هو خارج تلك العلاقات» (بوانكاري ص 25). وحينما يتم الحديث عن العلاقات فإن العقل الواصف هو الذي يضيف تلك العلاقات ثم يصوغها صياغة صورية. «فحتى في ميدان الطبيعة [بالإضافة إلى عالم الأخلاق] يجد أفلاطون بحق حرجاً تثبت بوضوح بأن الأشياء تستمد أصولها من المثل [المضافة عليها]. النبتة المعينة والحيوان المعين وكذا النظام المطرد للكون [...] أمور تبين بوضوح بأن كل هذا إنما كان ممكناً بفضل المثل [المضافة]، وبأن لا شك في أنه ليست هناك خليفة مفردة تنطبق تمام الانطباق على المثل الأكمل لفصيلتها. في ظل الشروط الخاصة لوجودها...» (كانط ص 265).

وحتى في ميدان الرياضيات، مثال اليقين، يرى روجي أبيري البعيد مع ذلك عن القناعات الأفلاطونية «بأن لا وجود للرياضيات بدون رياضي؛ فلا وجود للكائنات الرياضية باعتبارها كائنات معقولة إلا في فكر الرياضي» (أبيري والمجموعة ص 62).

فإذا لم يؤمّل الواقع المدرّس فإن بعض الأذهان المفتونة بالفروق والاستثناءات والغرائبيات ستصبح متسائلة في استنكار: «فكيف يمكن الحديث عن الدائرة والأمر أن ليست هناك على سطح الواقع دائرة منتظمة مطردة ومطابقة لمفهومها ومثالها الرياضي على الوجه الأكمل؟» أو تصبح مستنكرة «وكيف يمكن الحديث عن حساب محيط الدائرة بما أن العلاقة الكسرية $\frac{22}{7}$ التي يزعمون بانها تضبط العلاقة بين المحيط والقطر علاقة لا نهائية القسمة (= 3,1415927 ؟) (40).

إن مبدأ التصور المؤمّل للوقائع المدرّسة هو ما يعبر عنه مارسيل بول — على ذكر محيط

(39) لمزيد من التفاصيل حول هذا الركن، يمكن الرجوع إلى تشومسكي 1980 ص 24 — 28؛ 117 — 120.

(40) انظر تفاصيل هذا القبيل من القضايا في مارسيل بول.

الدائرة بالضبط — قائلاً :

«يعتبر مبدأ التفاضلي خيط الاهتداء بالنسبة للمنهج العلمي؛ فإذا لم نستطع غض الطرف عن عدد كبير من العوامل المتصلة بالظواهر المدروسة (41) فإن ذلك يعني حرماننا من كل نشاط ومن كل معرفة» (مارسيل بول ص 51).

2. 3. القدرة الوصفية للنموذج التوليدي.

يقول الاستاذ الحناش (ص 36 — 37) :

«إذا كان المنهج التوليدي قد عرف قصورا في التطبيق على اللغة التي نشأ من أجلها، فإن الأمر يزداد صعوبة عند إرادة تطبيقه على لغة أخرى ذات نظام يختلف عن الانجليزية، ويفسر هذا العجز الحاصل في تطبيق هذا المنهج على اللغة العربية.»

منطوق هذا الكلام واضح ومفهوم أوضح. أفمن الصحيح اذن الاعتقاد بأن فرضيات النموذج التوليدي قامت على أسس معطيات اللغة الانجليزية خاصة ؟

إذا نظرنا إلى الأمر على مستوى أسس النظرية المعرفية التي يصدر عنها قطب هذا النموذج ألا وهو تشومسكي فلا أحد من المهتمين يجهل دور ما يسمى بالأسلوب الغالي (انظر تشومسكي 1980) والعقلانية الكارتيزية (انظر تشومسكي 1966، b : 1968) في إقامة أسس التفكير اللساني التوليدي المعاصر.

وإذا ما نظرنا إلى الأمور من على مستوى طبيعة الصياغة الصورية والشكلية للخطاب اللساني التوليدي فلا أحد يخفى عليه دور التكوين الرياضي لتشومسكي (42) في تحديد معالمها لديه. (43)

أما إذا نظرنا إلى الأمر على مستوى روافد التراث العلمي اللغوي نفسه الذي تأثر به تشومسكي في إقامة فرضياته اللسانية الأساسية فإننا سنجد مصدرين أساسيين :

أولاً : نحو بول روابال (انظر تشومسكي b : 1968، القسم الاول؛ 1966) الذي ينتمي إلى التراث العلمي اللغوي الفرنسي في القرن السابع عشر على الخصوص. (44)

(41) كذلك العوامل التي تؤثر اثناء الانجاز الكلامي على ترجمة تعليمات الملكة في عمليتي الاصدار والتلقي للكلام مثلاً.

(42) انظر تشومسكي 1979؛ القسم الاول المترجم في «الثقافة الجديدة» ع. 23. 1982، ص 6 — 7.

(43) لاغرابية في اقتران صياغة المسائل اللغوية بالفكر الرياضي، فلنذكر في الخليل بن احمد مؤسس اللغويات العربية.

(44) انظر تلخيصاً لمعالم هذا النحو في تشومسكي 1966.

ثانيا : النحو السامي من عبري(45) وعربي. وهنا أترك الكلمة لتشومسكي نفسه :
 «أود أن أشير إلى أنني كنت أبحث في ميدان اللغويات السامية وذلك قبل أن
 أشرع في دراسة اللسانيات النظرية العامة. أتذكر بأنني كنت أدرس
 الأجرومية(46) منذ سنوات خلت مع فرانس روزانتال الموجود حاليا بجامعة
 يالي؛ أعتقد أن هذا قد تم منذ أكثر من ثلاثين سنة. وحتى بعد تدريجي كطالب
 في السلك العالي بجامعة بانسلفانيا فإنني بقيت مهتما بالتراث النحوي العربي
 والعبري للقرون الوسطى، ولذلك فإن الكثير مما أحمل اليوم من أفكار حول
 اللغة متأثر ببعض تلك الأعمال. ولكن لا أعتقد بأنني من التفقه بمكان يجعلني
 أقدر مدى المساهمة الاجمالية لتلك الاعمال» (عن استجواب أجراه مازن الوعر
 مع تشومسكي : السؤال الخامس).

أما طبيعة العلاقة المعرفية التي يرى تشومسكي ضرورة قيامها من الناحية المنهجية بين
 البحث اللساني المعاصر وما سبقت الإشارة إليه من تراث نحوي فإن تشومسكي يصوغها
 كالآتي، بعد استعراضه لبعض معالم النظرية اللغوية الكلاسيكية التي مال الكثير من اللغويين
 المحدثين إلى إحداث قطيعة معها :

«يبدو لي أن هذا العرض يبين، على ما اتسم به من ظابع جزئي، بأن القطيعة
 التي عرفها تطور النظرية اللسانية ألحقت بهذه الأخيرة جسيم الضرر. إن فحصا
 متأنيا للنظرية اللغوية الكلاسيكية وللرياضيات الذهنية المصاحبة لها لمن شأنه
 أن يكون عظيم الفائدة» (تشومسكي 1966 ص 113).

إذن فإذا كان هناك نموذج نحوي معاصر أقرب من حيث مفاهيمه الأساسية (كالتقدير
 واللفظ والتأويل...) إلى النحو العربي فإنما هو النموذج التوليدي(47). فأهم الأسس التي
 تنقص النظرية اللغوية العربية مقيسة إلى النظرية التوليدية تنحصر بالأساس في عدم التفتح
 على قضايا الجوامع اللغوية بالإضافة إلى النقص في صرامة ودقة الصياغة الصورية.

هذه كلها مسائل معروفة أو من المفترض أن تكون كذلك لدى المهتم باللسانيات التوليدية،
 وخصوصا إذا ما كان من المغرمين بالموازنات والمبتلين بتعقب النكت والعوارت البيوغرافية
 (نشأته نفسيته، مصادره، أشياخه...) وعلى الأخص إذا كان ناقدا يقدم نفسه بعبارات من

(45) انظر تشومسكي 1979 ص 111 — 114.

(46) يرد في هذا المكان من النص الأصلي الانجليزي هامش يبين بأن الاجرومية هي المتن المنشورة الذي
 صيغت فيه قواعد اللغة العربية.

(47) انظر بوهانس 1984 فيما يتعلق باستخلاص بعض المفاهيم الاساسية العامة التي يقوم عليها النحو
 العربي.

قبيل قول أحدهم :

«وإذا كان من المفروض في كل ناقد أن يكون على معرفة جيدة بالمنهج الذي يريد انتقاده، فإننا نؤكد على أن مصاحبتنا للمنهج التوليدي خلال فترة طويلة، وترجمتنا لكتاب البنى التركيبية لتشومسكي وكتابنا المؤلف في (نظرية التحويل) في اللسانيات المعاصرة تؤهلنا لهذا الدور الذي ننزهه عن كل ذاتية أو موقف شخصي» (الحناش ص 37، الهامش : (4)).

وهكذا يتضح أن تساؤلا من قبيل ما تمت صياغته في مستهل هذه الفقرة حول الصلاحية الوصفية للمنهج التوليدي منظورا إليها بعين (قومية!) ما بين الخصوصية والشمولية هو تساؤل كان يقبل ويكون مشروعاً لو أن بعض الخلويسيين الملتزمين الانجليز أو الأمريكيان قد أبدوا الرية تجاه هذا المنهج العقلاني الكارتيزي الكاليلي العربي العبري المشارب والمقحم على لغة شكسبير وواقعية نيوتن؛ أو هو تساؤل كان يتوقع أن يصدر عن بعض المولوعين بهوس أصالة زائفة وما يتولد عنه من أعراض حساسية مزعجة إزاء كل ما يدخل الديار من بوابة الغرب حتى وإن كان قادما من ربوع الشرق وبلاد الشمس بعد رحلة تاريخية طويلة اكتسب فيها كل مزايا التحرك عبر محاور الزماني والمكاني والمعقول.

أما النموذج لما يمكن أن تكون عليه المهجنة في دنيا الكائنات الفكرية فهو أن يصدر مثل هذا التساؤل ويبدى مثل ذلك التشكك ممن يعتبر نفسه متشعباً بروح العصر يتعامل بمفاهيم الاعلاميات ويشر بأنه

«أصبح في الامكان بناء ذاكرة اصطناعية في مجال الاعلاميات تقلد الذاكرة الطبيعية عند الانسان [بما أن] العمليات التحويلية تتميز بالآلية والضبط وتجعل الانسان ينظم عملية التواصل دون خطأ في الحساب» (الحناش ص 64). أي أن يصدر مثل ذلك التساؤل عمن يتحدث عن اللسانيات بكونها «لم تعد كلاماً على كلام كما كان يقال بل هي تحليل لموضوع خاضع للتجريب والممارسة وقائم على وضع الفرضيات [!!!] العلمية والتأكد منها في نفس الوقت، وبذلك حق لها أن تدخل المختبرات العلمية كما هو الشأن في جامعة باريس السابعة (48) ونقصد (Laboratoire d'automatique Documentaire et (L. A. D. L) (= linguistique [...] فمتى سيخصص مختبر من هذا النوع لدراسة اللغة العربية حتى نتتمكن من وضع القواعد اللسانية لنظامها التركيبي مساهمة بذلك لنمو الطفل الفكري والثقافي [!?!]» (الحناش ص 71).

لقد صدق لعمرى من قال :

«إنما بدارسة الرياضيات يُكُونُ المرءُ فكرةً أولى عما هو العلم في حقيقته : فالرياضيات تمكننا من معالجة أكثر القضايا تعقيداً وتعصناً من توسم «الفكرة» حيث لا يوجد إلا اللفظ الاجوف المجرد عن اية دلالة موضوعية».

غير أنه كان والله أصدق واصوب حين استدرك قائلاً :

«صحيح أنه يجب التصدي لما يمارسه بعض الكتاب من استغلال غير شرعي للغة الرياضيات معتقدين بأنهم بذلك يضيفون ميزة الصرامة والدقة على مسائل ليس لها من ذلك حظ. إن سلوكاً من هذا القبيل لا يندع الفيزيائي [والعالم بصفة عامة] ولكنه منذر بتضليل بعض العقول الأقل تمرساً» (مارسيل بول ص 122).

3. قضايا شكلية.

3. 0. يبدو أن الحكمة تقضي بالاعتقاد في هذه الفقرة نظراً لأن إسهامها الإيجابي منعدم اللهم إلا ما كان من ذلك على الصعيد الأخلاقي. وكما أن كثيراً من الاشارات السابقة قد أعطت نماذج متنوعة لمدى الجدية والمسؤولية اللتين التزم بهما في مقالة «النحو التألفي» إزاء القارئ من جهة وإزاء الحقيقة العلمية والأعراف الأكاديمية من جهة ثانية فإنه سيتم الاقتصار هنا على نقطتين شكليتين نظراً لما يميزهما من قابلية التيقن والتحقق بالنسبة لكل من يحسن القراءة سواء أكان لغوي الاختصاص أو صحفي المهنة.

3. 1. نقرأ في مقالة «النحو» التألفي كلاماً عن قلة عناية المنهج التوليدي بالتطبيق، ما يلي :

«ولا أدل على هذا الضعف الحاصل في التطبيق من خلو مؤلفات تشومسكي الأخيرة من التطبيق على اللغة الانجليزية، حيث أصبح كلامه عبارة عن نظير مجرد ونفس الكلام يمكن أن يقال عن نماذجه الأولى 57، 65، 67 التي عرفت تطبيقاً جزئياً على اللغة الانجليزية» (الحناش ص 36).

إنه مهما كان المرء مانوي التفكير ومهما كانت قطعية ثنائية فهُمِهِ للعلاقة بين النظرية والتطبيق وللحدود بينهما في ميدان البحث العلمي فإن بإمكانه أن يحكم على الكلام السابق حينما يعلم بان مقالة مثل مقالة «ملاحظات حول سبك المصدر» (Remarks on Nominalization) لتشومسكي 1967 التي يوهم الاستاذ القارئ بأنها من قبيل الاجتهاد النظري المجرد أو على الأقل من قبيل التطبيق الجزئي هي مقالة لا تعدى ترجمتها الفرنسية 59 صفحة (انظر تشومسكي 1972 ص 73 — 131) من التحليل اللغوي الملموس والقائم

على ما لا يقل عن 152 مثالا مرقما بقطع النظر عن الأمثلة المدرجة في متن الكلام أو المنبثة في الهوامش الغنية التي عرفت بها كتابات تشومسكي. معنى ذلك أن هناك معدل حوالي ثلاثة أمثلة مرقمة للصفحة الواحدة. إن المفارقة لا تحتاج إلى أي تعليق. إنما نضيف أن المقالة على الرغم من طابعها التقني («التطبيقي» بلغة الأستاذ) وربما بفضل ذلك تطرح قضايا نظرية أساسية تم بمقتضاها إعادة تصور هيكل قواعد الأساس في إطار ما عُرف فيما بعد بالفرضية المعجمية التي اقترحت اغناء قواعد الأساس وتخفيف التحويلات فيما يتعلق بمعالجة بعض الظواهر التركيبية (كإضافة في العربية مثلا)، إنها في الحقيقة مقالة من المقالات المنعطف في النظرية التركيبية.

من هنا إذن يتضح بأن كل كلام عن المقابلة المانوية (= خير \neq شر، نور \neq ظلام، نظرية \neq تطبيق...) في ميدان البحث هو من قبيل الكلام العامي الابتدائي. ونضيف كذلك على سبيل نوع من الفضول أن هته المقالة المركزة التي لم تنل من الأستاذ إلا الازدراء والاستخفاف قد حظيت بثقة مؤسسات تعرف قيمة البحث العلمي الجدي وتحرص أكثر من أي مثقف ضال على قيم العمل الملموس والمردودية وتعرف أين تتوسمهما. فلربما لا يصدق البعض الأمر حينما يقرأ في هامش الصفحة الأولى من المقالة المذكورة هذا التنبيه :

«تم تمويل هذا العمل جزئيا من طرف كل من القوات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية (U. S. A. F) ، والمعاهدة القومية للصحة (N. I. H)».

3. 2. قدم الاستاذ نموذج التاليفي (الحناش، ص 46) بالكلام الآتي :

«يقوم هذا المنهج اللساني على الوصف والتصنيف (la taxinomie) [...] ويجب أن نفهم هذا المصطلح بالمعنى الذي يطبق به في البيولوجيا الحيوانية والنباتية، وعلم الفلك والرياضيات الحديثة وخاصة الجبر (l'algebre) [...] فالنباتات فصائل متقاربة لكنها لا تتماثل نهائيا؛ إذ لا وجود لنبتين تتماثلان تمام التماثل وهما من نفس الفصيلة فكيف بهما إذا اختلفا [كذا] في الفصيلة؛ هذا القانون ينسحب على جميع الظواهر الطبيعية في الكون، وهذا ما يفسره قانون النسبية الذي صاغه أينشتين [...] ولو افترضنا أن تجانسا مطلقا حصل بين ظاهرتين طبيعيتين فعلينا أن ننتظر انفجارا في الطبيعة لا محالة» (51).

لقد صنف الاستاذ الفلك والرياضيات «وخصوصا الجبر» في حظيرة العلوم التصنيفية ! فهل الرياضيات مثلا علم تصنيفي يبحث في مقاييس تحديد النوع و الفصيلة و الخاصة و العرض العام... (49)، وما إلى ذلك من مقولات التصنيف ؟ أم أنها علم استبطائي تحليلي

أو تركيبى حسب النظريات (50) ؟ إنها مسائل من باب الثقافة العامة المفترض توفرها لدى كل من يحشر قلمه في عالم الاستيمولوجيا ونظرية المعرفة وخصوصا لدى من شبه له بأنه قد بلغ من الرسوخ في هذا القبيل من المعرفة درجة تسمح له بتصور ما يمكن أن تكون عليه علامة قيام الساعة (= انفجار الطبيعة) في سماء أو شاشة الاستيمولوجيا.

ومن نفس القبيل من الرجم بالجهول ما تم افتراؤه على نسبىة إينشتاين كنظرية مدعمة لأسس علم التصنيف (la taxinomie) . إن كل من يكلف نفسه استقصاء الأمور في أمثال هذا الركن من تخوم المعرفة يعلم بأن نظرية النسبية نظرية فيزيائية مصوغة لحساب بعض القيم النسبية التي لا يمكن حسابها في المطلق، كمفاهيم السرعة والزمان والمكان والكتلة والطاقة (52).

فلننصت إلى صياغة عامة لوجه من أوجه النسبية، أي الوجه المتعلق بالتناسب القائم بين قيمتي الطاقة و الكتلة لنرى أي الأسباب والأمراض السريالية أو العبثية يمكن أن تربطها بمبادئ التصنيف :

«ترى نظرية إينشتاين بأن الطاقة والكتلة متعادلتان ويجد هذا التعادل صياغته في المعادلة الشهيرة :

$$ط = ك س^2$$

حيث يمثل الرمز ط الطاقة، والرمز ك، الكتلة، والرمز س سرعة الضوء» (روبرت جاسترو 1971 ص 50) (53) فما علاقة الضوئية النسبية وهي نظرية فيزيائية بمقاييس التصنيف ؟ الحقيقة أن الحكمة والمروءة كانتا تقتضيان ليس فقط الاقتصاد في عناصر هذه الفقرة بل ترك مثل هذه المسائل تركا لمقاماتها لولا أن مقالة «النحو التأليفي» لم تكن قد نبشت كل ركن من أركان المعرفة باسم اللغويين واللغويات في استراتيجية لا مسؤولة للمغالطة والتهويل و الفتنة. وحيث أن الفتنة والشغب أشد من القتل، وأن نصف العلم أدهى وأنكى من تمام الجهل، فقد وجب التنبيه لكي لا يصدق «تهافت اللسانيين» على كل من يعالج اللغة كما لم يصدق «تهافت الفلاسفة» على كل من حاول ممارسة التفكير السامي النبيل.

3. 3. لقد نبش مقال «النحو التأليفي» كما تمت الإشارة إلى ذلك كل أركان العلم

(50) انظر : روجي أبيري 1982، عبد السلام بنعبد العالي وسالم يفوت 1985، الفصل الثاني.

(51) يخرج الاستاذ هنا الهامش رقم 13 لتوثيق هذه النظرية الكونية حول قيام الساعة على الشكل الآتي «(13) مناقشة شفوية مع الاستاذ جان مولينو بفاس (1984)».

(52) انظر عبد السلام بنعبد العالي وسالم يفوت 1985، ص 163 — 186.

(53) انظر كذلك : الان اسحاق وفاليري بيت، ص 148 — 151 فيما يتعلق بأسس هذه الصيغة.

والعرفان، وطوح بالقارىء في كل دروب النظريات وأسند لمن شاء ما شاء ونفى عن طاب له ما طاب له، ثم انتهى بتذييل نفسه بقافلة من المراجع والمصادر بلغات العرب والعجم تبتدىء «بالكتاب» و «الخصائص» و «مع الهوامع» ولا تنتهي بأواخر ما ألفه تشومسكي. ولكن القارىء يختار في الغاية من كل هذا الحشر الاعتباري للعناوين، ومن المبرر لشغله ثلاث صفحات لها تكلفتها على حيز المجلة ووقت القارىء؟

فمن أصل أربعة وخمسين عنوانا مرصوفا ما بين مصدر ومرجع ومقالة مسطرة في البيبليوغرافيا تحت عنوان «المصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث» لم تشر هوامش الاحالات إلى أكثر من ثمانية عشر. وحتى هذه الاحالات فإنها تتراوح بين التماذج الآتية المرقمة بأرقامها المحمولة في المقالة الأصلية :

— «(6) مثل هذه العبارة تتكرر في الخصائص والمزهر للسيوطي [كذا] ولذلك فلا حاجة بنا إلى ضبط الصفحات والجزء الذي وردت فيه»!!!

— (21) محاضراته [أي كروس] التي ألقاها خلال السنة الجامعية 83 — 84 بباريس [؟] على طلبة السلك الثالث».

— (38) محاضرات الأستاذ كروس بباريس [؟] 83 — 84 ... الخ.

وهكذا فإن الهوامش الواحد والأربعين التي حمل عليها أربعة وخمسون عنوانا مرجعيا والتي لم تشر في الحقيقة إلا إلى ثمانية عشر لا تتضمن إلا ثمانية حددت فيها الصفحات المحال عليها بشكل أو بآخر.

إن الغاية من استعراض مثل هذه الأمور المدرسية تهدف إلى تبيان صحة ما ذهب إليه سابقا من أن المقالة إنشاء من بنات ذاكرة مرهقة كتبت على عجل وفي جلبة لا مسؤولة لا محل فيها لمعنى التوثيق واحترام القارىء والحقيقة العلمية والقواعد الأكاديمية.

نقول إن السبب هو الكتابة على عجل لأننا نفترض بأن الأستاذ يفقه معنى التوثيق. بما أنه أعد رسائل جامعية وألف كتباً، وأشرف ويشرف على بحوث. ثم إن الغاية من هذا الاستعراض كذلك هي إعطاء المدلول الحقيقي للكلام الذي يتحدث باسم اللسانيات عن «بناء ذاكرة اصطلاحية في ميدان الإعلاميات...» ذلك أن الخطوة البدائية المقابلة للعصر الحجري في ميدان التحكم في المعلومات وايداعها في حامل خارجي معين هو توثيق كلام أكاديمي ما بإخراج الاحالات اللازمة والمناسبة وإعداد بيبليوغرافيا مضبوطة وملائمة تحيل على المعلومات المعنية في الزمان والمكان المعينين والمضبوطين ضبط نقطة تقاطع إحداثيين، وذلك بدل إحالة القارىء على المحاضرة التي ألقاها فلان في باريس ما بين سنتي 1983 و 1984.

الحقيقة أن لاغرو في كل هذا لأن الاحالة على المرجع المضبوط لا تصبح في الامكان الا بتوفر شرطين :

أولاً : التعامل بعملة من الأفكار والمفاهيم المفروزة والواضحة المعالم في عالم العلم والعرفان بدل التعامل بأشباح الوهم في سديم الظن والتخيل.

ثانياً : التقيد بأخلاق التعامل مع فرقاء وأطراف منظومة البحث العلمي من حقيقة علمية ومرجع وقارىء... الخ.

وأخيراً فإن من النكت الغنية بالدلالة في هذا الصدد أن شدة حرص صاحب المقالة على إنقاذها بحلي مستعار من المصادر والمراجع إلى درجة إقحام عشرات العناوين التي لا ذكر ولا علاقة لها بالنص بتاتا، لم تمنعه من حرمان عمل زميل له من تبوء مكانه الأجددي في عقده البيليوغرافي الفريد. ويتعلق الأمر برسالة الاستاذ محمد الشاد : «اللزوم في اللغة العربية الكلاسيكية» ذلك العمل الذي استند إليه في دعم بعض الأفكار التي عنفها تعنيفا وأشار إليه في الهامش العشرين (انظر الحناش ص 57).

بيليوغرافيا

(الأعمال المحال عليها)

- آلان إسحق في فاليري بيت : الفيزياء، ترجمة محمد دبس مكتبة الثقافة العلمية الميسرة، معهد الانماء العربي طرابلس الغرب 1980.
- الأسترايازي رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب دار الكتب العلمية بيروت، 1975. لبنان.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، دار الفكر الطبعة الخامسة، بيروت 1979، لبنان.
- بنعبد العالي وسالم يفوت 1985 : درس الايستيمولوجيا، دار توبقال للنشر، د. البيضاء المغرب.
- الجرجاني، عبد القاهر : كتاب دلائل الاعجاز، المطبعة المهدية، تطوان (غير مؤرخ)، المغرب.
- الحناش محمد : «النحو التأليفي» ، دراسات أدبية ولسانية، ع 1، 1985، فاس. المغرب.

- المتوكل أحمد 1984، «المبتدأ» في اللغة العربية، نحو وصف وظيفي تداولي»، تكامل المعرفة (دراسات فلسفية وأدبية) ع. 9، 1984، الرباط، المغرب.
- 1985 : الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة د. البيضاء المغرب.
- 1986 : (يترقب) دراسات في النحو العربية الوظيفي، دار الثقافة د. البيضاء المغرب.
- الفاسي الفهري، عبد القادر 1985 : اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية دار توفيق للنشر، د. البيضاء المغرب.
- تشومسكي، نوم 1979 «أيدولوجية الدولة في الولايات المتحدة أو العنف الصامت»، ترجمة محمد المدلاوي (العنوان الأصلي: Politics)، الثقافة الجديدة، ع. 23، 1982. المحمدية، المغرب.
- الغزالي أبو حامد محمد معيار العلم في فن المنطق، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت. لبنان، الطبعة الثانية 1978.
- Al-WAER. Mazin, 1980. *On somme controversial issues of transformational generative grammar theory an interview with the american linguist Pr. N. Chomsky.* 25. p. dactylographiees.
- APERY. Roger et collab, 1982. *Penser les mathématiques* ed, Seuil, 1982. Paris.
- BOHAS, G. 1984 «Contribution à l'étude de la méthode des grammairiens arabes en morphologie et en phonologie d'après des grammairiens arabes tardifs» dans G. Bohas et J.P. Guillaume, 1984, *Etude des théories des grammairiens arabes. I : morphologie et phonologie*, Institut français d'études arabes, Damas.
- BOLL, Marcel, 1979, *Histoire des mathématiques*, presse universitaire de France, 13^e édition, Paris.
- CHOMSKY, N, 1957, trad. Française : *Structures syntaxiques*, ed. Seuil 1969, Paris. 1965, trad. Française : *Aspects de la théorie syntaxique*, ed. Seuil, 1971, Paris. 1966, trad. Française : *La linguistique cartésienne*, ed. Seuil, 1969, Paris. Et Morris HALLE 1968 -a), trad, Française : *Principes de phonologie générative*, ed. Seuil 1973.
- CHOMSKY, 1968 -b), trad française : *Le langage et la pensée*, Petite Bibliothèque Payot, 1970, Paris. 1972, trad. Française : *Questions de sémantique*, ed, Seuil, 1975, Paris. 1975, *Reflection on langage*, Pantheon books, 1975, New York. 1977, trad. Française : *Essais sur la forme et le sens*. ed. Seuil, 1980, Paris. 1979, *Langage and Responsibility* (based on conversations with Mitsou Ronat) Pantheon Books, 1979, New York. 1980, *Rules and Representations*, Basil Blackwell : Oxford, 1980.

- Chad. Mohamed. 1981, Les constructions intransitives de l'arabe classique, thèse de doctorat de 3^e cycle, Paris VII, Paris.
- DELL, Françoise et M. EL MEDLAOUI, 1985, «Syllabic Consonants in Imdlawn Tashilhiyt Berber», *Journal of African Languages and Linguistics*, N° 7, 1985, Foris, Dordrecht, the Netherlands.
- Descartes. R. *Discours de la méthode*, Garnier Flammarion, 1966, Paris.
- DUBOIS. J et collab; 1973, *Dictionnaire de linguistique*, Larousse, Paris.
- EL MEDLAOUI, Mohamed, 1981, «Les études littéraires arabes entre la rhétorique traditionnelle et la poétique moderne», *Bulletin de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Oujda*, N°1, Mai 1981.
1985 -a), *Le parler berbère chleuh d'Imdlawn (Maroc) : Segments et syllabation*, thèse de doctorat de 3^e cycle, Université de Paris VIII à ST. Denis.
1985 b), «De la gémation», à paraître dans : *Langues Orientales Anciennes*, N°1 Paris.
- FASSI FIGHRI. Abdlkader, 1976 «Réflexions sur une syntaxe lexicaliste de l'annexion en arabe», *Linguistique et Sémiotique*. Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Rabat, 1976.
1982, *Linguistique arabe : Forme et interprétation*. Publication de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat, 1982.
- JACKENDOFF. Ray, 1977 «Régularités morphologiques et sémantiques dans le lexique», dans : N. Chomsky et Collab., *Langue : Théorie générative étendue*, Hermann, Paris, 1977.
- JAKOBSON. R., trad. française : *Essais de linguistique générale*, ed. Minuit, 1963, Paris.
- JASTROW. R., trad. Française : *Des Astres, de la vie et des Hommes*, éd. Seuil, 1972, Paris.
- KANT. E, Trad. Française : *Critique de la Raison pure*, P. U. F. 1971, Paris.
- KATZ. J.J. Et P. M. POSTAL, 1964, trad. Française : *Théorie globale des descriptions linguistiques*, Maison Mame, 1973.
- LEVI-STRAUSS.C., 1962 : *La pensée sauvage*, librairie Plon, 1962, Paris.
- MASSIMO. P.P., 1975, (organisé et recueilli par) : *Théories du langage, théories de l'apprentissage; le débat entre J. Piaget et N. Chomsky*, éd. Seuil, 1979, Paris.
- NIETZSCHE. F., Trad. Française : *Par-delà le Bien et le Mal*. Union Générale d'Édition, 1982, Paris.
- POINCARÉ. H. *La science et l'hypothèse*, Flammarion, 1968, Paris.
- RUWET. N. 1968, *Introduction à la grammaire générative*, librairie Plon, 1968, Paris.
- VIRGATCHIK. I. *Le guide marabout de l'Ordinateur chez soi*, Marabout, 1982, Verviers (Belgique).

ملاحظات حول صحيفة بشر بن المعتمر(*)

ذ. محمد أوراغ

1 — وضعية بشر بن المعتمر

تشغل الصحيفة حيزا في مجال «نقد الكلام» بمعناه العام، غير أنها لم تصدر عن «عالم» في هذا الميدان كما تثبت ذلك سجلات مؤرخي الآداب القديمة. هذه السجلات تذكر العديد من العلماء بالشعر وفن القول المعاصرين لبشر (توفي سنة 210 هـ) كالمفضل والأخفش والأصمعي وأبي عبيدة... وتعترف هؤلاء بالدور البارز في صياغة مجموعة أعراف وتقاليد وقواعد بخصوص فن القول.

لقد كان بشر إمام «نحلة». فإليه انتهت رئاسة المعتزلة ببغداد. ولقد تكونت داخل مذهب الاعتزال جماعة سميت باسمه (البشرية)(1) لكنه لم يكن «عالما بالشعر».

كيف نفسر، إذن هذه المفارقة؟ فالصحيفة تعد لبنة من اللبنة التي أرست صرح النقد والبلاغة — بشهادة مؤرخي هذين العلمين — لكنها تصدر عن عالم غير متخصص في هذا المجال؟!

أ — إن الرئاسة المذهبية تتطلب، لا محالة، تمكنا بفن الاقناع والمحاجة، أي

(*) وردت الصحيفة في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون. ج 1 ص 135 — 138، وأيضا في كتاب العمدة لابن رشيق ج 1 ص 212 — 214.

(1) اقرأ ما كتبه البغدادي حول «البشرية». الفرق بين الفرق. دار الآفاق الجديدة. ط. II ص 141 — 142.

معرفة ببعض الأنماط النثرية. أكد الجاحظ هذا القانون حين تحدث عن مقومات ثقافة واصل بن عطاء ومتطلبات معارفه، إذ كان واصل «رئيس نخلة»، وكان يضطر «للاحتجاج على أرباب النحل وزعماء الملل»، وقد كان «لابد من مقارعة الأبطال، ومن الخطب الطوال» (2).

ب — أثبت الجاحظ في كتابه الحيوان قصيدتين طويلتين لبشر بن المعتمر، استلهما بهذا الكلام: «وأول ما نبدأ، قبل ذكر الحشرات، وأصناف الحيوان والوحش بشعر ابن المعتمر، فإن له في هذا الباب قصيدتين قد جمع فيهما كثيرا من هذه الغرائب والفوائد، ونبه بهذا على وجوه كثيرة من الحكمة العجيبة والموعظة البليغة» (3).

الخلاصة، إذن، أن بشرا — بمعنى من المعاني — كان خطيبا وشاعرا. لكن هل هذه الممارسة كافية وحدها لكي تجعله يحتل موقعا ضمن «العلماء بالشعر»؟ ولكي يكتسب جدارة في مجال تمييز الشعر ونقد الخطب؟

قد نستعير رأي الشعراء المعاصرين له أو الذين أتوا بعده بقليل فنقول: «إنما يعرف الشعر من دفع إلى مضايقه» (4). إنه بحكم مراسه بفن النظم ومزاولته لفن الترسل يكتسب معرفة بطرق هذه الفنون ومذاهبها.

قد نضيف أيضا — حتى لا نعطي للأشياء قيمة قد لا تستحقها — ما يلي: إن بعض الآراء والأقوال الواردة في الصحيفة لا تخرج عن المناخ المعرفي العام الذي كان سائدا في هذه الفترة، والذي روج له شعراء مقتدرون كجبرير والفرزدق وأبي نواس وأبي تمام..

2 — وضعية الصحيفة المكتوبة :

الصحيفة وثيقة مكتوبة، من «تخبير» بشر نفسه، أعدها لتوجيه الطلاب والناشئة المهتمين بالخطابة والشعر.

(2) الجاحظ. البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام هارون. ج 1. ص 14.

(3) الحيوان. ج 6. ص 283. تحقيق عبد السلام هارون.

(4) تسند المؤلفات النقدية هذا الرأي لأبي نواس تارة، وللبحتري تارة أخرى انظر العمدة لابن رشيقي.

إنها لمفارقة غريبة أن تكتب صحيفة تضم إرشادات وتوجيهات لصياغة القول الجيد، في زمن كان هذا المجال، وأغلب العلوم، يلحق بشكل شفوي؛ فالعلماء المعاصرون لبشر، والذين شغلوا وظيفة تكوين الناشئة وتلقيهم المعارف الضرورية، اعتمدوا الطريقة الشفوية وأذاعوا آراءهم سماعاً في حلقاتهم ثم دونت في فترات لاحقة من طرف تلاميذهم. وكتب الأصمعي وأبي عبيدة خير شاهد على ذلك.

وأغرب ما في الأمر ألا تلقى الصحيفة والآراء المتضمنة فيها الحفاوة اللائقة من طرف مؤرخي الأدب القدامى احتفاءهم بآراء الأصمعي وابن سلام والجاحظ وابن قتيبة. قد يتساءل بعضنا عن صحة إجراء هذه المقارنة، فالعلماء رتبّ ودرجات، ولا يصح أن نضع بشراً والأصمعي في نفس الطبقة.

لكن، ما يثير الفضول هو ظهور صحيفة مكتوبة وسط نمط من القيم المتداولة التي تبجل الطريقة الشفوية.

«لا تأخذوا القرآن من مصحفي ولا العلم من صحفي» (5). هذا نهى صارم وجهه العلماء لطلاب العلم، ومنعوا اللجوء إلى الصحف بحثاً عن المعارف. قد نقول إن التهمة موجهة أساساً للإنسان، للمصحفي الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشياء الحروف» (6)، والصحيفة من هذه التهمة بريئة. لكن حين يلاحظ الدارسون الأقدمون أن بعض الأخطاء التي لحقت الشعر والنثر كان منبعها هذه الصحف (التصحيف)، فإن لمثل هذه الصيحة ما يبررها. قالوا إن حماداً الراوية حفظ القرآن من المصحف، فكان يصحف نيفاً وثلاثين حرفاً (7). وقال ابن سلام إن بعض الشعر المصنوع والمتحل أخذ من الصحف ووقع تداوله من كتاب إلى كتاب، لم يؤخذ سماعاً عن أهل البادية، ولم يعرض على العلماء. لهذا فهو لا يقبل الأخذ من صحيفة ولا الرواية عن صحفي.

هذا الموقف الذي يغض من قيمة الصحف المكتوبة نجده عند الأصمعي وأبي عبيدة وابن قتيبة... فقد كان هؤلاء دور أساسي في ترسيخ تقاليد وقيم ثقافية وصياغة شروط القبول والرفض للتأج الأدبي.

(5) أبو أحمد العسكري. شرح ما يقع فيه التصحيف. تحقيق عبد العزيز أحمد. 1963. ص 10.

(6) لسان العرب. مادة (ص، ح، ف).

(7) شرح ما يقع فيه التصحيف. ص 12.

لكن، بالمقابل، لم تُحلّ بعض الأبحاث القديمة من مواقف مغايرة، مواقف عينية تثبت قيمة الصحيفة المكتوبة كوسيلة علمية راقية قد تضاهي السماع الشفوي. ذلك ما فعله أبو تمام حين اختار من كتب وصحف صديقه أبي الوفاء بن سلمة أشعارا رتبها في «حماسه». ذلك ما أكدّه الجاحظ في مقدمة كتابه الحيوان حين ذكر فضل الكتاب والكتابة؛ قال الجاحظ : «ولولا الكتب المدونة، والأخبار المخلدة، والحكم المخطوطة التي تخص الحساب وغير الحساب، لبطل أكثر العلم، ولغلب سلطان النسيان سلطان الذكر... فالإنسان لا يعلم حتى يكثر سماعه ولا بد من أن تكون كتبه أكثر من سماعه» (8)

بهذا يكون الجاحظ قد أكرم بشرا مرتين : حين ذكر صحيفته في النقد والبلاغة، وحين أبرز قيمة الصحيفة والكتاب في إذاعة المعارف والعلوم.

3 — طبيعة النص النقدي ووظائفه :

إننا أمام نص نثري من طبيعة خاصة، فلا هو بخطبة ولا برسالة، ولا بمقامة... إنه نص نثري شيد على أنقاض نصوص سابقة شعرية ونثرية.

حاول جيران جينيت إبراز بعض خصوصيات النص النقدي بالاستفادة من بعض منجزات ليفي ستروس في مجال الأنثروبولوجيا.

قارن ستروس بين المهندس المعماري الذي يشيد الهيكل وبين العالم الأثري الذي لا يجد أمامه سوى بقايا متناثرة من الهيكل القديم؛ المهندس يتعامل مع عالم خارجي رحب وواسع، يملك أدوات ووسائل لإخضاع هذا العالم لمحمل تصوراتهِ ونماذجهِ، في حين يتعامل العالم الأثري مع معطيات ثانوية هامشية ومحدودة. العالم الأثري لا يختلف في شيء عن المرمم (bricoleur) الذي يقبل الاشتغال بشظايا الأشياء، وبقايا أثر الغير لينشئ عالماً منسجماً.

يستعير جينيت هذه المقارنة ليضيفها على مجال النقد الأدبي، ويؤكد أنها تعانق طبيعة الممارسة النقدية، يستبدل كلا من المهندس المعماري والعالم الأثري بالمبدع والناقد : المبدع يتعامل مع عالم رحب وواسع، في حين يتعامل الناقد مع عالم

مغلق من الرموز. الناقد يقوم بعملية «ترميم» انطلاقاً من أثر الغير، يبحث عن دلالة وعن معنى. المبدع يسائل العالم ويقدم لنا رؤية معينة، في حين يسائل الناقد الصياغة الإشارية والرمزية لذلك العالم. (9)

للقول النقدي وظائف بارزة شغلها منذ أقدم عصوره. يبحث عن أسس قبول أو رفض أثر معين من طرف الجماعة. يبرر القبول أو يفسر الرفض.

كما قد يدرج الأثر ضمن منظومة فنية، ضمن اتجاه أدبي عام أو مدرسة. في الحالة الأولى، نحن أمام وظيفة تقويمية. وفي الحالة الثانية أمام وظيفة علمية أكاديمية. (10)

4 — طريقان للمقاربة :

يمكن أن نقوم بمجموعة مقارنات بين النص النقدي وبين الأثر الإبداعي الذي يعد رافعة للقول النقدي. نقارن بين النص النقدي وعيناته التي انطلق منها في تشكيله لنبرز بعض العلاقات التي يقيمها القول النقدي مع الأثر الإبداعي، حتى نتبين عن قرب آليات الانتقاء، وصيغ تحوير الأقوال المنتقاة قبل أن تدرج ضمن بناء من نوع خاص.

يمكن أن ننتقي، داخل النص النقدي، عبارات وأقوالاً تُشيد، نحن بدورنا انطلاقاً منها، بناءً الخاص. ونكون إذناك نتصرف بنفس عملة الناقد الأول، ونضاعف من صفة الهامشية لهذا النوع من الكلام.

قد نقول بأن الانتقاء أمر ضروري، وهو مفروض علينا بقوة الأشياء، والنصوص النقدية تتفاضل صحة وسلامة حسب درجة الإصابة في الاختيار، والتوفيق في الانتقاء. فائناء الانتقاء يتكون، بشكل تدريجي، مشروع جنيني، تتوضح معالمه أثناء عملية الترتيب والتنظيم للمادة المنتقاة. نرتب، إذن بعض عبارات وأقوال بشرى إلى مجموعتين كبيرتين حسب انتمائها لهذه الوظيفة أو تلك. لكن قد يتساءل البعض منا عن الحدود الفاصلة والثابتة بين الوظيفة التقويمية والوظيفة الأكاديمية ؟ ألا يمكن إرجاع أهم أسس القبول لأثر بذاته إلى كونه يندرج ضمن

(9) Figures I G. Genette ص. 145 وما يليها.

(10) Genette. ص 146.

اتجاه أدبي معين، ويستمد هويته من مدرسة خاصة ؟ هذه الملاحظة قد تبدو صائبة لكنها لا تنفي وجود أسس بعيدة كل البعد عن الاتجاهات الأدبية والفنية. يؤكد ابن قتيبة ذلك بوضوح حين يقول : «وليس كل الشعر يختار ويحفظ على جودة اللفظ والمعنى، ولكنه قد يختار ويحفظ على أسباب منها... أن قائله لم يقل غيره، أو لأن شعره قليل عزيز أو لنبل قائله». (11)

أ) الذات :

يذكر بشر في صحيفته بعض شروط قبول الأثر الأدبي؛ تلقى القصيدة أو الخطبة قبولاً إذا كانت نتيجة «ساعة النشاط» و «فراغ البال». القبول والرفض رهيان باختيار الذات المبدعة للحظات النفسية الملائمة. ويحدد بشر في هذا الصدد لحظات ثلاث :

— لحظة تجلب فيها الذات المبدعة «عيون الألفاظ و غرر المعاني» في أغلب صناعات القول، وهي خالية من كل خطأ.

— لحظة يستعصي فيها نظم الشعر وتأليف الخطب أول وهلة. فالقافية تحمل في غير محلها، واللفظة تنزل في غير مكانها، ولكي يلقي الأثر الأدبي قبول الجماعة، على الذات أن تتحاشى الإكراه، وتعيد الكرة في لحظة نشاط لاحقة.

— لحظة تمتنع فيها القصائد عن الانقياد لبعض الذوات، وتأبى الخطب والرسائل الانصياع لذوات أخرى.

هذا الطرح قد يدفعنا إلى تسجيل الملاحظات التالية :

أ — إن الكلام عن الاستعداد النفسي وعن لحظة الإبداع هو بمعنى ما كلام عن الموهبة وطقوسية الكتابة والإبداع. والاهتمام بهذا الجانب هو اهتمام ببعض البدييات من جهة، وبقضايا لا تلامس الأثر المنجز عن قرب من جهة ثانية. إذ ما يهم النقد ليس أشكال «التهيء» التي يمارسها المبدع على نفسه، والمناخ العام المصاحب لهذه العملية، بل يهم بالأثر المنجز العيني، وتأثيره في جماعة من المستهلكين.

ب — إن الذات المبدعة تملك أسس القبول وتتحكم فيه. الإقرار بدور الذات في صياغة شروط القبول هو إقرار بنوع من الاعتباطية والفوضى. لكن ما يثير الانتباه هو الاهتمام البالغ الذي توليه المؤلفات النقدية القديمة لهذا الجانب.(12) وإذا كان من الصعب التحديد الملموس والدقيق للموهبة، فإن الشعراء والنقاد القدامى سجلوا مجموعة من الخلاصات، التي هي نتيجة استقراء لسلسلة من النماذج العينية وهي تباشر عملية الكتابة. تصرف القدماء تجاه هذه الظاهرة بطريقة تكاد تشبه الطريقة السلوكية في تحديد الانفعال؛ فكل عملية إبداع لها تجليات خارجية يمكن أن تلاحظ وتوصف، ويمكن في مرحلة لاحقة أن ترتب أنماطاً ونماذج.

إن الموهبة ليست مطلقة وعامة، بل مقيدة ومخصوصة. ذلك ما أشار إليه بشر حين حث المبدع على اختيار فن من فنون القول يشتهي ويميل إليه؛ وذلك ما أكدّه الجاحظ حين لا حظ أن عبد الحميد الكاتب وابن المقفع كانا يحسنان اختيار الكلام المنشور دون قريض الشعر المنظوم.

وفي هذا الصدد تذكر المؤلفات النقدية القديمة شعراء معينين نبغوا في صنع الرجز، وآخرين في نظم القصيد. وقد نذهب أبعد من ذلك حين نميز بين «موهوبين» في مجال المدح، وآخرين في الغزل...

وإذا كانت المؤلفات النقدية تكاد تجمع على أن «الراحة» و «فراغ البال» هما الجو النفسي الملائم لإنتاج قصائد مقبولة وجيدة، فإن بعض النماذج العينية قد لا تؤكد هذه الفرضية بشكل صارم. فالشاعر قد لا يتوفق في صنع قصائده في فترة الراحة، ذلك أن أبا تمام، مثلاً، كان يجهد نفسه لصياغة أشعار عليها أبهة. قد يختار الشاعر الوزن والقافية، قد يختار المعجم وبعض المعاني الشعرية، لكنه قد

(12) عن الأوقات واللحظات النفسية تحدث ابن قتيبة طويلاً في كتابه الشعر والشعراء فذكر العديد من آراء الشعراء حول الحوافز والمنبهات والتجليات الخارجية للحظة الكتابة.

كما خصص ابن رشيق في كتابه العمدة باباً للحديث عن «عمل الشعر وشحن القرينة له». فذكر الأوقات الملائمة ووسائل الشعراء لاستدعاء الشعر، مقدماً نماذج عينية : بعض أحوال أبي تمام وجريير والفرزدق. العمدة ج 1 ص. 204 — 215 وفي هذا الباب أورد صحيفة بشر. وكان ابن رشيق يود أن يذكر أيضاً ضمنه وصية أبي تمام للبحثري، ولكن لأسباب توثيقية أرجأ الحديث عنها وأثبتها في باب لاحق. العمدة ج II ص. 114 — 115.

لا يختار اللحظة. بل قد يفرض عليه النظم في فترات حرجة، فترات القلق التام أو على حافة الموت. (13)

وما تجدر الإشارة إليه أيضا، أن اختيار الصنعة الملائمة للذات، قد تكون في إطار اختبار النوع الأدبي عامة، الشعر أو النثر، ذلك أنه قد تبرز، داخل كل نوع، بعض الصناعات التي فرضت وجودها على الساحة الأدبية كقيمة تداولية، وهي التي توجه قبول الجماعة بصورة أساسية. المدح والهجاء مثلا من الأنماط التداولية التي اكتسبت قوة في العصر الأموي والعباسي. وصناعة الشاعر قد تلقى رواجاً بحسب تعامله بهذه «العملة» الثمينة.

(ب) الجماعة :

الجماعة التي تملك حق القبول والرفض تتألف من عامة وخاصة. يبدو ذلك واضحا في الصحيفة. ولقد اضطر الجاحظ إلى أن يقطع كلام بشر ليحدد بعض مكونات العامة العربية، فليس المقصود بالعامة عامة الناس من فلاحين وصناع وباعة، وكل الفئات النشيطة في مجال العمل اليدوي.. «العوام — على حد تعبير الجاحظ — من اهل ملتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا، الطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق تلك الأمم (الفرس، الهند، الروم) ولم يبلغوا منزلة الخاصة منا». (14) العامة، حسب هذا الفهم، هي الجماعة التي تملك نصيبا من العقل والأخلاق يؤهلانها لمسيرة الحياة الأدبية والثقافية. الجماعة الوسطى التي تتراد الحلقات الدراسية.

أما الخاصة العربية فتتألف من الخلفاء والوزراء والكتاب السامين، ومن الأمراء وقواد الجيوش والقضاة، ومن العلماء وبعض رجال الأدب.

الجماعة، إذن حسب هذا التركيب، ليست منسجمة وموحدة، بل تحمل من التنوع والاختلاف الشيء الكثير، مما يؤكد أن قضية القبول تتأثر سلبا وإيجابا بهذا الاختلاف. تشير المؤلفات النقدية لهذه الظاهرة بوضوح ؛ تذكر أن بعض

(13) قصيدة تميم بن جميل بين يدي المعتصم، وقد قدم لقتله. العمدة ج 1 ص 194.

(14) البيان. ج 1. ص 137.

الصناعات المتقنة فنيا لقيت الجفاء والرفض لأنها لم تحترم طقوس مستهلكيها (15) ولم تراعى متطلبات المقام، فالكلام الجيد هو ما وافق المقام.

من محددات جودة الكلام «الصواب» و «الفائدة». هاتان الخاصيتان تتحددان أثناء مراعاة المتكلم لمتطلبات الموضوع المتحدث عنه من جهة وأحوال السامعين وطبقتهم من جهة ثانية. (16)

ج) الأثر الأدبي :

الأثر الجيد، حسب بشر، هو الذي يحقق درجة من الانسجام بين مكوناته والذي يراعى نمطا من التوافقات بين اللفظ والمعنى، وبالتحديد مشكلة اللفظ الشريف والكريم للمعنى الشريف والكريم.

من مميزات اللفظ الشريف والكريم أن يكون «رشيقا»، «عذبا» و «فخما» «سهلا» (الصحيفة). ومن مميزات المعنى الشريف والكريم أن يكون «ظاهرا مكشوفاً، وقرىبا معروفا...» العذوبة والرشاقة والسهولة نعوت لثمت من اللفظ يقع في الطرف المقابل للغرابة والتعقيد، في حين تظل الفخامة مرتبطة بالتعابير التقليدية الرصينة والصلبة.

ليس المقصود بالمعاني الشريفة الكريمة معاني الخاصة، «وانما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة» (الصحيفة). قد يتسائل البعض منا : ومتى يكون المعنى مصيبا ومفيدا ؟

إن المعنى يكون مصيبا ومفيدا حين يراعى المقام، ولكن أيضا حين يكون واضحا. وهنا يمكن أن ندرك قيمة مجموعة من النعوت التي ألحقها بشر بالمعنى الشريف يقول : «أن يكون معنك ظاهرا مكشوفاً، وقرىبا معروفا». (17)

تحدث الجاحظ بشكل عام عن المعاني الخفية والظاهرة، البعيدة والقريبة المجهولة والمعروفة. قال نقلا عن جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني : «المعاني القائمة في صدور

(15) رفض عبد الملك بن مروان قصيدة جرير التي مطلعها : أتصحوا أم فؤادك غير صاح... وقصيدة ذي الرمة : ما بال عينيك منها الماء ينسكب. العمدة ج 1. ص 222.

(16) يقول ابن رشيق في هذا المعنى : «وشعر الشاعر لنفسه وفي مراده وأمور ذاته».

(17) الصحيفة.

العباد، المتصورة في أذهانهم، المتخلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطيرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة وموجودة في معنى معدومة... وإنما تحيا تلك المعاني في ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها. وهذه الخصال هي التي تقربها من الفهم، وتجلبها للعقل، وتجعل الخفي منها ظاهراً، والغائب شاهداً، والبعيد قريباً» (18)

تنتقل المعاني من موقع العدم والكمون إلى موقع الوجود والحياة بفضل الذكر والإخبار والاستعمال. فبمقدار ما تستعمل المعاني بمقدار ما تصير مألوفة ومعروفة وظاهرة مكشوفة. إن التداول هو الذي يحدد، بمعنى ما، درجة وضوح المعنى ومقدار شرفه.

تحدث الجاحظ عن المعاني بشكل عام. وقد نوظف كنه هذا الحديث بصورة خاصة في مجالات بعينها فنقول: إن المعاني الواضحة الظاهرة والمعروفة في مجال الشعر هي المعاني المتداولة، معاني الشعر من مديح وهجاء ونسيب... وموضوعاته مألوفة كوصف الأطلال..

خلاصة هذا الكلام أن الأثر الأدبي الجيد، حسب بشر، هو الذي يتعد عن الوعورة والتعقيد على مستوى التعبير اللفظي، دون أن يسقط في متاهات الابتذال والذي يذكر المعاني المتداولة والمألوفة في الأنواع الأدبية.

يراعي هذا الأثر مجموعة من التوافقات (اللفظ — المعنى — الموضوع — المقام) التي تكسبه درجة من الانسجام، بين مكوناته من جهة، وفي علاقته مع المحيط الخارجي من جهة ثانية.

بعد هذا نحاول البحث عن الوظيفة البارزة في الصحيفة لتحديد طبيعة انتفاء النص النقدي فيها. وعبر القيام بعملية إحصائية عابرة يبدو أن الوظيفة التقويمية أكثر طغياناً وذلك لأن بشراً قدم صحيفته هذه لتلاميذ يعلمهم إبراهيم بن جبلة الخطابة. هاجسهم الأساسي هو أن يضعوا خطباً مقبولة تلج عالم النقاد ومستهلكي الأدب. فأبرز لهم دور الموهبة وبعض شروطها ومحدداتها. فانصبت الصحيفة على الذات وعلى المتلقي بصورة أساسية.

عينات و«وثائق» بشر :

ما هي طبيعة العينات التي اعتمد عليها بشر في صياغة صحيفته، هذه العينات التي تعد بمثابة رافعة للقول النقدي ؟

يتحدث بشر عن الشعر الموزون والكلام المنشور، عن الصنعة والقول، عن القافية واللفظة، لقد جعل كلا من القصيدة والخطبة «وثائق» للدراسة النقدية.

ومن سمات القصيدة و / أو الخطبة أن كل واحدة منهما ملقاة بشكل شفوي، وترك كل واحدة وقعا «حسنا في الأسماع»، إنها «خفيفة على اللسان سهلة»، ثم إنها مرتجلة ساعة النشاط وفراغ البال، فهي سليمة من الخطأ، ولا تنتال على المبدع إلا عيون الألفاظ وغرر المعاني.

إن بشرا يوسع — هنا — الفجوة بين «وثائقه» وتقويماته، إذ لا نعثر على قصائد بذاتها، ولا على أبيات بعينها، كما لا نعثر على بقايا خطب.. قد نفترض أن الأشعار المقصودة هي أشعار جرير والفرزدق وبشار وأن الخطب التي كانت وراء أقوال الصحيفة هي خطب علي بن أبي طالب والحجاج وزياد بن أبيه.. ومع ذلك فإن بشرا يأبى إلا أن يجعل كلامه عاما وذا صبغة شمولية.

بمقدار ما توسع الفجوة بين التقويم والأثر الابداعي، بمقدار ما يكون حضور هذا الأخير باهتا ومهمشا. كما قد يُفرغ من حملته الاجتماعية والتاريخية والحضارية، وذلك ليغدو كأداة طيبة يمكن ملؤها من جديد بمضامين ودلالات أخرى، تُفَرِّغُ قصائد جرير والفرزدق.. وخطب الحجاج من كل مضامينها التاريخية لتصبح في الصحيفة مجرد ألفاظ شريفة ومعان كريمة.

صدر أخيرا

- في بلاغة الخطاب الاقناعي. ذ. محمد العمري. دار الثقافة. الدار البيضاء 1986.
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. د. أحمد المتوكل. دار الثقافة الدار البيضاء 1986.

الشكلانية

«نقد أزمة» أم «أزمة نقد»

ذ. محمد الوكيل

هل تعتبر الشكلانية منهجاً ؟ أم تياراً مذهبياً ؟ أم آلية مستجدة ؟

تطرح بحدة أمام من يغامر في مقارنة إرث الشكلانيين عمليات التحديد الاصطلاحي وتحديد الحقل المركزي الذي يمكن حصر ذلك الارث ضمنه، ونحن في هذا الوجه أمام تاريخ متعرج تتواصل فيه العلاقات، بين الحقول المعرفية وفق نسيج غير متماسك... فهي من قبل كانت علاقات تتأسس خارجياً وتحبس نفسها في أبعاد أحادية، وتأخذ نمط التأثير المنصب من حقول ذات طبيعة ومادة وتظهر خاص، ثم تفرض بالقبر على الادب أن يتلاءم معها، فسقط النقد ومعه الأبحاث التي نمت بالدرس الأدبي في حال من الغرور الواهم بالاستقرار على الحقيقة المطلقة.

هكذا لم تُكرَس هذه «العلمانية العرضية» إلا مزيداً من الاغتراب عن جوهر الحقيقة الأدبية، بل صار الأمر الى إدمانٍ تمفصل حادٍ، بين أصل النتاج وقاعدته الرحمة «كإبداع» وبين الملحقات التي تنتسجُ عبره، وهي تؤسس «هذراً» آخر يركبُ ويلفُّ بقواعد وأنماط أخرى مغايرة.

يقول تودوروف بهذا الشأن منتقداً المنهج النفساني : «لقد أنجز فرويد تحليلات للآثار الأدبية، وهي أبحاث لا تنتسب للأدب ولكن للتحليل النفسي. والعلوم الانسانية الأخرى يمكن أن تستفيد من الأدب كمادة أولية من أجل تحليلاتها، وفي

حال ما إذا كانت تلك الابحاث ممتازة فإنها ستؤلف جزءاً من العلم المعني وليس وثيقة أدبية» (1).

إن عملية الاغتراب عن النص الابداعي من أكبر الحوافز إلى تأسيس الارث الشكلياني، ويجب أن نحمل أنفسنا من الوقوع في التفسيرات الميكانيكية التي تفضي الى استحضار نتائج منطقية فتلغى من الاعتبار كل عمليات «استقراء» لحركة النقلة الحادة التي عاشها المجتمع الروسي في تصفيته لايديولوجيا المرحلة البائدة. وكذا لا يجب أن نؤمن على البحث في ورطة «انتلجنسيا» وجذت نفسها بسرعة مزاحمة بتيار دافق من «المتعالمين» و «أوصياء جدد» على الحقل المعرفي والأدبي؛ فتراكمت في الساحة شعارات براغماتية تقرر في المسرح السياسي العملي وتجبر الكل على التلاؤم معها.

... ثم كيف يتكرس ذلك الخطأ الشائع في تفسير النتائج الشكلياني من موقعه كردة فعل لورطة النقد الأوربي العلماني باعتباره المركز المؤثر؟ وكيف يقع وبسرعة تجاوز الخصوصيات البيئية ويقع تقبل مبدأ: أن الارث «الابداعي» و«النقدي» هما أولاً وجهان لعملة واحدة، وهما كذلك يتلازمان طرديا رغم تباعد الفضاء المكاني؟

باستثناء المذهب التاريخي — كمذهب متبلور، له ما يقارب هوية علمية مضللة — والذي نجده متماسكا كإبداع وبحث ضمن بيئة واحدة «البيئة الفرنسية» كمجتمع حضاري مستقطب — آنذاك — وبيئة لغوية، فكرية هي «اللاتينية» بكل ما يميزها، باستثناء هذا النموذج، يصاب تفكيرنا المؤرخ لكل من الارث الابداعي والنقدي بما يشبه خلخلة؛ فثمة مصادر جرمانية لـ «سوسيلوجيا الأدب» بكل ما يتصل بها من اسهامات فرنسية. وكذا الأمر بالنسبة للمذهب النفسي حيث تصبح ألمانيا القرن 19 كمركز تنظيري لأهم الأبحاث التي بهرت الدارسين والمشتغلين بالمعرفة والفهم الأدبيين في كل أوروبا الحديثة.

لقد عودنا تاريخ هذا «الفكر — الغربي — الناقد» خلال مرحلته الحديثة على الأقل في بعديها المستقر والمتطور — أنه :

أ — فكر «نقدي» يتأمل باستمرار المنجزات المعاصرة له، محاولاً أن يحقق أقصى قدر من الفهم المتيقن له.

ب — انه فكر يختبر باستمرار أدواته وطرائق بحثه، وفي الحين يكتشف انها تستنزف سريعاً بين يديه، بحيث لا يكاد جيل واحد ينصرف دون مجاوزة ونقض ما كان في القريب باهراً.

فثمة النموذج السوسيري وتحقيق الشكلانيين له أدبياً.. وهناك الفلولوجيون البراغيون وشاعرية جاكسون.. فابحاث إميل بنفنست ومعه النحويون التوليديون. وكذا أعمال بارت، وأيضاً يمكن الإشارة الى النتائج المتصل بالبحث في «علم الأدب» انطلاقاً من اللغويات.

كل تلك، جهودٌ تنخرط في مساءلة لانهائية عن جوهر الأدب تحكمها علاقةُ التجاوز والخلافية.

ج — ان هذا الارث النقدي يحتزن مشروعاً مغامراً يرتبط برغبة ضبط المعالم لدى علم يطرح للمساءلة — وباتصال — مناهجه الخاصة.

د — ان العلوم الأدبية مليئة بايديولوجيات متضاربة بحكم أن الأدب نفسه هو التربة المفضلة للايديولوجيا.

هـ — ان هذا الفكر النقدي تلازمت فيه صفتان متناقضتان :

— فهو يريد أن يدرك أقصى درجة من الخصوصية حين تراه يجاهد في تخصيص كل المعطيات المرافقة للنص، سواء اتصلت بينيته أو بدلالته.

— وهو مع ذلك يجد نفسه منجراً إلى فضاء من التعميم فإذا هو بصدد عمليات نقدية تنسق تناسقاً غريباً.

ان جملة من التنظيرات، مصدرها الجذري كامن في الفكر الفلسفي — الجرمامي — كما نجد خبرات في مساءلة النصوص ذات توجه أنجلو سكسوني، ثم أخيراً نجد استقراراً على ابداعات لا تينية.

فهل هي أوروبا التي تمزقت سياسياً وأبتليت بسعار التنازع الاقتصادي تحاول ان تكفر عن إثمها فيحصل ان تكون رحاب الادب «الحصن الواقي» يلوذ به الغرب الذي خابت مساعيه في أن يستوفي انسانيته وعلمانيته وحضارته ووحدته معا؟.

هل هي أوروبا القرن العشرين وما بين الحربين وانشطارها فلسفتين ومجتمعين يعاودها ذات الصحو؟.. فكيف يقع أن يعاد لتاريخ الحلقات المعاصرة نشاطه النقدي بنفس الهمة وإن يتخير مركز ثقل جديد، مركزاً مشعاً قوي الاضاءة، فتكون الشكلانية قاعدة المباحث النقدية المستجدة؟

آن لتاريخ النقد أن يتخلص من عقدة إحالة قضية التأثير المذهبي إلى أسباب وعمليات سطحية بسيطة. فالحاجة ماسة الى إجابات أعمق وأكثر تروياً فالامر بلا شك أدهى من ان يحتزل في عملية آتحد جمعيتين ثقافيتين : «جماعة موسكو» وجماعة «أبوياز»، وجدهما بطموح في بلورة منهج جديد في دراسة الانتاجات الأدبية وخاصة الشعر، ثم يتسع ذلك الحديث في نشاط وحيوية على يد أحد أقطابها «رومان جاكسون» بتنقله بين «براغ» وجامعات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية... حيث يكون حاصل المسح.

إن آراء الشكلانيين قُدر لها الذيوغ حين أسس جاكسون حلقة براغ اللسانية التي بدورها ستحقق تأثيراً في فرنسا عند جماعة تُل كل وفي أمريكا عند جماعة المستقبلين أو أصحاب «النقد الجديد».

يعرف جان لويس كابنيس جهود الشكلانيين بأنها :

«تبار من الدراسات الأدبية تطور في روسيا بين سنتي 1915 — 1930، وينبغي وضع هذا التيار في علاقة مع ازدهار اللسانيات البنائية وخاصة مع الحلقة اللسانية لبراغ، هذه الحلقة التي تبدو جزئياً كأصل في نشأته. وينبغي خاصة وضع هذا التيار في خط المستقبلين الروس، وينبغي ربطه — بشكل أكبر اتساعاً — مع هذا التيار الأدبي والجمالي، من ملارميه إلى جويس الذي أكد على القوانين الداخلية للخطاب الأدبي، ووقف على المستوى النقدي ضد النزعة التاريخية المهيمنة».(2)

وإذا كان النقد الأدبي بدأ مع أوائل هذا القرن يواجه أزمته أو أزmates ويعيمها، خاصة المتصل منها بأدبيات مقارنة النص الابداعي، بحيث نسأل كيف ؟ وعلى أي نحو وما هي الحدود القصوى لأجترائه ؟ ... فإن النشاطات الأخرى التي

تعني بدراسة حركة تطور الابداعات وتهتم بمختلف الانظمة والقوانين التي تحكم التأثر بينها، هي بدورها مدعوة الى أن تعي قصورها في تحقيق معرفة موضوعية. الشكلانية والبنوية ! ما يجب ان يراعى ولو في مبدأ اختياري، هو ربط البنوية بالتمودج اللغوي حتى لا تقع في الانزلاق الى مفاهيم تنجزت متأخرة في التاريخ : أي يجب الامساك بالتصورات التي يعتقد أنها كانت مرجعية وإجرائية بالنسبة للشكلانيين.

وتصدنا جملة من التعريفات التي عادت بكثرة المران والاشتغال بها أقرب الى المقولات التي تصادر تفكير الزمن الأدبي المعاصر كله، وعادت نتيجة لذلك ممتنعة عن التعليل والاستقصاء، وسنكتفي بما يبدو فاعلا في النقد الشكلاني :

1 — «البنوية» نظرية لغوية تعتبر اللغة مجموعة مبنية تتحدد عناصرها انطلاقا من الترابط الداخلي الخارجي، وهذا الترابط بقدر ما ينطوي على التماثل ينطوي على خلافيات.

وتتفرع عن هذا المفهوم :

أ — ان البنية حضور عنصرين وحضور علاقة بينهما.

ب — مبدأ الخلافية الذي يجب ان يقوم بين هاذين العنصرين

2 — «اللغة شكل وليست جوهر» حسب سوسير — مادتها كل الاستعمالات، أما موضوعها فيمثل جزءا صغيرا يتحدد حسب المعايير التي يختارها الباحث.

3 — فرضية «الانغلاق» أو بمعنى أدق الجري على مبدأ نظام الدلائل المغلق ويتبع الاخذ بهذا المبدأ تنحية الكلام كأنجاز وكتأليف حر لاحتوائه على عناصر نظامية وغير قابلة للانغلاق.

4 — الأخذ بمبدأ التجريب، وهذا إبستمولوجيا يفرض تبعية الاستنباط للعمليات الاستقرائية.

كيف يتأتى نقل تكريس هذه المفاهيم على «الخطاب الأدبي» علما أن له نسيجا مخالفا فهو آلية مركبة وأخطرما في هذا التركيب ان له قابليتين متلازمتين :

— قابليته ان يصبح معنا في الخصوصية : مادام الكلام إنجازا فرديا يجري عبر

سلسلة ذات امتداد قبلي مغمور الرواية، ومثولية تلطم الإدراكات وتجاوزها. وهو كذلك ممتد في المستقبل الى فضاء لانهائي.

— وهناك قابليته الاجتماعية وتحدد بزمن وبيئة وفئات من المجتمع وفي كلتا القابليتين تلزم آليات من التحليل جد متعارضة. وذلك اكبر اشكال حاول الشكلايون اقتحامه. فمن أي موقع تصح دراسة اشكال الخطاب الأدبي ؟ من موقع لسني ؟ كيف ؟.

يقول بول ريكور P. Ricoeur «ان لدينا من جهة لسانيات بنوية تنطلق من تمسكها بالبقاء داخل انغلاق عالم الدلائل، ولدينا من جهة أخرى مهمة استدراك ما يقصيه المنهج البنيوي.. ولربما كان ما يقصيه هو اللغة حتى تصير فعلا وأنجازا وخطابات» (3).

فضمن أي مشروع يمكن أن تنخرط الشكلانية في فض مسألة الخطاب الأدبي ؟ يمكن حصر منجزاتها في المجالات الآتية.

— في «الشعر» حاولت ان تلغي «الآليات التقليدية» التي تحكم الأوزان والقوافي وافضت مباحثها الى تحصيل لآليات جديدة.

— حاولت نمذجة الحكيم الخرافي وإخضاعه لسياق منطقي متماسك (فلاديمير بروب)

— في «الرواية» تركزت على مبدأ «الحوارية» والتعدد الصوتي فيها (باختين) — تجاوزت الأدب الفعلي إلى الأدب الممكن بطرح اشكال «الأدبية» أو الخصائص المجردة للحدث الادبي.

— إنفلتت من طغيان التجريب والممارسة الى حيز التنظير. «تنظير باختين للفن — للاستيطقا واستيطقا الرواية، ومكونات الخطاب الروائي»..

— طرحت «الانشائية» كعلم جديد ساهم في فتح أفاق أخرى أمام علوم البلاغة والأسلوبيات، ونشطت وأشرت في فض معضلات الخطاب الأدبي المعاصر.

اختبار خطوة الاتكاء على اللغويات لاختراع النقد من أزمته

الأزمة في صميمها هي استغلاق الخطاب الأدبي واستعصاؤه على الفهم، بل يمكن الايغال في التجريد والتساؤل عن حدود هذا الفهم المطلوب وقياساته، إذ لم تعد تفي به الإدراكات المحصلة بواسطة مناهج، برغم جدتها وفعاليتها، تؤكدت نجاعتها المحدودة لسبب واحد هو أنها مناهج طارئة من الخارج لذلك تحول الاجتهاد إلى تحصيل أدوات منهجية من الحقول المعرفية القريبة من جنس الأدب، والتي تؤلف معه شراكة أصيلة ومن بين العلوم التي تأسس عليها، يمكن اعتبار اللغة في المقدمة، وهي عند البعض تؤلف مع الأدب «لحاما عضويا» باعتبار مادة اللغة هي أداة التشغيل المركزية في كليهما. بيد أن ثمة تمايزات يمكن بالنسبة للمحلل الأدبي تأجيل البت فيها إلى الأدوار الحاسمة التي تستهدف تأسيس علم الأدب المقارن.

ان خطوة الاقرار بانغلاقية عالم النص الأدبي من الخطوات الإجرائية التي تحسم في العلاقة بالمناهج الخارجية، وحتما يتبعها تقدير «الخطاب الأدبي» كنظام من عالم الدلائل المغلق، فيقصي الكلام كإنجاز خارجي وكتأليف حر مما يفضي بنا الى ورطة منهجية، لأن من أهم خصائص ذلك الخطاب هي انسيابه الحر منذ لحظة تشكله إلى لحظة استحالته فعالية مؤثرة داخل وسط أو أوساط حضارية.

بعض المرتكزات السوسيرية : نكتفي فيها بما يتصل — بتحديد العلاقات بين الدال والمدلول وهي علاقة تخضع للفرقة الأصلية بين اللغة (وهي فاعل اجتماعي) والكلام (وهو إنجاز فردي).

— وهناك المظهر الآلي للغة. فكل مصطلح يكسب قيمته من «خلافته» مع غيره. وقد أضاف هذا المفهوم نظرة جديدة للدليل اللغوي: فصارت قيمته تتحدد بوظيفته.

— كما أن سوسير وضع مقومات السيميائية التي تتحدد كعلم يدرس حياة الدلائل في مسار الحياة الاجتماعية.

أما مرتكزات الشكلانيين، فعندهم ان مختلف أشكال الكلام حين تنخرط في آلية الأثر تقوم بإنجاز وظائف أخرى ليست بالحصص الوظيفية المرجعية

F. référentielle بل ان جاكوبسون ألحق بها كلاً من الوظيفة التعبيرية F. expressive والوظيفة الإفهامية F. Conative والوظيفة الإثارية F. phatique وما بعد اللغة F. metalinguistique ثم أخيراً الانشائية.

— يتساءل جاكوبسون عن الاستعمال الشعري للكلام وكيف يجري قبل أن يستقر لغوياً ؟

اما ايخانبوم Ekhenbaum فيرى أنه ليس هناك جملة واحدة في الأثر الأدبي بإمكانها ان تغدو تعبيراً مباشراً عن العواطف الخاصة للمؤلف. ولكنها تمثل دائماً عملية بناء ولعب «Constitution et jeu» (4).

فما دامت العبارة «تأليفاً ولعباً» فهي :

أ — عاجزة عن التصريح المباشر عن العواطف الخاصة.

ب — يحصل استقرار الكلام خارج الزمان — المكان.

ج — الأثر آلياً، لعناصرها قيمة وظائفية.

ونفس الطرح نلقاه عند تنيانوف Tynianov. فالأثر يمثل آلية من العوامل المترابطة Systèmes de facteurs corrélatifs وان العلاقة بين عامل وآخر هي في وظيفتهما ضمن الجهاز، وفي وظيفة كل الأثر في علاقته بغيره.

— اما اجتهد شك洛夫سكي Chklovsky فتركز في إقامة نمطية أنواع السرد Typologie des récits انطلاقاً من الأوجه البلاغية.

في حين أن فلاديمير بروب V. Propp انصب اهتمامه على تحديد الوظيفة التي تقوم بها شخصية محددة انطلاقاً من نظرتها لدلالاتها عبر مسار الحدث.

باختين Bakhtine : بعد أن بحث العلاقة بين الفن والاستطيقا العامة — ركز على الفن الروائي محاولاً — عبر استقراء عضوي — لنماذج تاريخية، الإمساك بما يصح أن يغدو قواعد تحكمه.

فهو يعترف بازدهار مباحث تاريخ الفن قياساً مع العصور (السالفه) بينما يلاحظ على الجهود السابقة التي تقصد إقحام مناهج علمية في الأدب بأنها «مجرد

مغامرات» «اكتشافات» قد تبدو محسوبة بالصدفة على حقل الفن» (5) ومسبقا يمكن التنبيه إلى أخطار جديدة قد تترتب بهذا الاتجاه كإدراج «الطريقة العلمية» ومبدأ «الاختزال والنزوع إلى التقنين والتنظير» (6)

«وبالفعل فإن الطموح إلى تأسيس علم بكل وسيلة متاحة وبأسرع وقت قد هوّن عمليا من حدة المسألة وقاد إلى تفقير الموضوع المدرّس وفي حالتنا تفقير الإثر الفني الأدبي وكذا تفقير جوهره» (7). ويرفض باختين في مجال تأسيس «علم الفن» أو «علم الأدب» مبدأ العزل بل لا بد من مراعاة عضويتها داخل الوحدة الثقافية سواء تعلق الأمر بتأسيس منهج جديد أو علم فن مستقل.

«إن استقلالية الفن تتأسس ويضمنها اسهامه في وحدة الثقافة حيث يشغل مكانا ليس أصليا فقط ولكنه ضروري ولا يعوض. فإذا لم يصبح الأمر هكذا فإن استقلالية الفن تبقى مجرد اعتباط» (8).

«... ولم يكن ابتداء منهج جديد وحده محور جدلهم — يقصد النقاد — حول المناهج وليس بهذا يمكن أن نتجاوز التفكك المنهجي في ميدان تاريخ الفن : إن هذا لا يتأتى إلا مع تأسيس، وعلى نحو «آلي فلسفي» فعل واصالة الفن ضمن الوحدة الثقافية» (9).

وينتقد باختين الانشائية في إلغائها لهذا البعد الاستيمولوجي «إن الشاعرية بحرمانها من هذا الأساس الاستطقي العام الآلي. الفلسفي غدت مجانية وتافهة منذ أول اقلعها.

... والتحديد الآلي للشاعرية يجب أن يكون هو استطيقا الفن الأدبي وهو تحديد له استقلاليته عن الاستطيقا العامة» (10).

ويلج باختين على ضرورة تأسيس آلية — إستيطيقية للفن بما يميزها عن مجال المعرفة والاختلاق وما يربطها بهما ضمن وحدة الثقافة.

(5) M. Bakhtine Esthétique et théorie du roman P. 24.

(6) M. Bakhtine Esthétique et Théorie du roman P. 82.

(7) Ibid / 25.

(8) Ibid / 25.

(9) Ibid / 27.

(10) Ibid / 27.

«ولا يمكن أن نبعد موضوع بحث «الشاعرية» — وهو هنا الأثر الفني الأدبي — خارج كتلة الأعمال الصوتية في جنس آخر.. نعم ان الباحث لم يغفل ابدا الجري على مفهوم جهازى لهذا النظام، لكنه في كل حال لم يفعل ذلك بكيفية نقدية... .. وهناك من يؤكد بانه يمكن ان نلقى هذا المفهوم مباشرة في الموضوع المدروس. فمن يدرس نظرية الأدب لا حاجة به الى ان يبحث في الفلسفة الجهازية لمفهوم الاستيطقا. بل بإمكانه ان يلقى ذلك المفهوم في الأدب ذاته. حقا ان مجال الاستيطقا يوجد بكيفية أو بأخرى في العمل الفني وأن الفيلسوف لا يخلقه لكن الفلسفة الجهازية وحدها بمناهجها يمكنها أن تفهم وتدرك علميا عبر العمل الفني : المفهوم الخاص وعلاقته بالمعرفة والاخلاق ومكانه ضمن مجمل الثقافة الانسانية، وأخيرا الحدود التي يمكن أن تجري بها ممارستها»(11).

بعض ملاحظات على هذه المرتكزات :

1 — انها برغم تبعثها وتحولها الى قضايا (متفاوتة) ظاهريا فهي جميعا تسعى الى بلورة تصورات موحدة لاهم مقومات الخطاب الأدبي : «وظيفته وآليته» وهي «آلية» تتراجع في الصغر لتشمل العبارة كوحدة صغرى مؤسسة للنص أو الأثر، وتنأى في الكبر لتنظر إلى النص كوحدة نسيجية لأثر أو جملة آثار مترامنة. كما اجتهدت هذه التصورات في تحقيق نمطية مثولية تصح ان تكون مرجعية يحال عليها ما لا يحصى من النصوص.

2 — هذه التصورات — خاصة في البدء — حاولت ان تستفيد من اجرائيات «علم اللغة» تحصيلاً لدقة الفهم، وفي ذات الوقت عملت على تجاوز ذلك العلم، وذلك بإقرارها أن الأثر الأدبي ليس محض شكل يكفي التوقع عنده، ولذلك أستقر الشكلايين على «الانشائية» مخرجا من ورطة التفصيل الحاد : الشكل / المضمون. والذي أنهك تكريره الدرس الأدبي فنحا به الى نتائج قاصرة.

3 — وفضيلة الشكلايين في «الانشائية» ليست فضيلة الخلق أو الريادة بل الاستغراق والاجتهاد في تطويرها إذ سلخواها عن اللغويات وعلوم البلاغة والأسلوبية الحديثة وفتحوها على آفاق الاستيطقا العامة فاكسبت من هذا الانتاج

مزايًا جديدة دون أن تغادر تلك المزايا التي تراكمت لديها من قبل، فهي لا تسعى إلى الاهتمام بالأدب الفعلي ولكن بالأدب الممكن. ومن ثمة جاءت ضداً على النقد الذي ينظر إلى النص على أنه مكتفٍ بنفسه.

4 — التنصيص على تأسيس آلية الفن والفن الأدبي وهي بالحثم «آلية» تختلف حسب جنس الخطابات وكل رؤية أو تصوير قريب أو بعيد يجب أن يستجلى عبرها وبواسطتها.

مكناس 11 — 7 — 1985

صدر أخيراً

- الأدب المغربي المكتوب بالفرنسية. محاولة في التحليل السيميائي. ذ. عبد الرحمان طنكول. منشورات إفريقيا — الشرق. الدار البيضاء 1985. (بالفرنسية).
- أمل دنقل. عن التجربة والموقف. ذ. حسن الغري. منشورات إفريقيا — الشرق. الدار البيضاء 1986.
- نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب. د. أمجد الطرابلسي. دار قرطبة. الطبعة الخامسة. الدار البيضاء 1986.
- الجذور الفلسفية للبنائية. د. فؤاد زكريا. دار قرطبة. الدار البيضاء 1986. الطبعة الثانية.

الحدود بين المدارس اللسانية في علاقتها بالأدب، وقضية السياق والمعنى

تعتبر هذه الندوة تمة منطقية للندوة التي نشرت في العديدين الأول، والثاني، وكانت تحت عنوان «اللسانيات والنقد الأدبي».

هنا يتم التركيز على إشكالية الحدود بين المدارس اللسانية مع مراعاة ارتباطها بدراسة العمل الأدبي. لذلك تثار قضايا متعددة شديدة الأهمية، مثل قضية السياق الداخلي، والمقام، وأثر ذلك كله في تحديد المعنى والدلالة في الأدب.

شارك في هذه الندوة الأساتذة الباحثون : قاضي قدور — عبد الرحمن طنكول — لحسن الموزني — محمد الحناش — محمد العلمي — محمد العمري — محمد الولي — حميد لحمداني.

الاستاذ محمد العمري :

ليست لدينا ورقة نهائية تُحصِرُ موضوع هذه الندوة، ولكن يمكن مع ذلك اقتراح مجموعة من الآراء والأحكام التي صدرت عن لسانين نقاد أوْدُ أن تكون منطلقا للحديث وموضوعا للمناقشة وهي تدور حول الحدود بين المدارس، ومدى إمكانية التعايش والتكامل. فهل يمكن اعتبار البنيوية مرحلة متجاوزة كما ذهب إلى ذلك نيكولا ريفي في كتابه «اللغة والشعر والموسيقى» حيث يقول : إن عبارة الشعرية البنيوية، بما توحى به من تبعية الشعرية لللسانيات، ينبغي أن يكف عن استعمالها لسببين : أحدهما تمييز موضوع الشعرية، والثاني كون اللسانيات البنيوية تمثل مرحلة — وهذا ما يهمني — تم تجاوزها مع التطور الذي عرفه النحو التوليدي. وإذا أخذنا تطبيقات هذا الباحث بعين الاعتبار وجدنا الانطلاق من التركيب يتحكم في الجانب الصوتي والدلالي، ويختزنها إذ لا يسجل إلا ماله مكانة ضمن المعادلات النحوية مما يؤدي إلى

المحل في البحث عن التوازنات التركيبية بالتقديم والتأخير وتغيير بنية التركيب المنجز إلى تركيب محتمل أو مقبول حتى يتسنى إدخال العفريت إلى القمم — أي عفريت الأصوات والمعنى —، إذ يقلص هذا الجانب ويصغر حتى يمكنه أن يخضع للتركيب.

هذا هو البديل الذي قدمه ريشي، ولا أرى أنه موفق في هذا. ثم يقول في مقالة أخرى ان النحو التوليدي عليه أن يعيد النظر في ما صنعه البنيويون وأن يدفع به إلى الأمام.

ويرى جان جاك طوماس في مقاله مطولة عن «الشعرية التوليدية» نشرت في مجلة اللسان Langages : أن مظهر التعايش بين نظريتين في عصر واحد قد يكون خادعاً إذ إن إحداهما تكون في حالة صعود والأخرى في حالة تهقر — وهذه قوله لباشلار يتبناها هذا اللساني —، وينبغي أن نعرف أية نظرية تهيمن على الساحة فحسب. ثم هو حيناً يقبل بوضع التداولية بعد البنيوية والتوليدية يتساءل عن مصير التوليدية التي يتبناها : هل انتهت هي الأخرى، بظهور التداولية مع أن التوليدية في نظره ما زالت لم تكتمل بعد. ربما يقال بأنها لم تنته لأنه ما زالت هناك أبحاث تجري في التوليدية، غير أنه لا حجية لذلك. ذلك أن مقالات في البنيوية ما تزال تنشر بالرغم من أن البنيوية قد انتهت.

ثم هناك أيضاً تحولات داخل النظرية التوليدية وقد مرت بعدة مراحل، إلى أن يقول : غير أن التوليدية قد واجهت صعوبات جمة في نهاية المطاف فيما يتعلق بالسياق. فبدأت تستورد من جهات أخرى، من المنطق خاصة، حتى صار عمل بعض اللسانيين إلى ما سمي بنحو السياق أو نحو السياقات، وهو مدين بالكثير للتطور الذي عرفته التداولية. كما أورد أيضاً أنه قد لوحظ في السنوات التي أعقبت ندوات بولونيا ميل الشعرية نحو السيميائيات إذ صار الاهتمام بنظم العلامات في علاقته بالإنسان إصداراً وتلقياً مهماً. وبموازاة ذلك، كان هناك اتجاه لاستثمار الأداة المنطقية في دراسة السياقات، كما في أعمال مونطاك Montague مثلاً، ثم الأعمال التي أشير إليها عموماً بالتداولية. ويمكن هنا أن نلاحظ دلالة تحول بعض التوليديين نحو التداولية مثل أوهمان OHMANN الذي كان من المتحمسين للنحو التوليدي خاصة في كتاباته الأولى، ثم أصبح من المتجهين نحو التداولية.

هذه مجموعة من الآراء ومجموعة من انطباعات المشتغلين بالموضوع، لا أقدمها على اعتبار أنها نهائية، ولكن على اعتبار أنها من هموم هؤلاء الذين يشتغلون بالموضوع مباشرة. فأين تقع نحن منها، وما همنا بالنسبة لهذه المدارس وكيف نتصوره. وللزملاء الأساتذة ذوي الاختصاص أن يقولوا كلمتهم في هذا الموضوع. فما قمت به ليس سوى إثارة لبعض الأسئلة.

الأستاذ م. الحناش :

هل يمكن وضع نظرية نقدية من مجموعة آراء تغفل السياق وتراه حراً أي لا وجود له هذا هو السؤال.

الاستاذ العلمي :

إذا كان هذا هو المقصود، فلعل في هذا إشارة إلى الصراع المسموع ذي الصوت المرتفع الذي حصل بين البنيويين والماركسيين بفرنسا. قضية إغفال التاريخ وقضية النص من أجل النص ولا شيء غير النص، أي اللغة من أجل اللغة ولا شيء غير اللغة. إذا كان هذا هو المقصود، فلعل في هذا إشارة إلى أحداث تاريخية بعينها : موقف البنيوية بعد أن أصبحت تياراً في النقد، وهي في الأصل تيار في اللسانيات، موقف البنيوية في النقد الأدبي من باقي المدارس النقدية الأخرى. ونحن نعرف أن المدرسة الاجتماعية أو المدرسة

الأيديولوجية كانت تهم بالنص باعتبار أن له دوراً في المجتمع وباعتبار أنه نتاج لحركة المجتمع. البنيويون النقاد نظروا إلى الإنتاج الأدبي باعتبار أنه نتاج لغوي. وهنا تطرح قضية السياق. بهذا المفهوم، فهي قضية الحدود بين المدارس اللسانية. بمعنى هل قامت علاقة بين البنيوية والماركسية مثلاً. لقد قامت علاقات لا حدود، علاقة التداخل والتخارج بين المدارس النقدية — لا المدارس اللسانية —. فهتم من الأخ العمري أن هناك استعانة بمفهوم السياق بالنسبة للتداوليين. وهذه الاستعانة لم تكن عند من سبقهم. هذا موضوع آخر. إذا كان الموضوع بالصورة الأولى فهو علاقة المدارس النقدية فيما بينها. إذن المطروح الآن علاقات المدارس اللسانية. أما عن تطبيقاتها في النقد، فهذا موضوع آخر.

الأستاذ م. الحناش :

حيناً أتحدث عن السياق، فأنا أعرف أن هناك اختلافات وحدوداً قائمة بين النظريات اللسانية كالنحو التوليدي والتداولية. فأين يختلفان؟ أتصور أن محور الاختلاف هو السياق. وطبعاً هناك أشياء أخرى كعلاقة الفرد باللغة مثلاً... إذن، لكي أفهم هذا الفرق ينبغي أن أعرف أن النحو التوليدي والبنيوي كان لهما موقف من إدخال السياق كشيء خارج لغوي في دراسة الأشكال على اعتبار أن اللغة في النحو التوليدي أو النحو التأليفي هي مجموعة رموز. هناك لغة طبيعية وبعدها لغة التواصل. والنحوان يغلغلان السياق. فالأشكال التي وضعها هاريس للغة أو المعجم الذي يبنيّه كروس Gross لا يبينه على السياق. بل يعتبر أن تعريف الوحدات والعناصر تدخل فيه الدلالة. والدلالة ليست عملية مجردة بل لها قوانين. إنها مستوى شكلي، وعبارة عن أشياء يمكن ضبطها، هناك بنيت لها علاقة : الفاعل مثلاً ما طبيعته. هل هو مقيد أم غير مقيد، إنساني أم غير إنساني؟ هذه القواعد التي كانت عند تشومسكي في النموذج الثاني. إن للدلالة قوانين، وبمجرد أن نصنع القوانين لمجموعة من العلاقات، فإننا ننفي السياق، لأن السياق لا يخضع للقانون بل للمناسبة. ويمكن أن نطرح سؤالاً ما الفرق بين السياق والمقام. أنا أعتبر أن السياق هو داخل البنية وأن المقام هو الخارج. هناك مدارس تستعمل نوعاً خاصاً من السياق. فما هو هذا النوع؟ إنه ينشأ من خلال توزيع العلاقات داخل البنية اللغوية.

الأستاذ قاضي قدور :

في البداية، من الضروري رفع اللبس المصطلحي الظاهر في تدخل الأستاذ الحناش فيما يخص السياق. فالمعروف من خلال النظريات اللسانية أن هناك تمييزاً بين السياق Contexte الذي هو لساني، والمقام Situation الذي هو خارج لساني. لكن رغم ذلك، فالتطور النظري للبنية النظرية للنحو التوليدي مثلاً — لأن البنيوية في شكلها الأورتودوكسي لا تعتبر حتى السياق — أقول... عبر التطور النظري للنظرية التوليدية هناك إدماج للسياق في مرحلة أولى. بعد ذلك، وبعد تطور النظرية المعيار الموسعة وقواعد روس Ross حول الأعمال الانجازية اضطر المنظرون في هذا الإطار إلى ادماج المقام وخصوصاً ما يتعلق بالمضمرات وهو كل المستويات الدلالية التي تتجاوز المعنى اللفظي والتي لها علاقة بالنتج وبنائه لدلالة معينة. لا بد إذن من رفع اللبس الحاصل في المصطلحات المستعملة قبل ربط السياق أو المقام بالنظريات اللسانية وتعاملها مع النقد الأدبي.

الأستاذ م. الحناش :

بالنسبة للسياق الذي كنت بصدد الحديث عنه قبل قليل، أريد القول بأن كلمة السياق، الآن، لها معنى شكلي بالنسبة للنحو التأليفي. ليس هناك سياق مجرد ولا مقام مجرد في التحليل التركيبي بالدرجة الأولى. هناك السياق بمعنى العلاقات التي تنشأ، أي أنه مبني على التوزيعات. فالسياق إذن، تجريد ويدخل كعنصر

يمكن أن توضع له مجموعة من القوانين. أما المقام فلست أدري كيف يمكن أن يكون في مدرسة ما... وهنا يمكن أن نتساءل هل التداولية توظف السياق أو المقام ؟

الأستاذ م. العلمي :

لربح الوقت، لنتفق على أن السياق مفهوم لساني داخلي ومن انتاج الجملة، وأن المقام هو مفهوم خارج لساني، نتاج المجتمع.

الأستاذ طنكول :

أظن أنه قد تم رفع اللبس إلى حد ما حول مسألة السياق والمقام. ولكي نتقدم في النقاش يمكن القول إن هناك مدارس متنوعة ومختلفة — وهذا شيء معروف — وأقصد المدارس اللسانية. وكل مدرسة، رغم خصوصية منطلقاتها النظرية، تحاول أن تقدم منظورا وتحليلا للغة. واستنادا إلى هاته النظريات — منها مثلا النظرية البنيوية أو النظرية التداولية أو المدرسة الوظيفية — فقد عمل بعض النقاد على توظيف منطلقات ومبادئ في تحليلها للنص. لكن هناك اختلاف في الموضوع — وأستسمح اذا عدت للحديث عما سبق الحديث عنه — فموضوع اللسانيات هو اللغة بينما موضوع النقد هو النص. لكن النص يختلف من جنس إلى آخر. فالنص الروائي ليس هو النص الشعري، والنص الشعري ليس هو النص المسرحي. وهذا الاختلاف في الجنس يفرض تعاملنا نقديا له خصوصيات إذ نجد أشياء في الشعر مثلا لانجدها في الرواية، ونجد أشياء في النثر الشعري لا نجدها في الشعر.. إلى غير ذلك. أي أننا حينما نتكلم عن النص أرى من الضروري التطرق إلى هذه الايضاحات. أعود الآن إلى المدارس اللسانية — مثلا المدرسة البنيوية أو المدرسة التداولية، في الحقيقة إنها حاولت أن تستفيد في إزالة التباس بعض الجمل بالرجوع إلى المقام. فالمقام أساسي. هناك شيء أساسي أريد التحدث عنه فيما يخص المدارس وهو نظرية الملفوظية l'énonciation وأفعال اللغة Les actes du langage ونظرية مضمرات الخطاب. théorie des présupposés du discours التي تحدث عنها الأخ قاضي. حينما نريد أن نؤرخ للسانيات فإن نظرية الملفوظية l'énonciation هي محاولة دراسة الضمائر والأدوات الرمكانية. لقد حاولت هذه النظرية أن تقدم أشياء لم تقدمها البنيوية أو التوليدية المرتبطة بتحليل الجملة في ذاتها وبتربكها الداخلي، أي أننا نتنقل من العلاقة الداخلية البحتة إلى علاقة الجملة المنطوقة، أي أننا نتنقل من السياق إلى المقام، إلى المنتج.

هذه المدارس الثلاثة — البنيوية والتوليدية ونظرية الملفوظية قدمت أشياء كثيرة في معالجة النقد للسياق، ولكن لا بد من الإشارة إلى أنه إلى حدود الخمسينات والستينات — إذا غضضنا الطرف عما قدم من تحليل ونظريات من جانب الشكلايين الروس — فإن النقد كان يتركز أساساً على الجانب المرجعي سواء الحياتي الشخصي أو الواقع أو إلى غير ذلك، ولم يكن هدفه هو النص في حد ذاته أو التفكير في جنسه. أي أن موقع النص كان هو الهامش، والموضوع المركز هو الوسط الاجتماعي التاريخي. على ضوء اللسانيات أصبح النص هو المركز وأصبح المجتمع والذات والمحيط هو الهامش. وقع إذن انقلاب في معالجة النص الأدبي. في رأيي، إذن لا بد من الإشارة إلى هذه المسائل :

اختلاف النظريات اللسانية واختلاف التيارات النقدية واختلاف الأجناس الأدبية.

الأستاذ موزولي :

أترك مشكل السياق جانبا لأنني اعتبره محورا يحتاج إلى نقاش. فأنا فهمت مما قيل أن السياق يمكن أن

يكون المرجع والإحالة. سأعود إلى الحدود بين المدارس اللسانية في علاقتها بالنقد الأدبي. هناك أولاً الحدود ثم المدارس اللسانية، فالنقد الأدبي فيما يخص الحدود أعتقد شخصياً أنه لا يمكن الحديث عن الحدود بين المدارس اللسانية في علاقتها بالنقد الأدبي إلا بدراسة تطبيقية لبعض المناهج. فيما يخص الحدود لابد من الانطلاق من دراسة تطبيقية لنموذج من الأجناس الأدبية وإلا فإننا سنكرر ما قاله نيكولا ريفي وجان مولينو وغيرهما فيما يتعلق بتطبيق اللسانيات في ميدان الشعر مثلاً. هذا جانب. النقطة الثانية وهي المدارس اللسانية وقد تحدثنا عنها سابقاً. الإشكالية الثالثة وهي النقد الأدبي. واعتقد أن هذا المحور يطرح الحدود بين المدارس اللسانية في علاقتها بالنقد. وهذا الإشكال يخص النقد. لماذا؟ أعتقد أنه يجب أن نغير في النقد انطلاقاً من كتابات رولان بارت Barthes وتودوروف Todorov وغيرهما. فالنقد يتمحور حول ما يمكن أن نسميه بالنقد الأدبي الذي يختلف عما كان يقصد منه في القرن التاسع عشر، وعلم الأدب. وإذا عدنا إلى كتابات تودوروف نعرف أن هناك ثلاث مستويات: النقد والقراءة والوصف. إذن، أعتقد أن مشكل الحدود بين المدارس اللسانية، إذا كان لابد من طرح ذلك، يجب أن تطرح في علاقتها بعلم الأدب لا بالنقد. لماذا؟ لأن النقد الآن هو إعطاء مفهوم واحد للنص. وهنا لا أرى أي تدخل لللسانيات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالأعمال التي يقدمها تودوروف وبريمون Bremond وكريماس Greimas لا تدخل ضمن إطار النقد الأدبي بل ضمن إطار علم الأدب. هناك من يسمي هذا العلم بالسيمياء. وهناك من يسميه بمنطق الإمكان السردي Logique du possible narratif. وتودوروف يسميه الشعرية. النقطة الثانية وهي علاقة اللسانيات بعلم الأدب. إن اللسانيات باختلاف مدارسها تستخدم دائماً كنموذج. إنها نموذج فقط، لذا فهي لا تعطي مفاهيم للنقد الأدبي أو لعلم الأدب. إن اللسانيات منطلق فقط. نأخذ منهجية اللسانيات في دراسة اللغة البشرية والأنساق غير اللسانية، ونحاول إيجاد نفس التركيب في النص الأدبي. فعندما يدرس الناقد الأدبي الانتاج الأدبي فهو يحاول أن ينطلق من هذه المستويات الثلاث، ويحاول أن يستخلص قواعد المستوى الفونولوجي والمستوى التركيبي والمستوى الدلالي، ولكن هذه القواعد تختلف جذرياً عن القواعد التي توصل بها اللساني في دراسته للغة. هذه فكرة أساسية ينبغي الالتفات إليها. إن موضوع السميولوجيا هو دراسة الانظمة غير اللغوية، وأيضاً الانظمة اللغوية (دراسة الأدب). إذا كانت السميولوجيا هي علم العلامات فإن سميولوجيا الادب مشكل عويص، إذ كيف نحدد ما هو أدبي؟ كيف نحدد الادبية — هنا اتفق مع الاخ طنكول حين قال ان الادب اشكالية — فكل هذه القضايا ما تزال موضوعاً للبحث.

حققت السميولوجيا عدة نتائج، لكن في مجال ضيق، وهو دراسة اشكال التواصل، ما يعرف الآن بسميولوجيا التواصل والابلاغ. (وأنا أفضل اسم سميولوجيا اللغويين، لأن برييتو ومارتيني وغيرهما هم لغويون بالدرجة الاولى).

تختلف سميولوجيا النص عن سميولوجيا الدلالة، سواء من حيث الاهداف أو من حيث المنطلقات. يستفيد الشعر مباشرة من اللسانيات — دراسة جون مولينو تثبت ذلك — أما القصة القصيرة والرواية فتجدان صعوبة في تطبيق بعض المصطلحات اللسانية، مصطلح العلامة مثلاً، له مدلول في اللسانيات، وله مدلول آخر مغاير في الادب.

هناك اللسانيات كنموذج وهناك علم الادب، ويمكن القول بالتالي أن هناك لسانيات اللغة ولسانيات النص الادبي، يتشابهان في الاسم ويختلفان في الجوهر: في المنطلقات، في الوصف، وفي النتائج. وبالإمكان ان اقدم بعض النماذج التي تثبت انتقال العديد من التصورات اللسانية الى الادب وما طرأ عليها من تغيير.

ذ. حميد الحمداني :

ارجو ان نعود الى مناقشة المحاور التي بين أيدينا : اي الحدود بين المدارس اللسانية في علاقتها بالنقد الادبي، وقضية السياق.

بالنسبة للملاحظة ذ. العلمي حول الفرق الاساسي بين الدراسة اللسانية والدراسة السوسولوجية حول قضية السياق أو المقام، أذكر في هذا الباب، أن بعض المدارس النقدية التي لها استفادة معينة من اللسانيات حاولت أن تدج المقام في البنية اللغوية، أي في مستوى التوزيع — كما قال ذ. الحناش — مثال ذلك سوسولوجية النص الادبي عند باخтин. نذكر أن باخтин في كتابه «الماركسية وفلسفة اللغة» انتقد سوسور، وخاصة في مسألة الدليل المجرد، وأعتبر أن اللغة لا يمكن أن تكون مجردة بهذا الشكل المطلق. وان ما هو ايدولوجي واجتماعي حال في الدليل اللغوي. معنى هذا أن قضايا الصراع الاجتماعي والصراع الايدولوجي والقضايا المحيطة بانتاجية الادب كلها تلج الادب حين ينتج. ونعثر في النص الادبي على اشارات وعلامات نحيلنا على المقام.

ذ. محمد العلمي :

هذه القضية تثير مشكلة الحدود بين المدارس اللسانية أولا والمدارس النقدية ثانيا. اشارة ذ. الحمداني الى باختين يذكرونا بتطور البنيوية. فالبنيوية لو ظلت محافظة على استقلالها وتجردها عن الواقع، وظلت طاردة للمقام، لحكمت على نفسها بالانغلاق ونحن نعرف ان البنيوية وجدت مستقبلا لها فيما سيرف بالبنيوية التكوينية التي ادخلت المجتمع واعتبرته مكونا من مكونات النص الادبي. وعلى هذا الاعتبار ما كان خارجا أصبح داخلا أو لنقل : المقام أصبح سياقاً. هنا — كما تلاحظون — المقام الذي كان خارجا أصبح سياقاً وأصبح وظيفة من وظائف الكلام. ليست الحدود بين المدارس اللسانية حدودا مجردة بل هي تطور وتحاور. البنيوية لم تعد بنيوية أصبحت ان شئت ماركسية.

وهذا هو الحوار الذي فرض على البنيوية من أجل ان تتطور ونحن نعرف أن البنيوية عند بعضهم هي فلسفة موت الانسان، لانها لا تنظر للانسان بل للاشكال المجردة : اللغة من أجل اللغة ولا شيء سوى اللغة. فالبنيوية من أجل أن تتطور حاورت الماركسية وحاورتها الماركسية وأصبح ما كان خارجا داخلا.

ذ. محمد الحناش :

اعود الى قضية أثارها الاستاذ طنكول تتعلق بمشكل الغموض، لقد قال بان المقام يتدخل في تحليل الغموض، وأضيف بان السياق أيضا قد يساهم في تحليل الغموض. فقيما يتعلق بالبنية اللغوية يمكن ان نحل داخل السياق دون اللجوء الى المقام «ضرب زيد عمرا» على سبيل المثال يحتوي على سياقين، وذلك اعتبارا لإرادية او لا إرادية زيد، اذ حين يكون زيد اراديا فنحن امام معنى وحين يكون لا اراديا فنحن امام معنى آخر. الغموض في حقيقة الامر أساسه تواجد بنيات متداخلة في بنية واحدة يجمعهما ما يسمى بـ homophonie إذ نكون امام فعل واحد (ضرب)، لكن هذا الفعل يحتوي على بنتين. ويمكن ان نطور السياق عبر خلق سياق توزيعي آخر داخل البنية : (ضرب الامر السكة)، (ضرب فلان موعدا) فبمقدار ما يخلق توزيعا يخلق سياقاً جديداً.

اثرت قضية اخرى : وهي مشكل اللغة والنص، اللغة ليست هي النص حسب ما سمعت. قد نتفق، ولكن ما هو النص ؟ أليس هو متوالية من البنيات اللغوية ؟

ذ. قدور قاضي :

لدي ملاحظة اولية حول مسار النقاش. اعتقد أنه ما زال مستوى النقاش لم يحدد بدقة. بمعنى هل سنتناول حدود المدارس اللسانية وعلاقتها بالنقد الادبي في عمومياتها، ام في بعض الجزئيات التقنية، او ربما التقنية. وهنا لا نكون مخلصين للموضوع المركزي.

بعد هذا اقول : ان التفرقة بين اللسانيات والادب — كما يرى ميشونيك — هي تمييز اعتباطي، يحكم ان اية نظرية يجب عليها أن تحدد موضوعها. فالموضوع الذي تناقشه هو موضوع متشابك، موضوع ربما أدى اليه تطور النظريات اللسانية بمعنى أن اللسانيات تكشف نفسها وموضوعها عبر تعميق التفكير في اللغة وتحليلها.

يبني الموضوع المدروس علاقة جدلية بين النظريات اللسانية ومسألة الدلالة. لكن كيف تُبنى الدلالة وهي متعلقة — كما قال ذ. العلمي بالارجاع. وحين تدرس الدلالة في علاقتها بالارجاع تبرز عناصر مختلفة، منها : المنتج، منها مجال أو ظروف الانتاج .. فالنظرية المتناوِّلة لهذا الدرس يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كل هذه العناصر. إن اللغة كما جاء في كلمة الأستاذ لحمداني كنص وكتوزيع تحتوي على صور للمجال نفسه، فاذا لم تكن هناك علاقة جدلية على شكل صور أو تصور، فلن يكون هناك تواصل ولا استعمال للغة. فلا بد من تصور الذات المستعملة والفاعل المستعمل في اطار سوسولوجي للاستعمال اذن فاشكالية لمس وتحديد مستويات الدلالة مطروحة في دراسة النظريات اللسانية. النظريات اللسانية الحالية تستفيد من التحليل النفسي، ومن المادية التاريخية، كما تستفيد من علم اللسانيات كعلم ضيق لتحديد اشكال الدلالة والارجاع.

ذ. عبد الرحمان طنكول :

ان قضية السياق مرتبطة بموضوع الدلالة. فالسياق يعمل على ازالة اللبس الذي قد يحف بعض الجمل. ويحدد السياق المعنى الدقيق. تختلف الدراسات اللسانية مع النقد الأدبي في تعاملها مع السياق، وهذا راجع لاختلافهما في تصورهما للسياق نفسه.

النظريات البنيوية في النقد الادبي التي تنطلق من مبادئ اللسانيات البنيوية تبحث عن المعنى انطلاقاً من سياق معين، سياق بنيات الجمل والمستويات المتعددة، كالمستوى الصوتي والصرفي والتركيبى والبلاغي. فهي تبحث عن المعنى انطلاقاً من هذه المستويات.

يستند النقد الماركسي أيضاً وفي بعض اتجاهاته الى نوع من اللسانيات، يعتمد باختين على اللسانيات البنيوية، وينظر الى السياق بمنظور معين.

السياق اذن مرتبط ارتباطاً جدلياً بمسألة المعنى — وهنا اتفق مع ما قاله الأستاذ قاضي — والاختلاف الحاصل داخل اتجاهات النقد الحديث التي تطمح لبناء نظرية ثابتة للأدب يُتَّعَمَّ من اختلاف في تصور المعنى. هناك نظريات تقول بوجوب الاستغناء عن المعنى. هذا ما ذهب اليه جاكوبسن في دراسته «لقطط بودلير». إنَّه يَسْتَنِدُ الى مستويات معينة، صوتية وتركيبية، لكن الجانب الدلالي غائب. وذلك هو ما يؤاخذ عليه جان موليно الذي يؤكد ان لا مجال للاستغناء عن البعد المعرفي للنص، اذ المعنى والسياق مرتبطان بالبعد المعرفي، بمعنى حضور التاريخ والمجتمع : اي حضور فلسفة معينة ذلك أيضاً هو رأي بارت الذي يقول بان النص مجال معرفي.

السياق مرتبط بالمعنى، وبالبعد المعرفي للنص، والمدارس تختلف في تعاملها مع السياق باختلافها حول المعنى الذي تبحث عنه، واطن ان هناك تكاملا بينها، ولا يمكن ان نضع تميزا ترتائيا بين هذه المدارس ونفضل بعضها على بعض. لكن هناك مخوفات سجلها العديد من الدارسين مثل مولينو وميشونيك، مخوفات من جعل اللسانيات نموذجاً لتحليل الادب، لان هذا التصور يؤدي الى نفى البلاغة والاسلوبية والمنطق والفلسفة وغيرها، ويؤدي كذلك لنفي محاولات الجبر والحساب والدراسة العروضية...

ذ. محمد العلمي :

لقد تقدمنا في النقاش حول هذا المحور. والتقدم يتلخص فيما يلي : ان الحدود بين المدارس اللسانية في علاقتها بالنقد الأدبي هي حدود تقوم على مبدأ كيفية بناء النص لمعناه ؟ هل يبنى معنى ام لا يبنيه ؟ البحث عن المعنى قضية مركزية، وتقوم الحدود فيها بين الاتجاهات اللسانية والنقد الادبي انطلاقاً من هذه الفكرة.

ذ. لحسن موزوني :

أظن ان هناك لبساً يجب ازالته ونحن نتحدث عن السياق، يجب ان نميز بين الدلالة والتأويل، فالتطرق لدلالة النص لا يعني تأويله والمدارس اللسانية التي تبحث في الدلالة تهدف الى استخلاص القواعد الاساسية التي تنتج من خلالها الدلالة، ولا تقدم تأويلاً معينا للنص. وهذا هو الاتجاه السميولوجي الذي يمثل غريماش وغيره.

التأويل مسؤولية فردية يتحملها الشخص الذي يُوقَّع النص اما الدلالة فقضية أخرى. التأويل مرتبط بالفرد وبعناصر خارجية تؤثر فيه.

يهدف البحث في الدلالة الى ايجاد القواعد العامة التي تتحكم في انتاج المعنى اي كيف ينتج النص الادبي دلالاته. ونلاحظ من خلال بعض النماذج المستعملة الآن أن قضية السياق تبدو غير مطروحة، عند كرىماس مثلاً.

ذ. حميد حمداني :

طرحت قضية الدلالة — أو ما يسميه الاستاذ موزوني المعنى الاجتماعي للنص — لذلك أعيد النظر في المسألة التي أشرت اليها سابقاً عند باختين : وهي أن السياق الذي يولد الدلالة له مكونات داخل النص على شكل علامات وإشارات تُحِيلُ عليه. حين طرَحَت قضية الدلالة في علاقتها المثلقي، لوحظ ان جماعة من المثلقين قد لا يستقربون من النص الواحد نفس الدلالة. هل يعود هذا الاختلاف للأفراد ؟ أم يرجع أيضاً للإمكانيات الموجودة داخل النص ؟ ان هناك إمكانيات تسمح لعدد من الافراد بتأويل النص عدداً معيناً من التأويلات، لذلك اعتقد ان مسألة التأويل ليست مرهونة بالأفراد فقط، بل أيضاً مرهونة بالنص، لان النص له إمكانيات متعددة تمنحه قابلية التأويل المتعدد. وفي هذا الصدد لا يمكن أن نبتعد عن اللسانيات لتعانق السوسولوجيا، باعتبار مشروعيتها في تحديد قضية السياق. ان السوسولوجيا لا تُرجِعُ التأويل الى الفرد باعتباره فرداً، بل باعتباره — كما قال ذ. موزوني — مجموعة من العناصر الخارجية المؤثرة فيه. وفي هذه الحالة لا يصبح التأويل مسألة فردية، بل مسألة جماعية، اي أن الفرد داخل جماعة يقدم تأويلاً معيناً للنص. والنص في هذه الحالة لن يأخذ عدداً كبيراً من إمكانيات التأويل، انه يحتوي على ثلاث او اربع إمكانيات في مستوى التوزيع، تسمح لثلاث او اربع تيارات نقدية أن تحلل النص بأشكال مختلفة، وكل تحليل يأخذ من النص او على الاصح يجتزىء من النص المقاطع المؤيدة لنوعية الرؤية التي انطلق منها. وهكذا

نرى أن النص ذاته يحمل في تضاعيفه تعددية دلالية هي بمثابة امكانيات مختلفة للتأويل.

ذ. محمد العلمي :

استطيع ان اكرر مجددا أننا على طريق انجاز خطوات مهمة في هذا المحور. ذلك أن ذ. موزوني تفضل فميز بين التأويل والدلالة. وكنا سننسى أمورا مهمة لو لم يذكرنا بالتمييز بين التأويل والدلالة. انا وافقه في التمييز، ولكن يجب ان يكون تمييزاً ذاتاً وظيفية وليس تمييزاً اعتباطياً. لماذا تنكسر اتجاهات نقدية بعينها على اللسانيات نموذجاً ومنطقاً أو قياساً — كما قال ذ. موزوني — نحن نميز بين التأويل والدلالة، ومن هنا تأتي مشروعية اتكاء النقد على اللسانيات. ولكن يجب ان نطرح السؤال التالي : هل غرض النقد ان يقدم لنا كيف يبنى النص معناه ؟ ما أظن أن ذلك هو غرض النقد. لو كان هذا غرضه لصح أن يقال ضَعُف الطالبُ والمطلوب، بمعنى ان النقد سيصبح عملية آلية ميكانيكية لا قيمة لها. لماذا ؟ لأنني أفترض أن اللسانيات تشتمل بالنصوص غير الممتازة. أما النقد فيشتغل بالنصوص التي نحن ملزمون بتسميتها بالنصوص الممتازة، وضعوا ما شتم من الأقواس حول كلمة ممتازة، النقد اذن يهتم بالنص الممتاز، هذا النص الذي سماه الأستاذ لحداني بالنص المفتوح ذي الدلالات المتعددة، وأسميه أنا «النص» بامتياز. غرض اللساني أن يبحث عن دلالة النص، وغرض الناقد، لا أن يبحث عن دلالة النص وإنما أن يؤول، أي أن يبحث عن الدلالات المتعددة الممكنة، وهو ما يدخل في باب اللبس، ومفهوم اللبس او الالتباس ليس بسيطاً في مجال الأدب، فاذا كان كذلك في اللسانيات حيث نعالجه مرة بالاعتداد على السياق، ومرة بالاعتداد على المقام، فإن اللبس أساس النص الأدبي وهذا ما جعلني أسمى النص الأدبي بأنه «النص بامتياز» لأنه مبني على الابهام والتميز، أما النص اللساني فهو نص بسيط بخلاف النص الأدبي الذي ينبغي اعتباره نصاً مركباً، هنا تظهر أهمية وضرورة التمييز بين الدلالة والتأويل، ولنعلم أن التأويل ليس رجماً بالغيب، إذ ان وظيفة الناقد الأدبي هي التأويل، وقد تكون النتائج متضاربة ومتناقضة، ولكن وظيفة الناقد أن يؤول ما دام النص ليس له دلالة معطاة ومطروحة.

الأستاذ طنكول :

اسمحوا لي لو قلت بأنني لا أرى — كما قيل — بأن اختلاف المدارس النقدية، أو اللسانية، يكمن في تعاملها مع النسق، وفي تعاملها مع الدلالة. أظن أن التمييز بين التأويل والدلالة لا ينطوي على شيء أساسي، لأن البحث عن الدلالة هو التأويل نفسه. وهذه مسألة بدئية، وحتى غريماز أو تودوروف عندما يحاولان تفكيك بعض النصوص الابداعية يتجهان إلى التأويل.

ان التمييز الذي أراه ممكناً قد يكون بين التأويل، والهرمينوطيقا فهذه الأخيرة تستند إلى معطيات فلسفية أو تصورات مرتبطة بالتاريخ إلى غير ذلك، لكي تغطي معنى من المعاني النسبية — فالعنى دائماً نسبي بالنسبة للنص — وكيفما كان التحفظ الذي يستخدم من طرف بعض النقاد (تودوروف مثلاً) أو حتى من طرف بعض السيميائيين — وذلك عند ما يقولون بأننا نبحت في ميكانيزمات النص، ولا نبحت في معناه — فهناك بعض المفوات الأساسية المتمثلة في الغياب التام لكل بحث عن المعنى. نجد «جاكوبسون» وحده الذي يرى بأن كل مستوى من مستويات النص يعزز معنى معيناً. بما في ذلك المستوى الصوتي، فبالنسبة للسرد مثلاً يتجلى ذلك في الدراسة المنطقية، لأن البحث في البنية العروضية لبيت شعري مأيمائل تماماً البحث في متتالية (Séquence) سردية، هناك اذا دلالة تنتج عن التحليل الصوتي أو التركيبي، اذن هناك تأويل.

فإذا سميت شخصاً ما في قصة معينة «بالمعتدى» — مع أن غريماز مثلاً لا يشحن هذه التسمية بالمعاني

السيكولوجية او السوسولوجية — فإنني أجد في هذا توجيها معينا، اختياراً لوجهة نظر معينة وسأكون اذن أمام تأويل واختيار محددين.

وفيما يخص التأويل المرتبط بالفرد — ومن خلال الفرد المجتمع — أقول : فيما يخص تبني مثل هذا الموقف أرى أنه بمثابة إساءة للنقد، لأن هذا يجبرنا الى تقبل ما يسمى بالاسقاطات، فالناقد يسقط هنا لاوعيه، أو أن الذي سيتحدث عبره هو التاريخ أو المجتمع، ففي تعامل الناقد مع النص تكون هناك مسؤولية خطيرة لان النص ليس فيه معنى ثابت ومحدد، وهذا شيء متفق عليه كيما كانت النظريات النقدية. هناك فقط مستويات، وكل مستوى يقدم لك معنى معينا. وان ما يمكن أن نسميه «مستويات القراءة» يوضح هذا التصور.

في علم العروض مثلا — وهو ميدان له أهمية كبيرة — يكفي أن تكون هناك حركة قد وضعت في مكان ما، ولم توضع في غيره حتى يتغير المعنى بشكل تام. والامر يمكن أن ينطبق أيضا على الجمل البسيطة العادية :

أتريد الخروج ياسيدي ؟

فاذا تم التركيز من حيث الصوت على الاحرف الأولى فان معنى الجملة سيختلف عما لو ركزنا على الحروف الأخيرة. هذه فقط جملة ملاحظات كنت أود توضيحها.

الأستاذ الحناش :

أريد أن أحدد مجموعة من الأشياء تتعلق بنفس مشكل الدلالة والتأويل. في الأول تحدثت عن الدلالة باعتبارها ذات قواعد شكلية مبنية على أسس ملموسة. كما أن الدلالة في هذا الاطار مقيدة بالتركيب والمعجم، لأنه في الوقت الذي نضع أمامنا نصا لابد أن نجد فيه مجموعة مبنية اعتمادا على مجموعة من المعطيات المعجمية المركبة في اطار بنيات لغوية. والكلام اذن عن الدلالة هو كلام عن قوانين مقيدة بقوانين اخرى متسلسلة. وقضية المعنى ليست في مستوى واحد مع قضية الدلالة. وكذلك التأويل فهو شيء آخر، فالبحث عن معنى في النص يمكن أن يكون انطلاقا من مجموعة من الجمل داخل النص، لكن قضية التأويل تتوقف على قناعة الشخص، فاذا لاحظ وجود رمز في النص فإنه يمكن أن يعطيه تأويلا خاصا، وفي هذا الاطار تتعامل كل مدرسة بشكل يختلف عن المدارس الأخرى.

ولا يمكن أن نقول بأن النحو البنيوي لم يهتم بالدلالة، هذا لا يمكن. ذلك أنه كان يهتم بالأشكال المقبولة فقط، كما أن النحو التوليدي — مادام لا يتجاوز نطاق الجملة — فإنه يبقى في مضمار الدلالة.

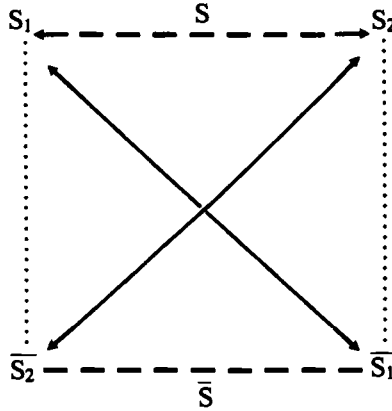
هناك مدارس أخرى ألفت مشكل علم الأصوات مع أن لعلم الأصوات عدداً من المعطيات تحدد دور المصوتات في الدلالة — مثلا — على عنصر الزمان أو في الدلالة على علاقة الشخص مع اللغة ذاتها.

أما كيف يمكن ضبط كل هذا التفاوت بين المدارس اللسانية في علاقتها بالنقد الأدبي، فإن ذلك يحتاج بالفعل إلى كثير من الجهد والدقة.

الأستاذ الموزوي :

لازلت — شخصيا — متشبها بالفرق بين الدلالة والتأويل. لماذا، لأنه في اعتقادي، حينما نقف عند الدلالة والتأويل، فمعنى ذلك أننا ندرك الفرق الجوهرى الموجود بين ما يمكن أن نسميه المناهج الخارجية مثل

سوسولوجيا الادب والنقد المعتمد على السيرة الذاتية أو علم النفس، إلى غير ذلك من المناهج التي تهتم بالتأويل، وبين المناهج التي تُستفيد من الدراسات اللسانية. هذا هو الفرق الجوهرى. وهذا لا يعني أنه عندما نقول التأويل، نقوله بمعنى القدر، فالتأويل ليس عملاً عديم القيمة بل على العكس، هو اختيار وموقف معين. هذا هو الفرق الأول. أما الفرق الثاني، هو أن المناهج الخارجية تقف عند المستوى السطحي للنص. وهذا هو السبب الذي يجعلها تهتم بالتأويل، في حين أن الذين يبحثون في الدلالة، وخاصة أصحاب النحو التوليدي، فالدلالة بالنسبة إليهم هي : مجموعة من القواعد وهذه القواعد ليست موجودة في البنية السطحية ولكن في البنية التحتية. ما الفرق بين الدلالة اذن والتأويل : التأويل مرتبط بالفرد، ومرتبك أيضاً بالنص، وقد يكون النص قابلاً لهذا التأويل أو يرفضه تماماً. أما البحث في الدلالة، فهو اعطاء نموذج افتراضي (Hypothétique) كما هو الشأن بالنسبة للغة، لأنه ليس هناك مثلاً دلالة خاصة باللغة العربية وأخرى خاصة بالفرنسية أو الانجليزية، هناك دلالة واحدة واللغويون يتساءلون عن ما هي ميكانزمات الدلالة في اللغة البشرية ؟ كما أن «سوسور» مثلاً لم يحصر اهتمامه مثلاً باللغات الأوربية وحدها، فالبحث في الدلالة هو اعطاء نموذج واحد قابل للتطبيق على جميع اللغات، إنه قاسم مشترك بينها، والعلاقات هنا تكون منطقية وخارجة عن التاريخ. والمثال هنا يمكن أن يؤخذ مما يسميه «غريماس» «المربع السيميوتيقى» (le carré Sémiotique) وهو مجموعة من المحاور توضح على الشكل التالي :



وهذا المربع يخضع لعلاقات التناقض (Contradiction) والتعارض (Contradictoire) وعلاقة التضامن (implication) وهذا المربع لا علاقة له من حيث كونه بنية منطقية مقبولة بشخص ما فهو مقبول في كل مكان.

الأستاذ العمري :

اريد فقط أن أبدي ملاحظة، هي بمثابة نقطة نظام، فربما اتجه النقاش نحو الحديث عن حدود اللسانيات — وهو محور سابق — اذ خرجنا من اللسانيات نفسها وأخذنا نتبين ما هي المستويات التي لا يمكنها أن تصل إليها، مع أن المحور الذي بين أيدينا يتطلب منا أن نقف مع اللسانيات نفسها حينما تعمل داخل النص أما ما يخرج عن هذا فهو شيء آخر.

ينبغي كذلك أن تتحاور حول عمل هذه المدارس الثلاث التي سبق الحديث عنها (البنائية — التوليدية —

التداولية) ماذا يمكن لكل واحدة أن تقوم به داخل النص الأدبي، ولماذا حاولت كل مدرسة أن تعتبر سابقتها متخلفة؟ فهل يعزى هذا إلى تغيّر ما يحدث في مستوى الدرس اللساني، أم أن الأمر تابع لتحول يحدث أيضا على مستوى الدرس الأدبي؟ وباعتبار آخر هل تقع الأزمة داخل المدارس اللسانية فقط في دراستها لشعرية النصوص؟ مثلا نجد المنهج البنيوي لا يستطيع أن يكتشف مغزى النص — إذا نحن سمحنا لأنفسنا باستخدام هذه العبارة المألوفة في النقد القديم — أو أنه لا يستطيع أن يسر «أدبية» النص بالشكل المطلوب. لذلك يأتي اتجاه آخر فيقول بأن البنيوية تقف عند العلاقات الداخلية في النص وأنه لا بد أن نخرج إلى العلاقات الخارجية، أي أن يدرس النص في سياقه أو مقامه، ثم تأتي اتجاهات أخرى لتوسع مفهوم المقام بدوره ليحتوي علم النفس، والسوسولوجيا، والمنطق، وهكذا نكون قد خرجنا عن نطاق البنيوية إلى النحو التوليدي إلى شيء آخر. وما هو مطلوب منا هو أن نوضح حقيقة وجود أو عدم وجود هذا الخط. كل ذلك داخل ما يمكن أن تقدمه اللسانيات في إطار البحث عن أدبية النص دون الاقتصار على التفسيرات السوسولوجية أو النفسية وحدها. وباختصار نَسْأَلُ: هل هناك منطق اتبع في تطور المدارس اللسانية؟

الأستاذ العلمي :

أريد أولا أن أتم فكرة سابقة، وهي متعلقة بمسألة تحديد المصطلحات، والتنبيه إلى خطورة المصطلح. نحن نعرف بأن للمصطلح ظواهر، ولكن يجب أن نتخذ العبرة من الموضوع الذي ندرس، وهو علاقة اللسانيات بالنقد الأدبي ولعل هذه العلاقة هي التي ستبين لنا المصطلح حين ينتقل من حقله الدلالي الأول إلى حقل آخر يتغير فيه مدلوله واستعماله. خذ مثلا قضية التأويل، دون شك بأننا نتفق بأن التأويل يعني في اللسانيات شيئا، ولكنه قد يكون شيئا آخر في النقد الأدبي. ولكي أخصص، اتساءل عن ماذا قال الأستاذ الخناش قبل قليل؟ نتحدث عن قواعد التأويل، ونسبها إلى البنية العميقة، وتحدث الأستاذ الموزوني عن التأويل عند النقاد ونَسَبَ التأويل عندهم إلى ما هو خارج عن النص الأدبي أي إلى علم النفس، وعلم الاجتماع، والتاريخ وما إلى ذلك، ولنلاحظ أن كلمة التأويل — وهي كما نرى ذات أصول لسانية — تستعمل مرة في النقد الأدبي بهذا المفهوم اللساني، ومرة أخرى بهذا المفهوم الخارجي. وإذا كنا ننبه إلى مسألة تدقيق المصطلح يجب أن لا نتخدد بفكرة الإطلاق في تدقيق المصطلح، لماذا لأننا في ميدان تداخل الميادين. فالتدخل يفترض من جهة التنبيه إلى دقة المصطلح، وعدم ظلم مدلوله الأصلي، ولكن في الوقت نفسه حين نُدخل ميدانا في آخر فنحن نسمح بنوع من سقوط الحدود. هذه نقطة أولى.

أما بالنسبة لنقطة النظام التي أثارها الأستاذ العمري فأرى أننا نخوض فيها، ولم نبعد عنها، ذلك أنني أشرت سابقا إلى أن قضية الحدود بين المدارس اللسانية هي في الوقت نفسه قضية الحدود بين الاتجاهات النقدية.

نحن نعرف الآن ان البنيوية في اللسانيات متجاوزة بل يمكن القول أيضا أن النحو التوليدي نفسه كذلك، ومع ذلك نعرف أن بيننا الآن بنيويين، وتحويليين، أي أن هناك تعايشا للاتجاهات، وفي نفس الوقت هناك تطور، والأمر نفسه يمكن أن يقال بالنسبة للنقد الأدبي، إذ ليست القضية قضية سانكرونية بل هي أيضا قضية دياكرونية فأني اتجاه يأتي لا بد أن يحتوي ضمنيا تطورا للاتجاه السابق. ونعلم في الوقت نفسه أن الاتجاهات تتعايش، انها تتعاقب ولكنها في الوقت نفسه تتعايش.

الأستاذ الولي :

سأعود إلى مسألة الدلالة مادام النقاش قد أثر حولها. أميز في الدلالة بين مجموعة من الأشياء : هناك

الدلالة المباشرة التي تحيل إليها الكلمة أو الجملة وهذا هو ما يسميه بعض اللسانيين «La signification» ثم هناك الدلالة الثانية أو معنى المعنى، وهذا مجال تهتم به البلاغة والبيان بالضببط. هناك أولاً اللفظ والمعنى ثم هناك معنى يحيل على معنى آخر وهذا المعنى الأخير يكون مقيداً بقيود صارمة، إما داخل السياق النصي أو داخل السياق المقامي، ولذلك فضببط هذا المعنى لا يمكن أن يكون موضع اختلاف لأنه ينطلق من أساس نصي أو أساس مقامي. وبالنسبة لهذا المستوى الثاني هناك اختلاف بين الدارسين : هناك من يفضل أن يشمل هذا المعنى الثاني أيضاً بتسمية دلالة. في هذه الحالة تصبح الدلالة (La signification) هي الانتقال من اللفظ إلى المعنى ثم من هذا المعنى أيضاً إلى المعنى الثاني، وهناك من يُجازف ليقول بأن الدلالة تمتد من اللفظ إلى المعنى ثم إلى الشيء، وهناك من يحاول أن يعطي تسمية جديدة لهذه العلاقة بين المعنى كمفهوم والشيء حين يشار إلى مصطلح التعيين *désignation*، والأمر فيه اختلاف بين الدارسين. بالنسبة للبلاغي نراه — كما أشرت — تهتم بهذه العلاقة بالضببط : اللفظ — المعنى ثم المعنى يحيل على معنى آخر أو ما يسميه تودوروف بالترميز *Symbolisation*.

هناك بعد آخر هو بعد التأويل، وبالنسبة إلى أفهم التأويل هكذا : التأويل هو عبارة عن معان إضافية يسقطها المتلقي على النص، ولا يعتمد في ذلك على أي اعتبار آخر غير الاعتبار الذاتي حيث ينطلق هذا المتلقي من حالة معينة في لحظة محددة وفي جو نفسي معين، والغالب أن هذا المعنى الخارجي — إذا صحت هذه العبارة — لا يمكن أن يضبط بدقة بل إن كثيراً من العلوم التي تهتم بهذا الجانب كثيراً ما وجه إليها الطعن : التحليل النفسي مثلاً. وكذلك، علم الاجتماع الأدبي، النقد الأسطوري أو ما شابه هذا، وما دمت قد أثرتم مسألة النقد الأدبي فأنا اعتقد أنه يجد مسكنه في هذا البعد بالذات، وخاصة إذا نحن اعطينا للنقد الأدبي معنى قدحياً. إنه ذلك الذي ظهر مع ميلاد علوم الانسان في القرن التاسع عشر وما بعده.

أما النقد القديم، عند قدامة، وعند الجرجاني وربما حتى عند المعترز، فإننا سنجد هنا نقداً من نوع آخر أقرب إلى الإنشائية منه إلى شيء آخر لأن الأمر يتعلق بتحليل لوقائع لغوية ملموسة تفعل الناقد أو الدارس يصدر احكاماً وهذه الأحكام يمكن أن تناقش أي يمكن أن تدعم ويمكن أن تؤكد ويمكن أن تدحض أيضاً، ولكن دائماً انطلاقاً من شيء ملموس.

اذن فحتى كلمة نقد ينبغي أن نتعامل معها بشيء من الحذر. لأن هذا النقد العربي يلتقي في الواقع مع الانشائية المعاصرة التي يقال بأنها متأثرة باللسانيات، ومع ذلك ينبغي أن نحفظ في هذا كثيراً وسأعود لا محالة لهذه النقطة فيما بعد.

سأتوقف عند مسألة المعنى لأن الدارسين كثيراً ما شككوا في النتائج التي توصل إليها عند ما نتمتع على المعنى أثناء تحليل نص ما، ويمكن أن نعطي مثلاً بسيطاً جداً، تلك المحاولة التي كانت تسعى إلى اقامة جهاز عام لأجل تحليل المعنى اقتداءً بما حدث في علم الأصوات أي بمحاولة تأسيس مجموعة من الوحدات الدلالية الصغرى التي تسمح بوصف الوقائع اللغوية، وكيف أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل كما سمعنا كثيراً، لأن أصحابها توصلوا أحياناً إلى بعض النتائج المضحكة، على غرار ما لاحظ «امبرتو إكو» الذي يقول بأن محاولة تشومسكي أو محاولة كاتزوفودور Katz et Fodor إذا كانتا تستطيعان ان تميزا لنا بين الانسان وفرس البحر فإنهما لا تستطيعان أن تميزا لنا بين الكركدان، وفرس البحر.

وبعبارة أخرى فإن هؤلاء قد نبهوا إلى أن الأمر يتعلق بالخروج من الدلالة باعتبارها علماً لغوياً وكيف أنها تخوض في مجال المنطقة وكيف أنها تدخل في اطار التحليل للأشياء وليس في تحليل المفاهيم أو ما شابهها.

وبطبيعة الحال فإن كثيراً من المحاولات في دراسة النص الشعري في بعده الدلالي قد تعرضت لنقد شديد. ويمكن أن نذكر هنا بمقالة «Ruwet» روفيت «*Métonymie et synechdoque*» كيف أنه تناول جماعة «*MO*» بالنقد، وكيف أنه وضع يده على بعض الأمور التي تخرج في الواقع من الدلالة إلى أشياء أخرى لا علاقة لها بعلم اللغة.

الأستاذ قاضي :

بعد تدخل الاستاذ الوالي الذي أعطى توضيحات حول إشكالية الدلالة، ومعاني المعنى، سأتجاوز هذا، وأتجه نحو وجهة توافق الملاحظة التي أبدتها الأستاذ العمري أي في سبيل تحليل هذه النظريات اللسانية المتعددة والتي يمكن حصرها في ثلاث نظريات. ما هي العلاقة الموجودة بينها ؟ وماذا يمكن أن نقوله فيما يخص النص الأدبي، وهل تتعايش كما قال الأستاذ العلمي أو أنها في علاقة متناقضة. وأعتقد شخصياً أن النظرة الخطية متجاوزة من ناحية إبستمولوجية العلوم ككل بما فيها العلوم الانسانية خصوصاً اللسانيات.

فالشيء الأساسي الذي يمكن أن نتنبه إليه في إطار هذه النظريات اللسانية هو أولاً البنية الابستمولوجية والمصطلحات الاجرائية. لذلك أنطلق من معطى أساسي وهو أن هذه النظريات في تناقض، يعني، هناك ضرورة تاريخية تجملها تناقض حول فهمها للنص، وخصوصاً فهم اشكالية بناء المعنى. وهنا أفصح قوساً لأميز بين الموضوع الملموس، والمحسوس المعاش أي الصراعات اليومية والتناقضات داخل المجتمع، وبين الموضوع العلمي : هناك بناء لمعطيات معينة، وهذا البناء يتم عبر منهجية ما مهما تغير الميدان، فإذا كان المشكل (*l'enjeu*) (اللعبة) هو في اعطاء تأويل للنصوص أو للنص، فما هي المنهجية، وكيف تتغير من نموذج إلى نموذج آخر ؟ لتحديد هذا التأويل، أعتقد شخصياً بأن المسألة لا تنسم بشفافية، وإن المعنى محط للصراع والمغالبة ولأخذ مراكز قوى تنطلق منها الرموز للتأثير في المعنى وحتى المنتج نفسه — كما أشار الأستاذ لحمداني فيما سبق —. وأذكر هنا بكتاب «أوزوالد دكرو» (*le dire et le dit*)، وهو آخر كتاب نشره فيما يتعلق بالتداولية (*La pragmatique*). إن في الفاعل المتكلم أو الذات المتكلمة حضوراً للآخرين أو للآخر بالمعنى العام، أي أن هناك تعددية في الذات المتكلمة. وحتى لو كانت الذات تستعمل ضمير المتكلم، فإن هذا الضمير يكون تعبيراً عن حضور الآخرين عبر اللغة فيه، وبالتالي يعبر عن نفس المصطلح الذي استخدمه الأستاذ «لحمداني»، وهو «تعددية الأصوات» (*La polyphonie*).

من هذا المنطلق إذن، وإشارة إلى تعدد الوظائف التداولية للغة (*Les fonctions pragmatiques du langage*) أقول بالتحديد إن النموذج البنوي لا يمكن له أن يتكلم — كما يقول هيلمسليف — عن المعنى، بحيث أن كل من أسس بنية الأ ونفى المعنى بالشكل البنوي الذي تتعامل به النظرية البنوية نفسها مع المعنى، أي أن المعنى هو الذي ينفلت من البنية. ويقول «هيلمسليف» بأن المعنى هو الشيء المضاد للبنية وأن المعنى هو ضد الشيء الذي يمكن أن يضبط بشكل داخلي مسطر. لماذا ؟ لأن المعنى يرتبط بأشياء خارجية — كما قال الاستاذ العلمي —؛ فهناك حضور الخارجي في الداخل، وهذا هو الاشكال المطروح.

أما فيما يخص النظرية التوليدية، فهناك محاولات قام بها مجموعة من الباحثين وخاصة في «ألمانيا» أعطت ما يسمى بنحو النص (*La grammaire du texte*)، وهناك استفادة تحليل النص من الفرق بين البنية العميقة والبنية السطحية، ونحن نجد نقلاً غير حذر في هذا المجال وأعتقد شخصياً بأن من يتكلم عن البنية العميقة والبنية السطحية، تكلم عنها في سياق إبستمولوجي خاص أي على مستوى الجملة أو النواة الأساسية. ألا أن النص لا يمكن أن نعتبره مجموعة جمل، ولا أوافق الاستاذ الخناش حول هذه النقطة : إن النص ليس

مجموعة جعل بقدر ما هو منطقي أولاً في عمقه، إنه بناءً انطولوجي، بناء سيميوتيكى، بناء لغوي، بناء تاريخي... الخ.

وفيما يخص الاستعمالات التي قام بها بعض المستغلين للنظرية التوليدية أرى أنها غير مرضية في نتائجها — كما اشار الاستاذ الولي، أما النظرية التي تؤسس نفسها حالياً أي التداولية، فهي محصورة في اطار لعبة التأويل للنص، تحاول أن تدجج بعض الوظائف الواردة في اللغة. مثلاً «غرايس» في «مسلمات النقاش» نراه يقدم بعض المبادئ منها : كمية الإخبار، وكيفية الإخبار ومقاصد، وطرائق الإخبار، والمنتج وعلاقته بالمجال الذي ينتج فيه والغرض الذي من أجله ينتج نصه، وهذا لا يعني أن ما يقصده المنتج هو الشيء الذي يفهمه المتلقي بحكم أن اللغة ليست وسيلة شفافة للتواصل والتفاهم.

الاستاذ لحمداني :

أعود مرة ثانية إلى مشكلة الدلالة والتأويل التي أثارها الأستاذ الموزوني، ولكن مع الاخذ بعين الاعتبار دائماً ملاحظة الأستاذ العمري حول ضرورة الارتباط بالموضوع، والتمييز بين المدارس اللسانية والحدود بينها... إلخ. بينها في علاقتها مع النقد الأدبي فقط.

أريد أن أتأمل قليلاً في طريقة تعامل البنائية، وحدود هذا التعامل مع جانب الدلالة في الأدب. الواقع أن ما قدمه الأستاذ الموزوني وما اطلعت عليه شخصياً في مجال السيميولوجيا، وخاصة عند «غريماس»، يوضح أن الحدود التي تعمل فيها البنائية، هي حدود ضيقة جداً. فالبنائية تتحدث بالفعل عن الدلالة، ولكن دلالة نستطيع أن نسميها داخلية أو مجردة، ليست لها علاقة بما هو اجتماعي أو سيكولوجي على الإطلاق، انها مادة خام — يمكن ان تؤول اجتماعياً كيفما ارادت الجماعة — إذا نحن احتكنا إلى التأويل السوسولوجي — ولكنها بالنسبة للسيميولوجيا بنية مجردة عميقة، تفهم بواسطتها العلاقات الداخلية للعمل القصصي — وأنا احصر اهتمامي هنا في الحكمي بشكل خاص —. هنا تقف السيميولوجيا، ولا تقول بعد هذا شيئاً. واعطي مثلاً لتوضيح ما قصدت إليه :

هناك مثلاً قصة تحكي أن شيخاً بعث ابناءه للبحث عن اكسير الحياة من أجل أن يستعيد شبابه. ومن بين الابناء وَلَدٌ عاق يحاول أن يعرقل هذا البحث، ولكن الابناء الآخرين يتغلبون عليه ويحضرون الأكسير فيتجدد شباب الشيخ. ماذا تفعل السيميولوجيا المعاصرة بهذه البنية القصصية ؟ انها تنحصر عملها في ضبط نظام تحرك الابطال، وضبط الافعال التي يقومون بها والصراع الذي يجري بين العوامل. وهذه هي كل الدلالة التي تُضَبَّطُ عند غريماس مثلاً بما يسمى المربع السيميوطيقي، وبالنموذج العاملي. ولا تتجاوز السيميولوجيا هذا الحد إلى الحديث مثلاً عن دلالة هذه الدلالة نفسها بالنسبة للمحيط الانساني الذي ظهرت فيه هذه القصة.

نستطيع مثلاً لو أخذنا بعين الاعتبار التطورات الحديثة في المدارس التي لها تأثير على النقد الادبي وخاصة التداولية أو الاتجاهات السوسولوجية المستفيدة من التراث البنوي، أن نلاحظ بأن هذه الاتجاهات نفسها تخرج عن نطاق الدلالة المجردة — بعد ان تكون قد وظفت جميع الوسائل البنائية للكشف عن طبيعة البناء الداخلي — لتأويل النص في ضوء الشروط التاريخية المحيطة.

يمكن على سبيل المثال للناقد الجدلي المستفيد من البنائية المعاصرة أي من أنصار سوسولوجيا النص الجدلية. أن يؤول القصة التي اشرنا اليها سابقاً على الشكل التالي :

فالعناصر الشيخ. الابناء. الابن العاق تكون لها الدلالات التالية.

الشيخ — يمثل هيكل المجتمع، والصفة (أي الشيخوخة) تدل على بداية تصدع هذا المجتمع.
 الابن العاق — يمثل الفئات الاجتماعية التي لا تقبل الواقع وتعمل على زيادة تصديعه.
 الأبناء — تمثل الفئات — صاحبة المصالح — المحافظة على الواقع كما هو أو المهادنة إلى تحسينه لصالحها.
 هذا التأويل سوسولوجي دون شك، وهو يعمل على جعل الدلالة الداخلية المجردة للقصة ذات طاقة كبيرة على الترميز بالنسبة للواقع المحيط.
 غير أن التأويل يمكن أن يتخذ مساراً مخالفاً، له أيضاً طابع سوسولوجي — ولكنه ينتقل إلى مستوى آخر.
 فلو كان الأمر يتعلق مثلاً بالإنسان البدائي، فإن هذه القصة تقتضي تأويلاً مغايراً وذلك بالنظر إلى ظروف صراع الإنسان البدائي مع القوى المجهولة :

الشيخ — يمثل الإنسان الفرد الذي يهدده الموت. والموت يعني أن هناك قضاء وقدرًا.
 الأبناء — يمثلون الإنسان نفسه في محاولته لمغالبة الموت أي مواجهة القضاء والقدر (1)
 الابن العاق — سيكون هو ممثل القضاء والقدر (أي رمز الموت).

وقد تُعطي للابن العاق دلالة مخالفة فيمثل «الشيطان» على سبيل الافتراض، أي نزعة الشر المطلقة على الإنسان. والأبناء الآخرون سيمثلون — في هذه الحالة — ارادة الاله الخير الذي يريد بعباده الرحمة.
 هناك إذاً تأويلات عديدة ممكنة، ولكنها كلها تقع خارج نطاق النظرة البنائية الصرف لأنها تتجاوز الدلالة المجردة للانتقال إلى تأويل هذه الدلالة نفسها واعطائها معنى من المعاني بالنسبة للوضع الانساني الذي نشأت فيه أو مارسه دورها الثقافي فيه.

إن عودة التأويلات السوسولوجية والنفسية والاسطورية والدينية... وغيرها إلى الظهور — في مجال النقد الأدبي — مصحوبة بسلاح التحليل الداخلي للنص الأدبي المكتسب من المدارس اللسانية المختلفة يدل على أن هناك إعادة نظر في فعالية التحليل الداخلي المجردة للمادة الأدبية واعتبارها فقط مادة لغوية صرف يمكن أن تكون موضوعاً لبحث خالص في الشكل أو في دلالة الشكل المحيطة لا غير.

الاستاذ الموزوني :

أريد أن أقف عند بعض النقاط : النقطة الأولى حول تدخل الأستاذ العلمي، خصوصاً عندما جعل قواعد التأويل لها علاقة بالبنية العميقة، وأظن أن هذا هو رأي الاستاذ الحناش أيضاً. وأنا أرى بأنّ التأويل كامن في البنية السطحية.

وهذان الرأيان مختلفان كثيراً فهو يتحدث عن قواعد التأويل وأنا أتحدث فقط عن التأويل ذاته. هذه النقطة الأولى.

نقطة أخرى إنه لا ينبغي أن نفعل مسألة أساسية، وهي أن اللسانيات الأوروبية تختلف جذرياً عن النحو التوليدي في أمريكا. فاللغة مثلاً — في التصور السوسوري بأوروبا — ينظر إليها دائماً كظاهرة اجتماعية. في حين ان اللغة في النحو التوليدي ينظر إليها كنتاج فردي، وهذا فرق أساسي ينبغي أخذه دائماً بعين الاعتبار.

(1) إن قدرة الأبناء على الإتيان بكسر الشباب في القصة المشار إليها لا تعني ان الإنسان تغلب بالفعل على القضاء والقدر. ولكنها تعبر فقط عن رغبة وحلم الإنسان بالسيطرة على الطبيعة والكون عامة.

ملاحظة ثالثة : وهي متعلقة بتدخل الاستاذ قاضي، ذلك أنه لم يكن يتحدث في إطار لساني، وإنما في إطار التداولية، وهناك فرق واسع بين اللسانيات والتداولية.

نقطة أخيرة : ان السيميولوجيا التي في مقدورها أن تحدد ميدان كل موضوع ليست هي سيميولوجية دوسوسور، ولكنها سيميولوجية «بيرس». والجدير بالذكر أن أبحاث «بورس» ومقالاته جاءت قبل محاضرات دوسوسور فالأول كتبها حوالي سنة 1897، والثاني بين سنتي (1908 و 1909).

بالنسبة لـ «بورس» تدخل دراسة العلامة في علاقتها بالعلامة في نطاق التركيب (La syntaxe) ودراسة العلامة في علاقتها مع الموضوع في نطاق الدلالة ودراسة العلامة في علاقتها مع المؤول في نطاق التداولية. والسؤال المطروح. ما هي مكانة الدلالة بالنسبة للتداولية ؟

الاستاذ الولي :

سأدأب الموضوع إذا سمحتهم، وانطلق من التمييز الشائع بين المادة والصورة، سواء عند المعاصرين او عند القدماء، وذلك لأن الصورة هي التي تعطي للنص الأدبي أديته — وخصوصا اذا كان نصا شعريا. سأحدث عن هذا الموضوع انطلاقا من بعض المدارس المتأثرة باللسانيات.

هذه المدارس تتناول عادة الوقائع اللغوية التي يفترض فيها أنها نقلت المعنى من حالة المادة الى حالة الصورة. هناك من ينطلق في هذا تناول من التركيب على غرار ما تفعل «جويل تامين وايرين طاماماكز» اقتداء بما تفعله «كرستين بروك» في كتابها «نحو الاستعارة». إنهم جميعا يحاولون وضع ايديهم على الوقائع اللغوية باعتبار العلاقات المتحققة بين عناصرها داخل التركيب، والوصف الذي يقومون به يعتمد على مقولات نحوية خالصة. والانتقاد الذي يوجه إلى هذه الدراسات هو أنها تنجز وصفا تركيبيا على غرار ما توصف به الوقائع اللغوية العادية. عندما نقول مثلاً : هذا الرجل يزأر. فانطلاقاً من الوصف التركيبي لا نجد شيئاً آخر نقوله إلا أن العبارة الخاضعة لهذا التغير الدلالي الذي اعطانا عبارة شعرية تحتوي على مبتدأ (الرجل) وعلى جملة فعلية بمثابة خبر (يزأر)، وهذا نفس الوصف الذي يمكن أن نقدمه لعبارة عادية مثل : الرجل يصرخ.

وعندما ننقل الى الدلالة نجد ما هي الأخرى تختلط فيها مجموعة من الأمور، بالإضافة الى العوائق التي تعترض سبيل الدلالة فهناك شيء آخر، ذلك أنه كثيراً ما اختلط فيها ما هو منطقي بما هو نفسي وما هو اجتماعي أو بما هو مرتبط بنوايا المتكلم، اذا أخذنا البيت الشعري الشهير لأمريء القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع المموم ليستلي

وإذا اعتمدنا في التحليل على ما تقوله الدلالة فإننا لن نصل إلى ضبط شيء محدد، لأن الدلالة ماذا تفعل — وخاصة الدلالة التكوينية — نحاول أن تشفق مفاهيم هذه الواقعة اللغوية التصويرية او الشعرية، كما تتساءل عن الوحدات الدلالية الصغرى (Les sèmes) التي تجمع بين الليل وموج البحر، ومع ذلك فماذا نستفيد من كل هذا ؟ اننا لن نفع على شيء ذي بال ولن ننتج في ضبط هاته العملية إلا بالانتقال إلى المبدع أو الى المتلقي، وعندئذ سنسمع عند البلاغيين المعاصرين أو عند البلاغيين القدماء بأن وقع موج البحر يُشبه بوقع الليل على نفسية هذا الشخص المتكلم.

اذن ها انهم تلاحظون أنه حتى في الدلالة التكوينية ليست هناك دلالة.

ويمكن أن نتحدث عن شيء آخر، قد يكون تداولية، وقد يكون علم نفس، ولكن بكل تأكيد، فإن الدلالة لم تحدد موضوعها بكل دقة. ويمكن أيضا أن نلمس تداخل هذه الدلالة بالمنطق. ونجد ذلك من

خلال مقال «جان كوهن» الشهير «نظرية الصورة» إذ انه كثيراً ما استعمل الكلمات والعبارات التالية :

Logique sémantique
Sémantique logique
Une logification de la sémantique
Une sémantisation de la logique.

مما يجعل موضوع الدلالة عسير الضبط.

وعندما تنتقل إلى «التداولية» — ومعلوماتي جد بسيطة في هذا المجال — نجد مثلاً عند «سورل Searl» وخاصة في كتابه : «دلالة وتعبير» محاولة لتحليل المعنى المجازي انطلاقاً مما يمكن أن يدخل في نطاق التداولية. فهو يعيد النظر في كثير من الفرضيات والمفاهيم التي استعملت في مجال الدلالة التكوينية فالوحدات التي كانت ترجع إلى النص هنا يكتفي «جون سورل» بنسبتها إلى ذات المبدع أو المتلقي، مما يجعلنا نشعر بأن التداولية — خاصة في هذه الدراسة — لم تفعل أكثر مما يقوم به علم الدلالة نفسه مع اسقاط هذه الأشياء على المبدع والمتلقي.

كل هذا يشعرنا بأن هذه العلوم تجد نفسها أمام حدود لا تستطيع تخطيها، ويمكن أن نقول بالاضافة إلى هذا أن الكثير من هذه الانجازات موجودة في النصوص النقدية القديمة.

هذه الوضعية هي التي جعلت «نيكولا روفيت» يقول بأن دراسة عميقة لمثل هذه الوقائع اللغوية الشعرية لا يمكن أن تكون ملائمة إلا إذا استندنا إلى مجموعة من النظريات، وهو يحددها فيما يلي :

- نظرية في الدلالة المعجمية
- نظرية في الدلالة التكوينية
- نظرية في الدلالة التركيبية
- نظرية في الارجاع
- نظرية في الأفعال اللغوية
- نظرية في الموسوعية
- نظرية في اعتقادات المتكلم

في هذه الحالة، يقول روفيت : يمكن أن نتحدث عن جهاز مفاهيمي ملائم يسمح لنا بوصف هذه الوقائع اللغوية الشعرية. وفي هذه الحالة يمكن أن نتحدث فعلاً عن قطعة في التفكير الذي يهتم بدراسة النص الشعري أو دراسة النص الأدبي بشكل عام.

الأستاذ الحناش :

المشكل الذي أريد أن أثيرة متعلق بالمدارس اللسانية والاطار الذي تختلف فيه مدرسة عن مدرسة. وفي نظري يبدو السؤال التالي مشروعاً، وهو من أين جاءت هذه المدارس الثلاث التي يتحدث عنها ؛ هناك مدرستان فقط لهما أسس نظرية وتطبيقات منهجية واضحة. أما الاتجاه الثالث الذي هو التداولية، فلا أعتبره لسانيات. انه نوع من السيكيولوجيا أو السوسيوولوجيا التي لها علاقة باللسانيات.

وسأوضح موقعي وأشرح ما هي التداولية وما هي الاسس التي تقوم عليها لكي أبين اين هو دور الدلالة فيها.

الاستاذ قاضي :

أقدم اضافة بين قوسين. ذلك أنه يوجد مقال في مجلة (DRLAV) تحت عنوان «Les différentes pragmatiques» يسير في هذا الاتجاه الذي نتحدث عنه.

الأستاذ الحناش :

هذا صحيح. أقول : إذا كان الإطار النظري للمدرسة البنيوية وفلسفتها قائما على إبعاد الذات، والاحتفاظ بالشكل اللغوي على أساس أن هناك آراء تقول بإدخال الذات أو ادخال الدلالة، ففي نظر البنيوية هذا ضرب من الفلسفة، ولا يمكن تحديده في إطار الدراسة اللغوية. وبهذا نراها تحدد إطار الشكل كشكل، وإذا ما تحدثت عن الدلالة فهي دائما الدلالة الناتجة عن الشكل اللغوي، ولهذا نجد «هيلمسليف» — في اتجاهه — يقول بشكل المحتوى والتعبير، وجوهر المحتوى والتعبير. فاستعمل كلمة محتوى. ولا اعرف ما هي الحدود التي اعطيت هنا للدلالة والمحتوى، وهل يجعل مفهوم دلالة «Sémantique» خاصا بعلم معين أو اتجاه آخر له أسسه الخاصة المتميزة عن أسس المحتوى. وعلى كل حال يبدو أن المحتوى خاص باللفاظ، والدلالة مخصصة للشكل التركيبي العام للجمل، ولذلك من الضروري أن يتم التعامل مع مشكل الدلالة في النظرية البنيوية بنوع من التحفظ.

أما النظرية التوليدية، ففي إطارها النظري الذي اختارته نجد الانسان حاضراً، من حيث أنها تحدد البرنامج اللغوي داخل القدرة الانسانية، وهي لذلك تهم بالقدرة وتحاول أن تفككها بما يجعلها تحصر مشكل الدلالة في إطار البنية العميقة.

الاستاذ قاضي :

هذه ليست إلا مرحلة واحدة فقط.

الأستاذ الحناش :

سأصل إلى المراحل الأخرى. ذلك أنه في المراحل المتعددة للبنية وخاصة في نموذج 68 الذي يهتم بالفرضية المعجمية، ويلغي التحويلات، آخِظ فقط بالأساس. ونحن لا نستطيع أن نلمس بوضوح مفهوم الدلالة في هذا الإطار. والمقال الذي اتحدث عنه في هذا الإطار جاء عند تشومسكي في كتابه : «مسائل الدلالة» وليس هناك وضوح لمفهوم الدلالة في هذا الإطار. هناك دون شك دلالة توليدية مختلفة عن الدلالة في الاتجاه التركيبي.

ويبدو لي أن الدلالة، وإن حاولت أن تبني نموذجاً كونياً — كما قال الأستاذ الولي — فإنها لم تقدم نتائج ملموسة ورجعت في نهاية الأمر إلى بناء نظري قائم على التركيب وليس على الدلالة نفسها كعلم مستقل بذاته.

وهناك مشكلة أخرى. هل نتحدث عن التلقي أم عن الدلالة ؟ لقد انحلت هذه المشكلة واستقرت في كتاب تشومسكي : «ابحاث في الشكل والمعنى».

استدراك

وقعت في مقال ذ. عبد العزيز حليبي المنشور بالعدد الثاني أخطاء مطبعية ندرج تصوياتها في الجدول التالي :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
69 الهامش (1) 72 — 71	5	علم اللغة العامة وهي / م ق + ص / و / ص + م ق + ص + ص / + ص /	علم اللغة العام وهي / م ق + ص / و / ص / و / ص + م ق + ص + ص /
72 الهامش (10)	السطر ما قبل الأخير	ابن جني. الخصائص ج 1... ولا يسبقه أبدا	ابن جني. سر الصناعة. ج 1... ولا يسبقه أبدا
73	6	وعوض ببناء جديد	وعوض ببناء جديد
73	12	تطبق	تنطبق
74 الهامش (14)		انظر الهامش (15)	انظر الهامش (12)
76 الهامش (20)			الخصائص ج 1. ص 59
77 الهامش (22)		يوجد تحت رقم 23	
الهامش (23)		يوجد تحت رقم 24	
78	5 — 6	ص + + ص /	ص + e + ص
الهامش (24)		يوجد تحت رقم 25	
79	11	كما تكسر أجولا	كما تكسر أجولا
79	21	/ /	/ ay.... /
81	1	دويبة*	دويبة*
81	3	بجزأ	بجزء.
81	8	فلم نجد لائحة الأشكال	فلم نجد ما يمكن اعتماده في هذا الباب، وعليه وجب حذف هذا البناء من لائحة الأشكال المقطعية الفصحى....
81	9	اثنان منها مفتوحة واثنان مقفولة	اثنتان مفتوحتان واثنتان مقفولتان

تصويّات بعض الأخطاء الواردة في مقالة «النحو التأليفي» العدد الثاني

الخطأ	الصواب	الصفحة	السطر
L.A.D	L.A.D.L	45	4
بها	عليها	46	10
يؤطر	يؤطره	47	20
النتائج	النتائج	48	4
في	من	48	13
بصيفة	بصيفة	49	17
3'	3''	50	14
الصرفية إطار	الصرفية في إطار	52	8
صرفية	صرفة	52	17
علامة	علاقة	53	3
(3.ب)	(أ.3)	53	4
1.3.1	2.3.1	55	18
أحد المناهج اللسانية	هذا المنهج اللساني	56	5
للمقلوب	المقلوب	57	11
س ₁ = : نائب الفاعل	س ₀ = : نائب الفاعل	57	18
لإجلاله	لإجلاله	58	1
قتل زيد عمراً موسى	قتل زيد عمراً بالموسى	60	3
Jujement	Jugement	60	25
وهي جملة مقبولة	وهي جملة غير مقبولة	64	13
بالشكلين	إلى الشكلين	67	16

DIRĀSĀT ADABIYA

WA LISĀNIYA



المساهمون في العدد الرابع

- الدكتور محمد السرغيني
- الدكتور عبد الله الطيب
- الدكتور أحمد العلوي
- الدكتور سعيد علوش
- الأستاذ محمد المدلاوي
- الأستاذ قاضي قدور
- الأستاذ محمد العمري